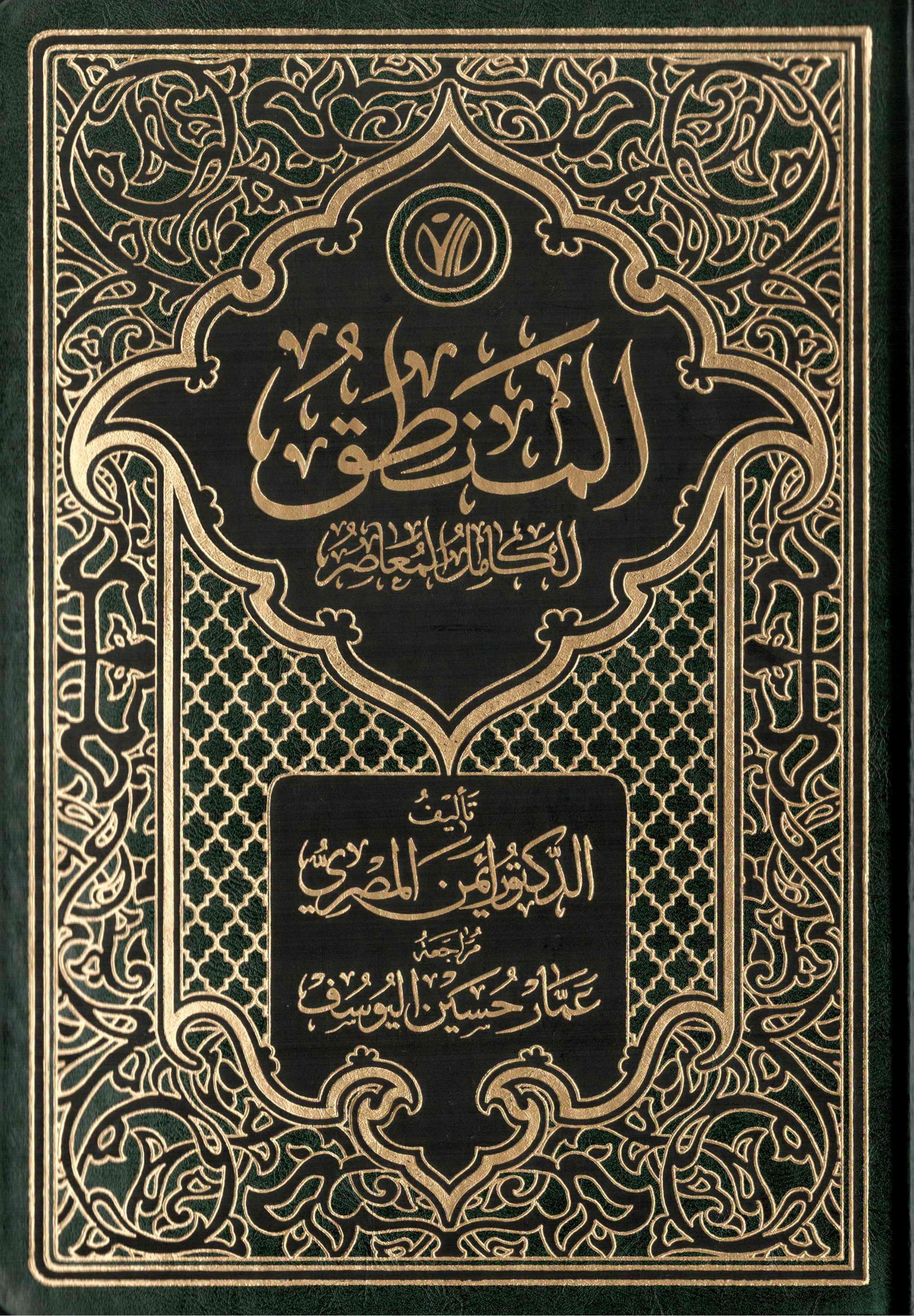


المنطق
الكامل المعاصر
تأليف
الدكتور أيمن المصري
ترجمة
عمار حسين اليوسف


المنطق
الكامل المعاصر

المنطق الكامل المعاصر

الدكتور أيمن المصري

عمار حسين اليوسف

- الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ. ش ٢٠٢٤م
- الكمية: ٣٠٠ نسخة
- عدد الصفحات: ٢٠٨ صفحة
- تصميم الغلاف: السيد مسلم السيد زين العابدين



نشر زين

© 2024 Zein International Pub

ایران. قم. مجتمع ناشران. محل رقم ۱۲۵

تلفون ۳۷۷۳۲۷۳۱ نقال ۰۹۱۲۷۴۸۱۵۸۶

ایران. قم. پاساژ قدس. محل رقم ۳۶

تلفون ۳۷۷۳۲۶۳۱ نقال ۰۹۱۲۴۵۱۲۵۶۳

www.zein.ir



مؤسسة ميراث زين العابدين الثقافية





9786225276437

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

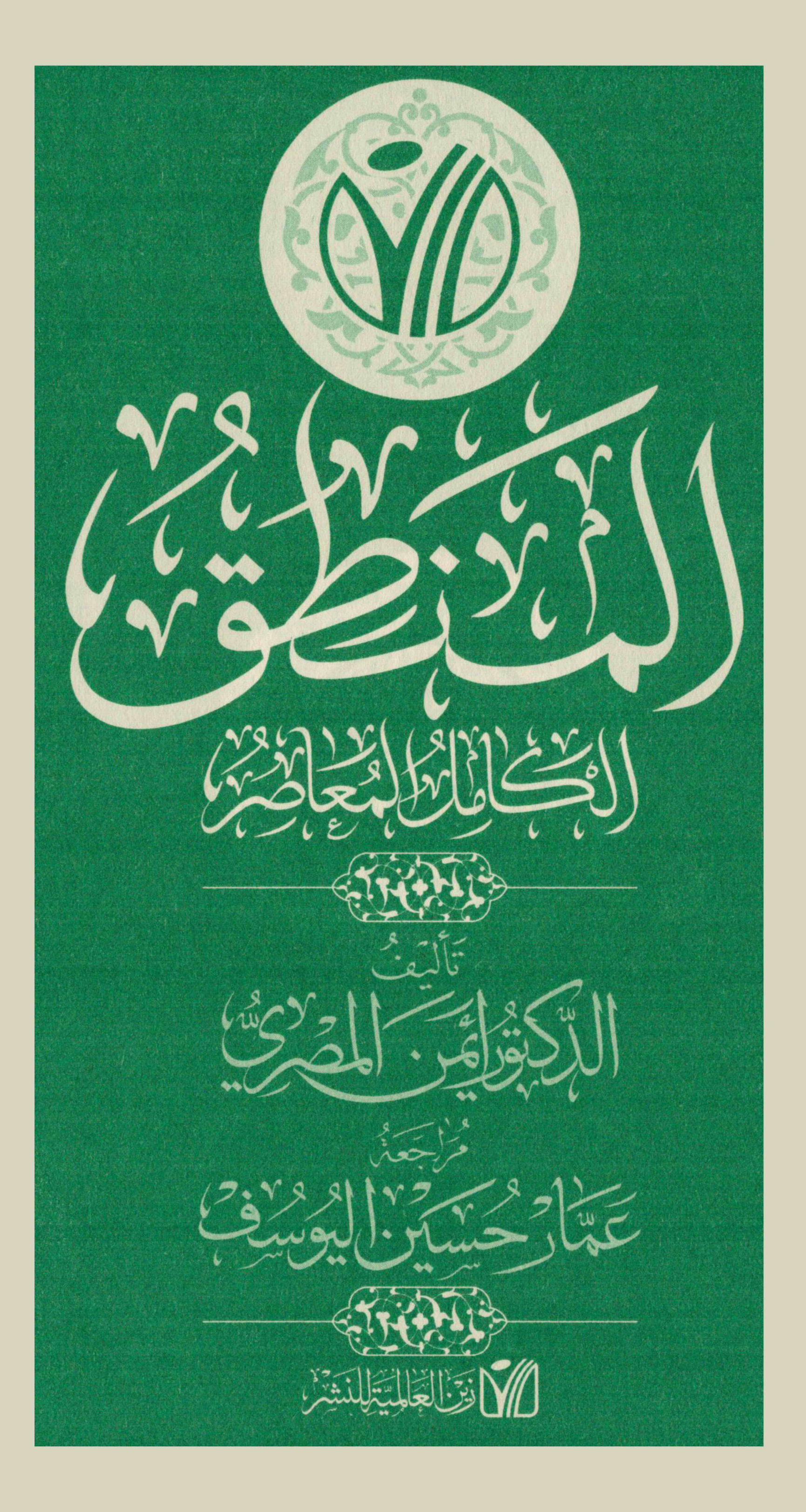
سرشناسه:	مصري، ايمن،
عنوان و نام پدیدآورنده:	المنطق الكامل المعاصر / تأليف الدكتور ايمن المصري؛ المراجعة العلمية والادبية عمار حسين اليوسف. [برای] مؤسسة ميراث زين العابدين الثقافية.
مشخصات نشر:	قم: نشر زين، ١٤٤٥ هـ = ٢٠٢٤ م = ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری:	٢٠٨ ص.
شابک:	مرجع قيمت: وب سايت رسمی نشر زين. 7 _ 43 _ 5276 _ 622 _ 978
وضعیت فهرست نویسی:	فيپا.
یادداشت:	زبان: عربی.
یادداشت:	کتابنامه: ص. [٢٠١] - ٢٠٢؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع:	منطق
موضوع:	Logic
شناسه افزوده:	يوسف، عمار حسين، مصحح.
شناسه افزوده:	موسسه فرهنگی هنری میراث زين العابدين
رده بندی کنگره:	BC ٥٠
رده بندی دیویی:	١٦٠
شماره کتابشناسی ملی:	٩٤١٣١٤٤
وضعیت رکورد:	فيپا.

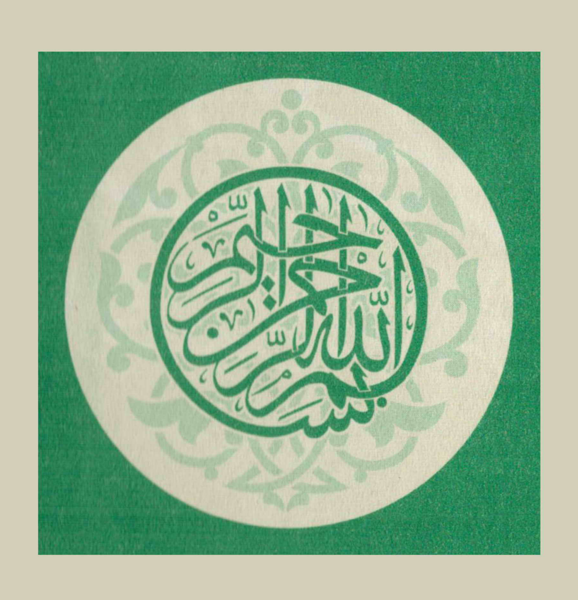
كـافـة الـحـقـوق مـحـفـوظـة.

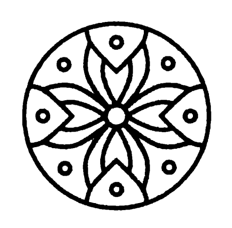
لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ الصوتي أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها دون الحصول على إذن كتابي من الناشر.

All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system without permission in writing from the publisher.




المنطق
الكامل المعاصر
تأليف
الدكتور أيمن المصري
مراجعة
عمار حسين اليوسف
زين العالمية للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدّمة

إنه لمن الوضوح بمكان أن الإنســان وفي العديد مـن إمكاناته وقدراته أضعف مـن كثيـر من كائنـات هذا العـالم، بيد أنه تفـوَّق عليها وانتصـر في المعارك التي خاضهـا معها، فسـخَّر لصالحـه الطبيعة بما فيهـا من جماد ونبـات وحيوان، بعد أن توغَّـل في أحشـائها وكشـف عـن خباياها وأسـرارها، وأحسـن التصرف فيها وتدبيرها، فشـيَّد لنفسـه حضارة، وفتـح أبواب التقدم والـرقي في ميادين المعرفة المتنوعـة. وإذا مـا تأملنـا في هـذا المشـهد الـذي يمنـح الصدراة لأحـد أضعف الكائنات ـ تحمُّلا وقسـاوة وخيالا وحسـا ـ فإننا لن نرتـاب لحظة واحدة بوجود قـوة تفـرَّد هذا الكائن بهـا، ولن نتـردد إذ ذاك في أن العقل دون غيـره من قِوى هـو الـذي وضع الإنسـان في مقدمـة الكائنات كافـة، فالعقل هو قوام الإنسـان وكمالـه الـذي امتـاز به عن سـائر الموجودات، والنـور الذي منحـه القدرة على تحليـل الوجـود والكشـف عـن حقائقـه، والتمييز بين الحـق والباطـل فيما يرد عليـه مـن أقوال، وبين الحسـن والقبيـح فيما يواجه مـن أفعال.

وإذا ما رجعنا إلى هذه القوة العاقلة المودعة في الإنسان لنرى كيف يحصل التحليل والكشف والتمييز، فإننا وبقليل مؤونة سندرك أنها تتحقق من خلال ممارسة العقل وظيفته وهي التفكير، كما تمارس كل قوة من قوى الإنسان وكل عضو فيه وظيفته ودوره، مع فارق بينهما يكمن في أن الأعضاء تؤدي دورها بنحو تلقائي، بينما يقوم العقل بوظيفته باختيار وإرادة. ثم عندما نُحلّل التفكير نفسه، كفعل من أفعال الإنسان الاختيارية، سنجد أنه الاستنتاج والاستنباط عبر الانتقال من معلومات يمتلكها إلى أخرى يطلبها. فالعقل إذاً هو الذي يقود - وبصورة اختيارية - عملية التفكير لدى الإنسان، التي يكتسب من خلالها كل ما يحتاج إليه من معارف نظرية وعملية في طريق بناء رؤيته لهذه الحياة وتنظيم سلوكه فيها. وإذا كان هذا الفعل الإنساني الاختياري السببَ في بناء مستقبل فردي واجتماعي للإنسان في حياته، وكان منوطا بمدى إتقانه أو فشله، صحته أو سقمه، فإنه من الضروري لكل عاقل أن يحصّن نفسه بقواعد وضوابط تضمن له إتقان التفكير وصحته، وتجنّبه مهاوي الانزلاق في الأخطاء، وتميُّز له الحقائق عن الأوهام والخرافات.

وكغيره من قوى الإنسان وأعضائه التي لها وظائفها، وللوظائف قوانينها الطبيعية التي تضمن القيام بها على أكمل وجه، فإن للعقل وظيفته، ولهذه الوظيفة قوانينها أيضا، وكما اكتشف الأطباء بالمشاهدات الحسية قوانين وظائف أعضاء البدن، ودوَّنوها في كتبهم العلمية الطبية، اكتشف الحكماء أيضا وبالتحليلات العقلية قوانين التفكير كوظيفة للعقل، ودوَّنوا تلك القوانين في كتبهم المنطقية، تحت عنوان قواعد التفكير الصحيح. ومن هنا فكما أن عمل أعضاء البدن بوظائفها الطبيعية طبقا لقوانينها دليل على الصحة،

واختلالها سبب للأمراض البدنية، فإن العمل بقوانين التفكير العقلية أيضا دليل على الصحة العقلية، والانحراف عنها سبب للأمراض الفكرية.

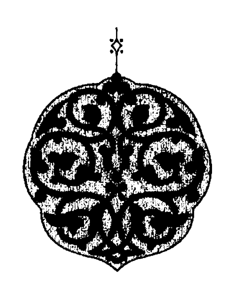
وكيف كان فإن الكتاب الذي بين يديك عزيز القارئ، يتناول بالبحث والتحقيق هذه القوانين العقلية الطبيعية بأسلوب جديد، قد تميَّز عن غيره من الكتب المنطقية من وجوه عدة:

الأول: يتناول الكتاب بشكل أساسي وفي شتى أبوابه الرئيسية، بأسلوب عصري علمي وبالتحليل العقلي الموضوعي للمفاهيم الذهنية، أهم قواعد التفكير المنطقي التي اكتشفها أرسطو ومن أتى بعده من حكماء، مدعومة بالشواهد الحيَّة في شتى مجالات الحياة العصرية، الثقافية والاجتماعية والسياسية، لكي تتبيَّن أهمية هذا الفن العقلي في سائر مناحي الحياة الإنسانية، الاجتماعية منها على وجه التحديد.

الثاني: إعادة تشكيل وهيكلة باب المغالطة بصورة جديدة غير معهودة في المنطق الأرسطي، الذي قام تصنيفه لها على أساس اللفظ والمعنى، الأمر ـ إعادة التشكيل ـ الذي جعل هذا الباب أكثر انطباقا وانسجاما مع تصنيف قوانين المنطق التصورية والتصديقية في بعديها الصوري والمادي. مضافا إلى ذلك توسعته بنحو كبير بعد تطعيمه بالكثير من الشواهد العملية الحياتية النافعة، التي استفدنا الكثير منها من بعض الكتب المعاصرة، ككتاب "المغالطات المنطقية" للدكتور عادل مصطفى، وكتاب "التفكير المستقيم والتفكير الأعوج" لروبرت ثاولس، وكذا كتاب "المنطق التطبيقي" لعلي أصغر خندان، مع إضافة أصناف جديدة أدخلها المحققون المعاصرون على صناعة المغالطة، بعد إدراجها تحت عناوينها الأصلية في المنطق الأرسطي بحسب تصنيفنا الجديد لها.

الثالث: استعراض ونقد بعض اطلاقات المنطق التي استحدثها المتأخرون، كالمنطق الرياضي والمنطق الضبابي والمنطق الإسلامي ومهارات التفكير الصحيح، التي شاعت في المحافل العلمية، الدينية والأكاديمية على حد سواء، متوهمين وموهِمين أنها منطق آخر بديل عن المنطق الأرسطي التقليدي.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لتلميذي النجيب الدكتور عمار اليوسف على ما بذله من مجهود علمي وبياني كبير في مراجعة هذا الكتاب ليخرج في هذا الثوب الجديد والمتميّز.



مدخل تمهيدي

إن المنطق يُعنى بالبحث عن المفاهيم الذهنية الكلية التي تُعد المبادئ الأولى للتفكير، من حيث طبيعة هذه المفاهيم في نفسها، ومن حيث ارتباطها ببعضها البعض بصور وأشكال مختلفة، وما لذلك من دخل في عملية التفكير الإنساني. والبحث في هذه الحيثيات المختلفة للمفاهيم الذهنية إنما يكون لأجل استكشاف القوانين الكلية، تلك التي تحكم التفكير العام بنحو واقعي وموضوعي في جميع الأحوال المعرفية والفكرية في حياة الإنسان، بما يمكّنه من استعمال التفكير المناسب في مكانه المناسب، وهذا هو معنى الحكمة المنطقية.

وحريٌّ بنا بداية تصدير البحث بسلسلة من المقدمات التمهيدية، التي يتمكن من خلالها المتعلم الوقوف على المعالم الكلية لهذا العلم.

مراحل النمو المعرفي عند الإنسان

مما لا ينبغي الريبة فيه أن الإنسان يأتي إلى هذا العالم بذهن أبيض خالٍ من أي شيء، بيد أنه في الوقت ذاته مستعد لتلقي وتحليل وتركيب كل ما يرد

إلى ذهنه من معطيات، فما أن يحصل على جديد حتى يبني عليه للكشف عما لم يدركه بعد، وهكذا يستمر تدريجيا في عملية النمو إلى أعلى نقطة يصل إليها في بنائه المعرفي، الأمر الذي سيتضح أكثر خلال استعراضنا لعملية التفكير. غير أننا هنا وللتنبيه إلى هذه الحقيقة، وهي تطور النمو المعرفي عند الإنسان، نكتفي بما يقوله كل من عالم النفس السويسري جان بياجيه، وعالم النفس التربوي الشهير إدوارد دي بونو، فالأول يرى أن الإنسان يمر بأربع مراحل بيولوجية في حياته:

الأولى: المرحلة الحسية الحركية (Sensory – motor) التي تبدأ من الولادة وتمتد إلى سنتين، يسعى فيها الإنسان لاستكشاف البيئة المحيطة به وتجميع المعلومات.

الثانية: مرحلة ما قبل التفكير المنطقي (Pre operational) التي تمتد من ٢ – ٧ سنين، حيث يسعى فيها الإنسان لإيجاد بناءات وأنساق ذهنية تمهّد للتفكير المنطقي، كالمبادئ العقلية الأولى وقوالبها الصورية.

الثالثة: مرحلة التفكير المنطقي الحسي المادي (Concret operational) التي تمتد من ٧ – ١٥ سنة، إذ يبدأ الإنسان فيها بطرح المسائل وحلها بشكل جزئي عشوائي.

الرابعة: مرحلة العمليات الصورية (Formal operational) التي يتمكّن فيها الإنسان من التفكير التجريدي الصوري الكلي، ويحل مشاكله بنحو منطقي منظم[١].

وأما عالم النفس التربوي إدوارد دي بونو فله مقاربة أخرى لتطور التفكير عند الأطفال، إذ يختزله في مرحلتين، حيث يرى أن تفكير الأطفال الصغار في الواقع ليس تفكيرا عقليا لاستكشاف الخبرات الماضية، بل هو مجرد تخيُّل وأحلام

---

(١) راجع مقالة، ساول ماكلويد، جان بياجيه ونظريته في مراحل التطور المعرفي.

يقظة عما يسعدهم في المستقبل. وأما الأطفال الكبار فوق ١٣ سنة، فتفكيرهم إنما يكون لاستكشاف الخبرة، ولكن بنحو يتمحور حول الذات وتطويرها.

فمن الواضح إذن ومن زاوية تخصصية أن كل إنسان يمر بمراحل النمو المعرفي، ولا خلاف جوهري بين المقاربتين المشار إليهما إلا في التفصيل والإجمال، إذ تعرَّض بياجيه للأمر بشيء من التفصيل، فبدأ من إدراك الجزئيات الحسية وانتهى بإدراك الكليات التجريدية، وأما بونو فقد أجمل مراحل الإدراكات الجزئية الثلاث الأولى معبِّرا عنها بالتخيُّل، الهادف إلى تحقيق اللذة والسعادة المستقبلية، مشيرا بعد ذلك إلى رابع المراحل، وهي مرحلة البلوغ العقلي المتمثلة بالتفكير الكلي، التي عبَّر عنها بمرحلة استكشاف الخبرة التي تهدف إلى تحقيق الذات[1].

تعريف العلم

إن علم المنطق كما يعرفه ابن سينا: «**المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونية تعصم مراعاتها عن أن يضلّ في فكره**»[2].

ومن الضروري الوقوف قليلا على مفردات وعناصر هذا التعريف، لينكشف المراد منه بصورة واضحة:

▪ آلة قانونيَّة

ويُعنى بها الميزان العلمي الكلي، أي أن علم المنطق عبارة عن قواعد وضوابط كلية يقينيَّة، بديهية أو قائمة على بديهيات، ليس للذوق أو الاستحسان الشخصي مجال فيها. فالميزان العلمي يتمتع بثلاث خصائص ذاتية:

---

(١) راجع إدوارد دي بونو، تعليم التفكير.

(٢) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج ١، ص ١١٧.

١ـ الوضوح

٢ـ الموضوعية

٣ـ الدقة التامة

▪ تعصم مراعاتها

العصمة هي المنع، ومتعلَّق المنع هنا هو الخطأ في التفكير، وإذا ما أُريد للعقل البشري أن يُعصم عن الخطأ في تفكيره، فلا بُدَّ له من أمرين:

أوَّلهما: معرفة القواعد المنطقيَّة.

وثانيهما: مراعاة تلك القواعد باستحضارها وتطبيقها بشكل صحيح عند القيام بعملية التفكير.

وهذا الأمر واضح لا خفاء فيه، وهو أمر طبيعي في أي قانون طبي أو رياضي أو وضعي، فالطبيب أو المهندس أو سائق السيارة، إن لم يعرف كلٌّ منهم وبنحو متقن قانون مهنته، أو أنه عرفه ولكنه لم يراع تطبيقه، فمن الطبيعي جدا أن يقع في الخطأ، دون أن يمسَّ ذلك بعصمة القانون واستقامته.

▪ شبهة وجوابها

يتضح ببيان هذا العنصر من عناصر التعريف بطلان ما توهمه البعض من عدم جدوى القواعد المنطقيَّة، بدعوى أنه لم يكتب لها النجاح في عصمة أصحابها ـ الفلاسفة والمناطقة ـ من الوقوع في الخطأ. فإن الرد ببساطة هو أن العصمة للقواعد المنطقيَّة لا للمناطقة أو الفلاسفة، فمن لم يُحكِم أو لم يراعِ هذه القواعد فإنه لا محالة سيقع في الخطأ.

هذا هو البيان الرائج لهذا العنصر من تعريف علم المنطق، إذ يُقتصر

فيه على الإشارة إلى الشبهة وردِّها، بيد أن المناسب في المقام توضيح هذا الموضوع بصورة أشمل وأوسع، وحاصله أننا كما أشرنا سنكون بصورة دائمة في علم المنطق ـ وغيره من علوم ـ أمام مرحلتين:

الأولى: الفهم المتقن لقواعد العلم، وهذه المرحلة تستدعي بالدرجة الأولى بيان مسائله بصورة واضحة، ولا نعني بهذا سلاسة البيان والابتعاد عن التعقيد فحسب، فلا غنى عن ذلك في تحقيق هذه المرحلة، وإنما للأسلوب في طرح المسائل دور مهم، والمراد بالأسلوب طريقة إيصال القواعد إلى المتعلم، فالملاحظ هنا وجود أسلوبين، أحدهما يمكن وصفه بـ"العلمي"، والآخر بـ"التعليمي"، والفرق بينهما يكمن في نقطتي البداية والنهاية، فالأول يبدأ بعرض القاعدة الكلية العامة والتعريف بها، ثم يأخذ بإيضاحها من خلال تحليلها والاستدلال عليها، ومن ثم يختم بالتمثيل لها. والغالب في هذا الأسلوب هو التركيز على جانب تحليل القاعدة نفسها والاكتفاء بأمثلة معدودة، يُفترض بها فقط بيان جدوائية القاعدة في مواضع التطبيق لكي يأنس المتعلم بها، دون تأهيله للمرحلة الثانية المتمثلة بمهارة التطبيق[1]. والثاني يبدأ على عكس الأول بعرض الكثير من الأمثلة التي تدفع المتعلم إلى اقتناص القاعدة الكلية العامة بنفسه، وهو أسلوب حديث ومحدود الانتشار في الكتب المعاصرة، بل

---

(١) ولو ألقينا نظرة سريعة على الكتب المنطقية التي تنحو هذا المنحى، لوجدنا القديمة منها تحتوي على أمثلة، مع كونها علمية، غير أنها محدودة من جهة، تنتمي إلى اللغة العلمية للعصر الذي كُتبت فيه من جهة أخرى. وأما الكتب المنطقية المعاصرة، فلم تنجح في تجنُّب الخلل الذي اشتملت عليه تلك الكتب، لأنها علاوة على الاقتصار على أمثلة محدودة جدا، فهي في جديد أمثلتها كانت سطحية لا تحقق الهدف من التطبيق.

لم نعثر بحسب تتبعنا على كتاب في المنطق باللغة العربية والفارسية ينحو هذا المنحى، نعم يمكننا الإشارة هنا إلى كتاب باللغة الإنجليزية قد بيَّن بين دفتيه جملة من القواعد المنطقية بهذا الأسلوب، وهو كتاب لماري مايكل سبانكلر[1]. وهذا الأسلوب وإن كان يركز على جانب التمثيل للقاعدة أكثر من تحليلها، إلا أنه كسابقه لا يهدف من التمثيل إلى تأهيل المتعلم لمهارة التطبيق، وإنما إلى فهم القاعدة بطريق مختلف عن سابقه وإيضاح جدوائيتها في الوقت ذاته[2]. ومن الأمثلة التي يمكن طرحها لبيان الفرق بين الأسلوبين بحث الكليات الخمسة في علم المنطق، ففي الأسلوب الأول يُصار إلى عرض هذه الكليات من خلال الفرق بينها، ثم بعد ذلك التمثيل لها، وأما في الأسلوب الثاني فيُصار إلى عرض الكثير من الأمثلة وصولا إلى انتزاع هذه

---

(١) Logic: An Aristotelian Approach: Spangler, Mary Michael

(٢) هذا وفي مقارنة سريعة بين الأسلوبين يتضح أن الثاني يتطلب جهدا أكبر من الأول، لأن بلوغ النهاية، وهي اقتناص المتعلم للقاعدة الكلية العامة، لا يقتصر على حشد الأمثلة، وإنما يتخلل ذلك تحليل الأمثلة نفسها والمقارنة بينها، كما يتضح أنه أكثر نفعا من الأول في رسوخ قواعد العلم وفي تحقيق المرحلة الثانية معا، لأن المتعلم سيواجه فيه من أول الأمر وقبل فهم القاعدة، كمًّا كبيرا من الأمثلة يتخللها التحليل والتركيب والمقارنة تمهيدا لاقتناص القاعدة، ولا شبهة في اشتمال هذا النحو على نوع من التمرين على القواعد وممارستها، وإن لم يكن ذلك هو الهدف. كما أن الملاحظ أن الأسلوبين المذكورين مقتَبَسان من صورتي الاستدلال القياس (Deduction)، وهو الانتقال من الكلي إلى الجزئي على ما سيأتي، والاستقراء (Induction)، وهو الانتقال من الجزئي إلى الكلي. والأسلوب المتَّبع في هذا الكتاب هو الأسلوب "العلمي"، غير أننا سنحاول فيه تكثيف الأمثلة للجمع بين الأسلوبين، بل ولتحقيق المرحلة الثانية في آن واحد.

الكليـات، فالإنســان في مراحله الأولى يواجه مثلا زهرة الياسمين، ثم يرى شـجرة الزيتـون، لينتقـل بعـد ذلك إلى مرج أخضر مـن القمح وغيره من أنـواع النبات وأصنافـه، وهنـا يبـدأ بعمليـة المقارنة بين هـذه الموجودات وموجـودات أخرى قـد رآها بصـورة متكـررة كالحجر والخشـب والمعـدن وغيرها، ليخلُـص إلى أنها تشـترك في الجسـمية، غيـر أن المجموعة الأولى تتميَّـز بنموها، وأمـا الثانية فلا نمـو فيها، وإنمـا هي عبارة عن جسـم جامـد، فيكتشـف المفهـوم والمعنى الذي تشـترك فيـه موجودات كلا المجموعتـين والمفهوم والمعنى الـذي تختلفان فيه، ثم ينتقـل إلى المقارنة بين موجـودات المجموعة الأولى وموجـودات مجموعة ثالثة، قـد رآهـا بصـورة متكررة أيضـا، كالفرس والأسـد والنسـر وغيرها. ثم يقـوم بالأمر نفسـه داخـل كل مجموعة ليكتشـف أنهـا مجموعات أيضـا، وهكذا فيمـا أدركه مـن مجموعات جديـدة، وعلى هذا المنوال يتابـع في تتبع الموجـودات ثم المقارنة والتحليـل ليصل في نهاية المطـاف إلى انتزاع الكليات الخمسـة (النوع والجنس والفصـل والعـرض العـام والخاصة) كمعقـولات ثانية تنطبق عـلى جميع المفاهيم والمعقـولات الأولى الـتي أدركها من خلال اسـتقراء ومقارنة وتحليـل الموجودات.

الثانيـة: ملَكـة تطبيـق قواعـد العلـم ومهـارة اسـتعمالها بصـورة تلقائيـة صحيحـة، ومـن الواضح أن للمرحلة الأولى دور مصيـري في تحقق هذه المرحلة، فإتقـان فهـم قواعـد العلم بما فيه مـن خطوات، كسلاسـة البيـان والابتعاد عن التعقيـد ثم أسـلوب طـرح المسـائل، مما لا غنى عنـه في هذه المرحلـة، إذ لا معنى لتطبيـق قواعد ليسـت مفهومـة واضحة لـدى المتعلـم ومآله الفشـل في إدراك النتائـج المتوخـاة. هـذا وفي بيان هـذه المرحلة يمكن الإشـارة بسـرعة إلى جملة من الخطوات، ربما تبدأ باسـتبعاد الأبحاث الاسـتطرادية التنظيريـة قليلة الفائدة

والنفع في عالم التطبيق، ثم التمرين على القواعد وممارستها قدر المستطاع في مجالات العلم التطبيقية كافة. ومن المهم الانتباه هنا إلى الخطأ السائد في تفسير هذه المرحلة من علم المنطق بما يوهم انحصارها في الفائدة الاجتماعية منه، أي جعل المنطق التطبيقي منحصرا في الجانب الاجتماعي من حياة الإنسان، وذلك من خلال التركيز في تطبيق قواعد المنطق على الحياة العملية، عبر شواهد وأمثلة حياتية متنوعة، والاقتصار نتيجة ذلك على صناعة المغالطة، البحث الأكثر ملائمة للتطبيق على الحياة العملية كما سيأتي. فهذا التفسير لمرحلة التطبيق ليس دقيقا، وذلك لأن فائدة علم المنطق بالدرجة الأولى علمية، قبل أن تكون اجتماعية، وصناعة البرهان التي تتربع - من حيث الأهمية - على عرش الأبحاث المنطقية كافة، لا وجود لغير الفائدة العلمية فيها، ولكي تتحقق هذه الفائدة العلمية لابدَّ من إتقان فهم هذه الصناعة أولا، ثم اكتساب مهارة تطبيقها ثانيا.

وكيف كان فالأمر في هذا العنصر من التعريف وهو مراعاة القواعد المنطقية لا يقتصر على رد الشبهة، بل يفتح الباب على أمور غاية في الأهمية، تختصرها مشكلة الجدوائية التي تعاني منها الكثير من المعارف الإنسانية، الغارقة في الجانب التنظيري دون الإلتفات إلى الجانب التطبيقي، وهو ما يُعد من التحديات المهمة التي تواجه العديد من العلوم اليوم.

▪ التفكير

وسنشير أولا إلى بيان عملية التفكير ثم شروطه وموانعه:

عملية التفكير:

إن التفكير اسم يطلق على الحركة الإرادية للنفس الإنسانية بقوّتها العاقلة، والتي تهدف إلى تحصيل العلم بالمطالب المجهولة، وحركة النفس العاقلة هذه إنما تكون ضمن خطوات تبدأ بمواجهة المجهول، فتتحرَّك نحو المعلومات الموجودة عندها، باحثةً عن المبادئ العلميَّة المناسبة لتلك المطالب، إلى أن تجدها، ثمَّ ترجع منها نحو المطالب، مؤلِّفةً تلك المبادئ على هيئة موصِلة ومؤدية إلى النتيجة. وببيان آخر: إننا حينما نواجه مجهولا معيَّنا ونطلب العلم به، فإن النفس بقوَّتها العاقلة تبدأ حركتها الأولى من الجهة التي أحاطت بها وعلمتها عن ذلك المجهول، ثمَّ تنتقل إلى المعلومات المخزونة عندها، التي حصلت عليها في وقت سابق، فتفتّش وتبحث فيها عن معلومات تناسب ما تطلبه، فإن وجدتها ألَّفت بينها على صورة تؤدي إلى حصول النتيجة المطلوبة، وهي العلم بذلك المطلوب الذي كان مجهولا سابقا، وهذه الخطوة الأخيرة هي ما يسمَّى (الحركة الثانية).

ومما تقدَّم يتبيَّن أمران:

الأول: لا يمكن للإنسان أن يكتسب معلومات جديدة ما لم يكن لديه معلومات قبلية سابقة، فعمليَّة التفكير على هذا رهن تلك المعلومات السابقة، لأنها بمثابة رأس مال المفكر، كالذي يتفق للتاجر تماما، فكما أن التاجر لا يمكنه أن يكتسب ربحا جديدا بلا رأس مال سابق يستند إليه في تجارته، فإن الحال ذاته في المفكر، إذ لا يمكنه أن يكتسب علما جديدا بلا رأس مال سابق يستند إليه في تفكيره، وهذا هو معنى قول الحكماء: (كلُّ تعليمٍ وتعلُّمٍ فبعلمٍ قد سبق).

الثاني: إن الحركة التفكيرية حركة صناعية مؤلَّفة من حركتين:

إحداهما: لاختيار المواد الأولية، والأخرى: لترتيب هذه المواد على الصورة المناسبة.

وهنا يمكن تشبيه الأمر بما يقوم به النجار، إذ لو أراد أن يصنع كرسيا، فإنه يقوم أولا بجمع واختيار المواد المناسبة له كالأخشاب، ثمَّ يؤلِّف بينها ثانيا على صورة وهيئة معيَّنة خاصة بمطلوبه، كهيئة كرسي المطالعة مثلا إن كان يريد صناعة كرسي للمطالعة. فهذه العلمية بمرحلتيها هي ما يقوم به المفكر إن أراد الكشف عن مجهول ما، إذ يقوم أولا باختيار المعلومات المناسبة لمطلوبه، والتي هي بمثابة المواد، ثمَّ يؤلِّف بينها ثانيا على صورة تؤدي إلى المطلوب. وعلى ضوء هذا التطابق في الخطوات يمكن فهم الصحة والخطأ في التفكير، فكما أن الخطأ في صناعة الكرسي قد يقع من جهة المادة، بأن تكون الأخشاب رديئة أو ضعيفة، وقد يقع من جهة الصورة، كترتيب الأخشاب على هيئة منحرفة أو ناقصة أو غيرهما، فإن الأمر ذاته يحصل في التفكير، لأن الخطأ قد يقع من جهة نوعية المواد التي تم اختيارها، كأن تكون معلومات مزيفة أو غير مناسبة للمطلوب، أو من جهة الصورة وعدم ترتيب هذه المعلومات على الهيئة الصحيحة المؤدية إلى المطلوب.

من هنا فقد مسَّت الحاجة إلى صناعة فكريَّة تعلُّمنا كيفية اختيار المعلومات المناسبة للمطلوب، وكيفية ترتيبها على الصورة الصحيحة لاكتسابه. فكان المنطق هو العلم الذي يبيّن لنا قواعد التفكير الصحيح، إذ يعلِّمُنا كيفية اختيار المعلومات المناسبة لما نطلبه اختيارا صحيحا، وكيفية التأليف الصحيح بينها، لكي نصل إلى المطلوب وندركه، وهو العلم بالمجهول الذي واجهناه.

فصناعة المنطق إذاً تُعلِّمنا طريقة التفكير الصحيح من جهة المادة

والصورة معا كما سيأتي بيانه. ومن هنا انقسمت صناعة المنطق إلى: منطق صوري (نتعلَّم فيه قواعد صور التأليف الصحيح بين المعلومات). ومنطق مادي (نتعلَّم فيه قواعد الاختيار الصحيح للمعلومات)، بغية تحقيق الهدف المنشود وهو معرفة قواعد التفكير الصحيح.

ومما تقدم يتبيَّن لنا مدى وهن كلام من توهم أن صناعة المنطق مجرد صناعة صورية تأليفية لا غير.

شروط التفكير الصحيح

للتفكير الصحيح شروط ينبغي أن يتحلى بها الإنسان ليعصم نفسه من الوقوع في الخطأ في التفكير، وهي:

١ـ العلم بقواعد التفكير الصحيح بنحو شامل ودقيق.

٢ـ المهارة في تحصيل ملكة هذه الصناعة بالممارسة والتطبيق بنحو يقدر المفكر معه بسهولة من التفكير المنطقي السليم، كأي صاحب صناعة ماهر.

٣ـ الموضوعية وهي ملكة نفسانية تعني الحياد المطلق في التفكير، بعيدا عن الميول النفسية والتأثيرات الدينية والضغوط الاجتماعية والسياسية.

موانع التفكير الصحيح:

هناك عدة عوامل تحول بين الإنسان وبين التفكير بصورة منطقية سليمة، تعكس في الحقيقة التخلف عن تحقيق الشروط آنفة الذكر:

١ـ الجهل بقوانين التفكير الصحيح، ولا سيما الجهل المركب.

٢ـ عدم مراعاة قوانين التفكير الصحيح في التطبيق.

٣ـ التسرع في التصديق.

٤ـ التعصب الديني أو العرقي أو الحزبي.

٥ـ التفكير الانفعالي المشحون بالعواطف والأحاسيس النفسية.

هذا وسنختم الكتاب بما يُجمل الشروط والموانع في هيئة وصايا نافعة تناهز العشر، ولذلك سميناها بالوصايا العشر.

غاية العلم وأهميته في الحياة

إن الغاية من دراسة علم المنطق ـ كما بات واضحا ـ هي معرفة القواعد العامة للتفكير الصحيح، والتي تنعكس إيجابا على مبادئ الفكر البشري، المؤدي بدوره إلى بناء رؤية كونيَّة صحيحة واقعية عن الإنسان والعالم والمبدأ والمعاد، وما يترتب عليها من منظومة قيميَّة أخلاقية اجتماعية تعيِّن في النهاية نحو سلوك الإنسان في الحياة ومصيره ما بعدها، فمن لا يتقن قواعد المنطق، أو لا يراعيها عند التطبيق، فهو في معرض الانحراف الفكري وبتبعه السلوكي.

▪ شبهات شائعة في إنكار الحاجة إلى تعلم قواعد التفكير الصحيح

الأولى: التفكير هو نفس الذكاء الفطري، فلا يحتاجه اللبيب، ولا ينتفع به البليد.

جوابها: إن الذكاء لا يعني العلم والمعرفة الفطرية، بل سرعة الفهم وجودة التفكير، والمنطق كعلم ـ وإن كانت مبادؤه فطرية بديهية ـ إلا أن تحقيق مسائله وتنقيح قواعده، عملية صناعية تحتاج إلى تعليم وتعلم مدرسي تخصصي، والذكي ليس مستثنى من ذلك، نعم إنما يكون الذكي أسرع فهما وأكثر استيعابا لما يطلبه من غيره، بيد أن ذلك لا يعني أو لا يقتضي أن يكون مستغنيا عن تعلمه.

وأمـا البليد فـإن كان مريضا عقليا فاقدا لغريزة التفكير من الأسـاس فلن ينتفع بالمنطق ولا بغيره من علوم، وإن كان سليم العقل، فمع ضعف استيعابه يمكنه بتكرار التعلـم والإصرار على الفهم أن يدرك الحد الأدنى من قواعد المنطق، ويسـتفيد منه حينئذ في حياته. فالمنطق يحتاج إليه الذكي، وينتفع به البليد السـالم.

الثانيـة: إن أعمالنـا اليوميـة في المؤسسـات والمصانـع والشـركات تـتم بشـكل تلقـائي، فـلا حاجـة إلى تعلـم قواعـد التفكير.

جوابهـا: أننـا حقا لا نحتـاج إلى المنطق في أداء عملنا المهـني الروتيني التلقائي الـذي تلقيناه من الآخرين، وأتقناه عبر الممارسـة العمليـة اليومية، وإنما نحتاجه في الأسـاس لبنـاء رؤيتنـا لهـذه الحيـاة، وتشـكيل مبادئنـا القيميَّـة الأخلاقية والاجتماعيـة، فيمـا ينبغـي فعله وتركـه في تصرفاتنـا وسـلوكياتنا اليومية، وذلك بغيـة تحقيـق سـعادتنا الحقيقية عبـر تكاملنا والارتقـاء بإنسـانيتنا، فإما أن نبني مسـتقبلنا ونحـدِّد مصيرنا بأنفسـنا، أو أن نـوكل أمر كل ذلك للآخريـن ليفكروا نيابة عنـا ويحددوا هـم مصيرنا.

الثالثـة: إن قوانـين المنطـق تُقيِّـد حرياتنـا في التفكيـر، وتفـرض علينـا قوالب جامدة.

جوابهـا: إن قوانـين المنطـق تنظـم تفكيرنـا بنحـو يناسـب الطبيعـة الذاتية لعقولنـا، والتنظـيم بطبيعته يقتضي التقييد كأي قانـون، وإلا فالبديل عن النظام هـو الفـوضى والعشـوائية، وهو مـا لا يرتضيه أي إنسـان عاقل.

الرابعـة: إن قواعـد المنطق الصارمـة والجافة تجمِّـد عواطفنا وتصادر مشـاعرنا في توجيه سـلوكياتنا.

جوابهـا: إن اندفـاع مشـاعرنا وعواطفنـا تجـاه شيء لا يـدل عـلى صوابيته،

ونفورنا منه لا يدل على خطأه، فقواعد المنطق تعقلن العواطف وترشدها بالنحو الصحيح، لا تجمدها أو تقصيها، وإلا فالاستسلام للعواطف والانفعالات غير الراشدة يؤدي إلى عواقب وخيمة على الإنسان والمجتمع البشري.

الخامسة: لا يمكن للإنسان أن يكون محايدا في تفكيره، بل يسعى جاهدا لتسخير الأدلة للدفاع عن معتقداته ومصالحه.

جوابها: إننا ـ وفي الوقت الذي اعتبرنا فيه الموضوعية والحيادية من أهم شروط التفكير الصحيح ـ لا ننكر صعوبة الموضوعية عند الكثير من الناس، بيد أن الاعتراف بصعوبة الموضوعية لا يسوّغ تعميمها على كل إنسان أو الحكم باستحالتها، فكل مشكلة نفسية أو أخلاقية قابلة للإصلاح والتغيير، والتجربة والواقع قد أثبتا ذلك، علاوة على أنه لا يمكننا ـ ولأجل عدم مراعاة الكثير من الناس للقانون أو استغلالهم له ـ أن نلغيه ونستسلم للفوضى والعشوائية والتعصب.

السادسة: إن تعلم قواعد التفكير المستقل التي يجهلها أكثر الناس، سيؤدي إلى التمرد على العقائد الدينية الموروثة والأعراف الاجتماعية المشهورة.

جوابها: إذا كانت هذه العقائد الدينية أو الأعراف الاجتماعية مخالفة للعقل والواقع فهي ضارة بالإنسان والمجتمع، ولا معنى للتمسك بها أو الحرص عليها، والقوانين العقلية ستعمل على تصحيحها أو تغييرها بالتوعية والإقناع وليس بالقوة، وأما إن لم تكن كذلك فلا يمكن للعقل السليم أن يتمرد عليها أو يتخلى عنها.

السابعة: إن الناس بفطرتهم يستعملون قواعد المنطق في حياتهم اليومية، فلا حاجة لنا إلى تعلمها.

جوابها: إن مبادئ المنطق فطرية وبديهية، وهذا هو سبب وضوحها

وعصمتها وموضوعيتها، غير أن ذلك لا يعني أن جميع قواعد المنطق على هذه الشاكلة، بل الكثير منها ـ وإن كانت تنطلق من مبادئ فطرية ـ قواعد صناعية تركيبية تحتاج إلى تأمل وتفكير، ولذلك وجب تعلمها. ثم لو كانت الفطرة كافية، لما وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من حالة الفوضى والتيه الفكري الذي أدى إلى ضياع الإنسان.

الثامنة: إن الطريقة المثلى لتعلم قواعد التفكير الصحيح هي أن نزوِّد الناس بموضوعات متنوعة للتفكير فيها تنشيطا لأذهانهم، لا أن نلقي عليهم دروسا تجريدية جافة في التفكير وقواعده.

جوابها: إن ممارسة أي صناعة ترسخ قواعدها في الأذهان وتُكسب الإنسان مهارة استعمالها، بيد أن ذلك إنما يكون بعد تعلُّمها، فممارسة التفكير لا يمكن أن تتم بنحو صحيح دون تعلم قواعد التفكير، وإلا أضحت ممارسة عشوائية ترسخ القواعد الخاطئة ـ أو بالأحرى اللاقواعد ـ في الذهن بدل القواعد الصحيحة، ولأصبح حالنا كمن يريد اكتساب مهارة الطب بالممارسة العملية المباشرة على المرضى دون تعلم قواعدها.

التاسعة: إن المناهج التعليمية في كل المدارس والجامعات لا تعتمد على المنطق كمادة أساسية، ومع ذلك فقد تطورت العلوم والمعارف الإنسانية، وحققت الكثير من الانجازات.

وجوابها:

أولا: إن دراسة المنطق ليس لها موضوعية في ذاتها، والمهم هو تطبيق قواعدها في العلوم، وهو ما نلاحظه بالفعل في الكثير من العلوم المدرسية.

ثانيا: إن كثيرا من أصول هذه القواعد فطرية بديهية، قد انتزعها أرسطو من تحليله لطرق تفكير الإنسان.

ثالثا: إن العلوم الرياضية والفيزيائية علوم حسية واضحة، يسهل تعلمها وتطبيق قواعد المنطق عليها، بخلاف العلوم الإنسانية والفلسفية العميقة والمعقدة، التي يزداد فيها الانحراف والاختلاف، ولذلك كانت حاجتها للمنطق أكثر من غيرها. ومن المؤسف أن إهمال صناعة المنطق في هذه العلوم أدى إلى شيوع الشك والانحرافات الفكرية فيها، وظهور مشكلة المنهج الصحيح في التعامل معها، وتفشي بتبع ذلك السفسطات الفكرية والنسبية المعرفية وانسداد باب الفلسفة الإلهية.

رابعا: إن ممارسة قواعد المنطق بطريقة عملية تطبيقية مباشرة، أشبه بتعلم الطباعة بالأصبع الواحد، بخلاف تعلُّمها بشكل نظري وصناعي يجعل الإنسان على بصيرة من أمره في جميع تفاصيل تفكيره.

خامسا: إن إهمال صناعة المنطق أدى إلى الجهل بفلسفة التعليم، وفسيفساء العلوم، وارتباطها ببعضها البعض، والذي بدوره أدى إلى غلبة النظرة التجزيئية على العلماء، كنتيجة طبيعية لفقدان الرؤية المنطقية العامة.

واضع العلم

إن أول من دوَّن وصنَّف القواعد المنطقية في كتاب مستقل، كعلم متكامل الأركان، هو تلميذ أفلاطون، الحكيم اليوناني أرسطوطاليس، وذلك في القرن الرابع قبل الميلاد، وهو أعظم حكماء اليونان على الإطلاق، وقد قيل في وجه إطلاق لقب المعلم الأول عليه أنه أول من أسَّس التعليم المدرسي الأكاديمي،

ثم إن كتابه (الاورجانون) قد تُرجم في العالم الإسلامي على يد حنين بن إسحاق (٨٠٩ م ـ ٨٧٩ م). وأعقبه بعد ذلك علماء المسلمين بالشرح والتحقيق، كالمعلم الثاني الفارابي (٨٧٤ م ـ ٩٥٠ م)، والشيخ الرئيس ابن سينا (٩٨٠ م ـ ١٠٣٧ م)، وأبي الوليد ابن رشد (١١٣٦ م ـ ١١٩٨ م)، ثم الفيلسوف الكبير المحقّق الداماد (٩٧٠ هـ ـ ١٠٤١ هـ). هذا ولا يزال علم المنطق حيًّا شامخا عصيا على النقد العلمي إلى يومنا هذا، وما ذاك إلا لبداهة قواعده ورسوخها، وكونها نابعة من الفطرة الإنسانية.

شبهة وجواب

توهَّم بعض المفكرين الغربيين وأتباعهم من المثقَّفين العرب والمسلمين، أن القواعد والأصول المنطقية إنما تمثّل وجهة نظر أرسطو الخاصة به في التفكير، ولكل مفكر طريقته الخاصة به، له أن يفكر على أساسها دون أية قيود تُفرض عليه. ومن هنا يرى هؤلاء أن هذه القواعد والأصول المنطقية قد تقادمت وعفا عليها الزمن، ولم تعد صالحة للتفكير المعاصر.

والجواب: أن هذا الوهم مدفوع بوضوح، وذلك:

أولا: لأن أرسطو إنما اكتشف هذه القواعد من خلال تأمله العقلي في طبيعة التفكير الإنساني، وفسيولوجية عمل العقل كما سيتبيَّن في مطاوي البحث المنطقي، فلم يُملِ على أحد وجهة نظره كما توهم هؤلاء، وما قام به أرسطو لا يختلف عما فعله الأطباء من اكتشاف عناصر ومكونات الجسم الإنساني، وفسيولوجية عمله بناءا على التحليل العلمي الدقيق، والمشاهدات الحسية القطعية، وحيث لم يكن لنا الحق في وصف الاكتشافات الطبية بالشخصية،

وبأنها وجهة نظر طبيب بعينه أو مجموعة أطباء، فإنه لن يكون لنا الحق أيضا في ادعاء أن القواعد المنطقية وجهة نظر لأرسطو أو لغيره من الحكماء.

ثانيا: لأن هذه القواعد والقوانين كما سيتبيَّن ليست وليدة زمانها، ومتأثرة بثقافة اجتماعية معينة، حتى تتقادم بتقادمها، بل هي نابعة من الطبيعة الذاتية للعقل الإنساني، فهي على هذا فوق الزمان والمكان.

ثم لا ينبغي لهذا الكلام أن يفهم على أنه دعوة للتقليد الأعمى، بل إن الباب ما زال مفتوحا أمام المزيد من التحقيق والتطوير لهذه القواعد المنطقية العريقة والدقيقة، وهو ما قام به الفلاسفة المسلمون، والمهم في التحقيق والبحث أن نسلك الطريق العلمي الموضوعي.

وفي ختام هذه الشبهة نقول: إن منشأ هذا الوهم في الواقع لا يتعدى أحد أمرين، فهو إما لعدم ـ أو لقلة ـ الاطلاع على المنطق الأرسطي وقواعده كما هو الغالب، إذ لم يقدم أصحاب الشبهة بديلا عن هذه القواعد العلمية المحكمة، ولم يأتوا بجديد. وإما لكون هؤلاء من المشككين العبثيين والسفسطائيين الذين يريدون التمرد على قانون التفكير والخروج عنه، لئلا يحاسبهم أحد على ما يقولون، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى شيوع الفوضى والتهتك الفكري، وهو المشاهَد ـ مع الأسف ـ في وقتنا الحاضر في أكثر المدارس الفكرية الحديثة.

مبادئ العلم

إنه لمن الوضوح بمكان أنه ما من علم إلَّا وله مبادئ يرتكز عليها، ومبادئ العلم هي مجموع المفاهيم والقضايا التي يعتمدها الباحث في تحقيق مسائل

العلم، والتي يُشترط فيها أن تكون إما بيّنة بذاتها (بديهية) أو مُبيَّنة في علم سابق. ومبادئ علم المنطق هي القضايا البديهية الفطرية التي لا يختلف على صحتها اثنان، كـ (استحالة اجتماع أو ارتفاع النقيضين) و(أصل الهوية) وغيرهما، أو القضايا اليقينيَّة القريبة من البديهية التي يُصدَّق بها بمجرَّد تصوُّرها والتأمُّل فيها، كقضية (مساوي المساوي مساوي) و(لازم اللازم لازم). ومن هنا لم يعتمد علم المنطق في شيء من مبادئه على علم سابق متقدم عليه.

موضوع العلم

إن موضوع العلم هو المحور الذي تدور حوله مسائل العلم، الذي يُبحث في كل علم عن أحكامه الخاصة المسمَّاة بـ (**العوارض الذاتيَّة**)، ومن هنا قيل: إن العلوم إنما تتمايز بموضوعاتها. هذا وموضوع علم المنطق هو قوانين التفكير المتمثلة في المعرِّف والدليل.

فالمعرِّف: هو ما يُكتسَب به العلم التصوري، ويمثل القوانين التصورية للتفكير.

والدليل: هو ما يُكتسَب به العلم التصديقي، ويمثل القوانين التصديقية للتفكير.

فيبحث عن أحكامهما في هذه الصناعة. ولتوضيح موضوع علم المنطق تفصيلا لا بُدَّ من بيان مطالب:

▪ المطلب الأوَّل: مراتب وجود الشيء

هناك أربع مراتب لوجود الأشياء، مرتبتان حقيقيتان لا تختلفان باختلاف الأشخاص والمجتمعات، ومرتبتان اعتباريتان تختلفان باختلافهم.

فالحقيقيتان هما: وجود الشيء في الخارج، ويسمّى **(الوجود العيني)**، ووجود الشيء في الأذهان، ويسمّى **(الوجود الذهني أو الصورة المعلومة)**، والاعتباريتان هما: وجوده في اللفظ، ويسمّى **(الوجود اللفظي)**، ووجوده في الكتابة، ويسمّى **(الوجود الكتبي)**، وهاتان المرتبتان وضعيتان تختلفان بين الناس بحسب الأوضاع المختلفة لألفاظ اللُّغات وحروف الكتابة. وكمثال على ذلك (الإنسان)، فإن وجوده العيني هو أفراده في الخارج التي ربما تجاوز عددها الثمانية مليارات، ووجوده الذهني هو طبيعة وماهية الإنسان كمفهوم ومعنى موجود في الذهن، يختلف عن طبيعة وماهية الحيوان، وأما وجوده اللفظي فهو الصوت الذي يصدر منّا عندما نقول: (إنسان)، ووجوده الكتبي هو هذا الرسم الذي يحكي لنا عن لفظ (إنسان). وكما هو ملاحظ فإن المرتبتان الأولى والثانية ثابتتان لا تختلفان، لأن الإنسان في الخارج والذهن واحد عند الناس كافة، وأما المرتبتان الثالثة والرابعة فإنهما تختلفان، فإن لفظ (الإنسان) ورسمه يختلفان في اللغة العربية عنهما في اللغة الإنجليزية (human) مثلا.

▪ المطلب الثاني: حقيقة العلم وأقسامه

العلم: هو انكشاف المعلوم عند العالم. وانكشاف المعلوم إمّا أن يكون بحضوره لدى النفس بوجوده الخارجي، أو أن يكون بحضوره لديها بصورته، فالعلم بحسب نوع حضور المعلوم ينقسم إلى قسمين:

العلم الحضوري: وهو انكشاف المعلوم لحضوره بوجوده العيني الخارجي عند العالم، ومثاله: **علمنا بوجود ذواتنا وحالاتها المختلفة، كعلمنا بالعطش** والجوع والخوف والألم إلخ، وهذا القسم من الأحاسيس الذاتية الوجدانية

الجزئية لا تتعلق به الأبحاث العلمية الكلية الموضوعية.

العلم الحصولي: هو انكشاف المعلوم لحضور صورته أو معناه عند العالم، ففي البين ثلاثة أشياء: عالم: وهو الشخص الحاصل عنده صورة الشيء، وصورة: أو مفهوم يصطلح عليه (المعلوم بالذات)، الذي يُمثّل الوجود الذهني للشيء، وشيء خارجي: يصطلح عليه (المعلوم بالعرض)، ويمثّل الوجود الخارجي للشيء.

ثم إن العلم الحصولي على مراتب، أهمها:

الإدراك الحسّي: وهو حضور الصور الحسية بعوارضها المادية للأشياء عند الذهن، وذلك عندما يكون مواجها لتلك الأشياء أو متصلا بها عن طريق إحدى الحواس.

الإدراك الخيالي: وهو حضور نفس الصور المحسوسة عند الذهن، ولكن في غير حال مواجهة واتصال الحواس، بل بعد انقطاعها، كما في تخيُّل الإنسان صور الأشخاص أو الأماكن التي شاهدها سابقا.

الإدراك العقلي: وهو إدراك المعاني الكلية المجردة عن المادة وآثارها، كمعنى الوجود والحرية، وكمعنى الإنسان .

وتنقسم مرتبة الإدراك العقلي من العلم الحصولي إلى قسمين، وهما:

التصور: وهو فهم المعنى التفصيلي للشيء، وهو إما تصوُّرٌ لمعنى مفرد، كتصوُّر معنى الحيوان بما هو (جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة)، أو تصوُّرٌ لمعنى مرَكَّب، كتصوُّر معنى (الخمر مسكر).

التصديق: وهو الحكم على المعنى المتصوَّر بما هو حاكٍ عن الواقع. وهو مختصٌّ بالمركبات التامة الخبرية القابلة للصدق أو الكذب، التي تسمَّى (القضايا).

والواقع أن الحكم هنا يتعلّق بمفاد المركب التام الخبري، كقولنا: (النار محرقة) أو (الطقس بارد)، إذ العقل عندما يتصوَّر مفردات هذا المركب ويتصوَّر النسبة بينها، فإما أن يرجح ثبوت أو عدم ثبوت هذه النسبة، الأمر الذي يؤدي إلى إذعان النفس وتصديقها بالثبوت أو عدم الثبوت، وهذا هو التصديق، وإما أن لا يرجح شيئا من الثبوت أو عدم الثبوت، وهذا هو الشك.

ففي قضية (النفس مجردة) مثلا، وبعد تصوُّر العقل لمعنى النفس ولمعنى التجرُّد، وللنسبة بينهما، وهي ثبوت التجرُّد للنفس، فإنه إما أن يرجح ثبوت النسبة بينهما، أي ثبوت التجرُّد للنفس، أو عدم ثبوت النسبة، أي عدم ثبوت التجرُّد للنفس، وترجيح العقل هذا وتسليمه بالراجح - إثباتا أو نفيا - هو ما يسمَّى (الحكم) أو (التصديق). وإما أن لا يرجح شيئا من الإثبات أو النفي، ثبوت أو عدم ثبوت التجرُّد للنفس، فإن تصوُّر العقل لهذه العناصر الثلاثة - النفس والتجرُّد والنسبة بينهما - مجرد تصوُّر مركب لا تصديق فيه، وهو الشك.

أنحاء التصديق

للتصديق نحوان:

التصديق اليقيني: وهو ترجيح العقل لأحد طرفي النسبة في الخبر، من دون أن يحتمل الطرف الآخر. فيُرجح في المثال السابق إحراق النار ولا يحتمل عدم إحراقها.

التصديق الظني: وهو ترجيح العقل لأحد طرفي النسبة في الخبر، مع احتمال الطرف الآخر. فيُرجح في المثال الآخر برودة الطقس ولكنه يحتمل اعتداله أو حرارته.

وأمَّا الشك - وهو تساوي طرفي النسبة في الاحتمال - فليس من أقسام

العلم التصديقي، إذ لا ترجيح فيه، بل هو من أقسام الجهل. فلا يُرجح في مثال الطقس البرودة ولا الحرارة.

ثم إن العلم الحصولي بكلا قسميه (التصوُّر والتصديق) ينقسم إلى:

ضروري (بديهي): وهو الواضح أو البيّن الذي لا يحتاج إلى توضيح أو استدلال.

نظري (كسبي): وهو غير البيّن الذي يحتاج إلى توضيح أو استدلال.

وعليه فالأقسام أربعة:

١ـ التصوُّر البديهي: وهو تصوُّر المعنى من دون توقُّفه على شيء آخر يُبيّنه ويوضحه، كتصوُّرنا لـ (معنى الوجود أو العدم).

٢ـ التصوُّر النظري: وهو تصوُّر المعنى المتوقف على شيء آخر يُبيّنه ويوضحه، كتصوُّرنا لـ (معنى النفس أو العقل أو الطاقة).

٣ـ التصديق البديهي: وهو الحكم على الخبر بعد تصوُّره دون الحاجة إلى دليل، وذلك لوضوحه في نفسه، كالحكم بـ(الكلَّ أعظم من جزءه).

٤ـ التصديق النظري: وهو الحكم المفتقر إلى الدليل، لعدم وضوحه في نفسه، كـ (كون العالم حادثا) أو (النفس مجردة).

▪ المطلب الثالث: الجهل وأقسامه

الجهل: هو ما يقابل العلم، فهو عدمه، وحيث كان مقابلا للعلم فإنه ينقسم بانقسامه، فكما أن العلم تصوُّري وتصديقي، كذلك الجهل. وعلى هذا فالجهل التصوُّري: هو عدم فهم المعنى وعدم تصوُّره، والجهل التصديقي: هو عدم حكم العقل وترجيحه لأحد طرفي النقيض في الخبر.

وللجهل انقسام آخر باعتبار التفات صاحبه إلى جهله وعدمه، حيث ينقسم إلى:

الجهل البسيط: وهو عدم العلم بالواقع، مع التفات الجاهل إلى جهله.

الجهل المركَّب: وهو عدم العلم بالواقع، مع عدم الالتفات إلى الجهل، بل يعتقد الجاهل بأنه عالم بالواقع.

ولا تخفى خطورة القسم الثاني من الجهل، وذلك لأن صاحبه لا يطلب العلم، بل لا يقبل بأن يتعلم، لاعتقاده بأنه من أهل العلم والمعرفة مع كونه جاهلا. ولا مبالغة في القول: إن أكثر المشاكل والمآسي التي تعاني منها البشرية هي في الأصل مشاكل معرفية ناتجة عن هذا النوع من الجهل.

وكيف كان فإنه مما تقدم يُعلم أن علم المنطق يعلِّمنا كيف نكتسب المجهول التصوُّري من خلال المعلوم التصوُّري، وكيف نكتسب المجهول التصديقي بواسطة المعلوم التصديقي. والوسيلة الصحيحة الكاسبة للتصوُّر هي التي تسمَّى **(المعرِّف)**، وأما الوسيلة الصحيحة الكاسبة للتصديق فهي **(الحجَّة)** أو **(الدليل)**. فالمعرِّف والدليل يمثلان موضوع علم المنطق، إذ يُبحث فيه عن قوانين كلٍ منهما بلحاظين: الأول مادي، والثاني صوري، قد أشرنا إليهما في بيان عملية التفكير، وسيأتي الحديث عنهما مفصَّلا وبيان المراد منهما.

مرتبة العلم بين العلوم

تقدم أن صناعة المنطق تُبيّن لنا طريقة التفكير الصحيح وشروطها، فهو من العلوم الآليَّة التي لا تُطلب لذاتها، وذلك أنه آلة لتحقيق ودراسة مسائل العلوم الأخرى. ومن هنا أطلق عليه البعض اسم **(خادم العلوم)**،

فهو بالضرورة متقدم في التحصيل على سائر العلوم، إذ لا بُدّ من أن يكون ذهن المتعلِّم مرتَّبا ومسلَّحا بقواعد التفكير الصحيح قبل الدخول في المباحث العلميَّة، أياً كانت المساحة المعرفية التي ينوي الخوض فيها.

مسائل العلم

إن مسائل العلم هي كلُّ ما يراد تحقيقه وإثباته في العلم. والمسائل المبحوث عنها في علم المنطق على نحوين: نحوٌ يتعلق ببيان قوانين التصوُّر، وآخر يتعلق ببيان قوانين التصديق، وكلٌّ منهما يُبحث عنه تارة من حيث الصورة، وهي كيفيَّة ترتيب أجزاء الحدود ومقدمات الأدلة، وأخرى من حيث نوعية المواد المأخوذة فيها، أي في الحدود والأدلة، وعلى هذا الأساس أمكن تقسيم علم المنطق إلى قسمين رئيسيين، ينقسم كل منهما بدوره إلى قسمين فرعيين:

قسم التصوُّرات: الذي يُبحث فيه عن المواد التي يمكن استعمالها في اكتساب التصوُّر، والتي تسمَّى (الكليات الخمسة) أو (إيساغوجي). ويُبحث فيه أيضا عن كيفيَّة ترتيب هذه المواد على الصورة المناسبة للمطلوب، المؤدية إلى اكتساب العلم التصوُّري به، ويسمَّى هذا الأخير باب (المعرِّف). فقسم التصوُّرات من المنطق مؤلَّف من بابين هما: باب الكليات الخمسة، وباب المعرِّف[1].

---

(١) لا يخفى أن البحث في الكليات الخمسة عن أجزاء المعرِّف عبارة عن مقدمة مادية للمعرِّف، فهو ـ أي الإيساغوجي ـ مجرَّد بيان للمواد التي تُؤخذ في المعرِّف، فالبحث الأساسي في المنطق التصوري هو المعرِّف الذي يشمل القوانين المادية والصورية لكاسب التصوُّر، غير أن الخوض فيه متوقف على تلك المقدمة. وهذا الكلام بعينه يأتي في بحث القضايا، فهو بحث في المواد التي تُؤخذ في الدليل، الأمر الذي يستدعي تحقيق هذه المواد قبل الخوض في البحث الأساسي في المنطق التصديقي وهو الدليل.

قسم التصديقات: الذي يُبحث فيه أولا عن متعلّقات التصديق، وهي التي تمثل الأجزاء الأولى للدليل المسماة بالقضايا (بارامنياس)، حيث يُبحث عن قوانينها الصورية والمادية[1]، ثم يُبحث في هذا القسم ثانيا عن القوانين الصورية للدليل المتعلقة بكيفيَّة ترتيب المواد ـ القضايا ـ المناسبة لاكتساب التصديق، وهو المسمَّى بالقياس (أنالوطيقا الأولى)، وتوابعه من الاستقراء والتمثيل، ثم يُبحث ثالثا عن القوانين المادية للدليل التي تسمى (الصناعات الخمس)، وهي: البرهان (أنالوطيقا الثانية)، الجدل (طوبيقا)، الخطابة (ريتوريقا)، المغالطة (سفسوطيقا)، وآخرها الشعر (بويطيقا)[2].

فتكون أبواب المنطق على هذا تسعة، هي بحسب الترتيب المذكور:

الكليات الخمسة، المعرِّف، القضايا، القياس وتوابعه، البرهان، الجدل، الخطابة، المغالطة، الشعر.

ملاحظة: قسَّم مشهور الحكماء المنطق إلى المنطق الصوري والمنطق المادي، وجعلوا في المنطق الصوري أربعة أبواب هي: الكليات الخمسة،

---

(١) من المهم الالتفات إلى أن بحث القضايا كمقدمة للدليل هو في نفسه مشتمل على بحث صوري ومادي للقضايا، والبحث في قوانينها المادية ليس جزءا من البحث في القوانين المادية للدليل، فالبحث في القضايا مطلقا، صوريا وماديا، هو كما أشرنا في الهامش السابق مقدمة للبحث الأساسي في المنطق التصديقي وهو الدليل.

(٢) قد تُستعمل عبارة (لواحق القياس) ويُراد بها القياس المضمر أو الضمير، والقياس المركب وهو قياس الخلف والمساواة، وهو ما فعله المظفر في كتابه المنطق، وأما عبارة (توابع القياس) فقد استعملناها هنا وفي موضعين آخرين من الكتاب وأرادنا بها الاستقراء والتمثيل.

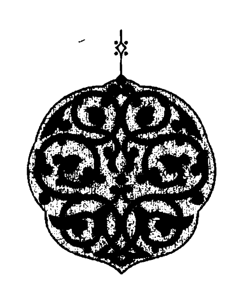
المعرِّف، القضايا، القياس وتوابعه[1]. وجعلوا في المنطق المادِّي خمسة أبواب هي: الصناعات الخمس، البرهان، الجدل، الخطابة، المغالطة، الشعر.

(١) قد اتضح مما تقدم أن ما أشرنا إليه أكثر انضباطا وانسجاما مع عملية التفكير التي يُراد تقنينها، وهو جعل البحث في الكليات الخمسة، وكذا البحث في القوانين المادية للقضايا، جزءا من المنطق المادي.

القسم الأول:

التصورات





مقدمات تصورية

الدلالة

تعريف الدلالة: هي انتقال الذهن من العلم بشيء إلى العلم بشيء آخر تربطهما علاقةٌ ما. فالشيء الأوّل يسمَّى **(دالّ)**، والآخر يسمَّى **(مدلول)**، وعملية انتقال الذهن من الدال إلى المدلول تسمَّى **(دلالة)**.

هذا والعلاقة بين الدال والمدلول منشؤها أحد أمرين: التلازم الذاتي الحقيقي بينهما، أو التلازم بسبب الاعتبار والوضع. وبناءا على هذا التنوُّع في سبب العلاقة بين الدال والمدلول قسَّموا الدلالة إلى قسمين رئيسيين:

١. **الدلالة العقليَّة:** وهي الدلالة الناشئة من تلازم ذاتي بين الدال والمدلول، كأن يكون أحدهما علة والآخر معلولا، كما في دلالة ضوء النهار على طلوع الشمس، أو الغمام على المطر، وقد يُسمَّى **(الإشارة)** في اللسانيات الحديثة.

٢. **الدلالـة الوضعيَّـة**: وهي الدلالة الناشـئة من تلازم بين الـدال والمدلول سـببه الوضع والاعتبار، وتنقسـم ـ بحسـب طبيعة الدال ـ إلى قسـمين:

- **الدلالـة اللفظيَّـة**: وهي دلالة ناشـئة من تـلازم وضعي اعتباري بـين اللفـظ والمعـنى، وهـذا القسـم مـن الدلالـة عـلى أنواع، فقـد يدل لفـظ واحد على معـاني متعـدِّدة ومتباينة، ويسـمَّى (المشـترك اللفظي)، كدلالة لفظ العـين في لغة العرب على العين الجاريـة والباصـرة والجاسـوس إلـخ، وقد يـدل اللفـظ الواحد عـلى معـنى واحـد لا غيـر، كدلالـة لفظ الإنسـان عـلى معناه، ويسـمَّى حينئـذ (المختص).

ثم إن هـذه الدلالـة ـ أي الدلالـة اللفظيَّـة ـ تنقسـم بحسـب دلالة اللفـظ على المعـنى إلى ثلاثة أقسـام:

i. **مطابقيَّـة**: وهـي دلالة اللفظ على تمـام المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب عـلى تمام معناه.

ii. **تضمنيَّـة**: وهـي دلالـة اللفظ عـلى جزء المعـنى الموضوع له، كدلالـة لفظ الكتاب على ورقه فقـط، وكدلالة البيت على غرفة النـوم فقط.

iii. **التزاميَّـة**: وهـي دلالـة اللفظ على معنى آخـر غير المعنى الموضـوع له، لعلاقـةٍ بينهما، كدلالة لفظ الشـيطان على الشـر، أو لفظ الإحـراق على النار.

- **الدلالـة غير اللفظيَّـة (الصامتة)**: وهي إما أن تكـون غير مرتبطة

بالمعنى، وتسمَّى (العلامة)، كدلالة العلامات المرورية على ما وضعت له، أو أن تكون مرتبطة بالمعنى، كالهلال والصليب ونجمة داوود، وتسمَّى (الرمز).

المفهوم والمصداق

المفهوم: هو الصورة الذهنيَّة الحاكية عن الشيء، كمعنى الإنسان الحاكي عن أحمد وحسن وحسين.

المصداق: هو كل ما ينطبق عليه المفهوم، كأحمد في الخارج الذي ينطبق عليه مفهوم الإنسان.

هذا وينقسم المفهوم إلى كلي وجزئي:

المفهوم الكلي: وهو المفهوم الذي لا يمنع تصوُّره من الصدق على أكثر من واحد، كمفهوم الشكل الذي يصدق على المثلث والمربع والدائرة إلخ.

والمفهوم الكلي قد يقال على أفراده ومصاديقه بنحو واحد بلا تفاوت، ويسمَّى (المتواطئ)، كانطباق مفهوم الإنسان على الرجل والمرأة. وقد يقال على مصاديقه بالتفاوت، ويسمَّى (المشكِّك)، كمفهوم الوجود الذي يقال على الباري تعالى والإنسان، فإن التفاوت بينهما بالتقدُّم والتأخر، وكذا مفهوم السواد الذي يقال على أفراده بالتفاوت، كالأسود الغامق والأسود الفاتح.

المفهوم الجزئي: وهو المفهوم الذي يمنع تصوُّره من الصدق على أكثر من واحد، كمفهوم هذا الكتاب ومفهوم هذا البيت.

ثم إن هناك مصطلح آخر للجزئي، وهو الجزئي الإضافي، ويُعرَّف بأنه ما يندرج تحت مفهوم كلي أوسع منه، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، فإن الإنسان

بالقيـاس إلى الحيوان يسـمّى جزئيا إضافيـا، وإن كان بالقياس إلى ما تحته كليا.

- **ملاحظتان هامّتان:**

الأولى: جميـع المفاهـيم في الذهـن كليـة بالذات، لأنهـا مرتبطة بعـالم الذهن، وأمـا التشـخُّص فوعاؤه الخـارج. ومن هنا فلا تكـون المفاهيم جزئيـة إلا بربطها بالخـارج عـن طريق الإشـارة الخارجية، إمّا الحسـية، كهـذا الرجـل، أو العقلية، كإشـارة المصـلي إلى البـاري تعـالى أثنـاء الصـلاة مثـلا. فالتشـخُّص بالـذات للأمـور الخارجيـة، وأمـا مـا يرتبط بها مـن المفاهيم فهـو تشـخُّص بالعرض.

الثانية: قد يؤدي التشابه اللفظي بين كلمتي الكل والكلي والجزء والجزئي إلى الالتباس عند البعض، مما يتسبب في إعطاء أحكام بعض هذه المفاهيم إلى البعض الآخر. ومن أجل ذلك ينبغي لنا أن نُبيِّن الفرق بين نسبة الكلي إلى جزئيِّه، ونسبة الكل إلى جزئه، لئلا يقع الطالب في هكذا خلط، فيحمل الأجزاء الذهنية للكلي على الأجزاء الخارجية للكل، والفرق بينهما يكون من جهات متعدِّدة:

١. الـكلي يصـدق عـلى الجزئي، كقولنـا: (أحمد إنسـان)، بينمـا لا يصدق الـكل على الجـزء، فلا يقـال: (الرأس إنسـان).

٢. الـكلي والجـزئي في الذهـن، بينما الـكل والجزء قد يكونـان في الذهن، كأجـزاء المفهـوم، وقد يكونـان في الخارج، كأجزاء الجسـم الخارجي.

٣. الـكلي جـزء من مفهـوم الجزئي الذي تحتـه، كقولنا: (الإنسـان حيوان عاقـل)، فـإن مفهـوم الحيوان جـزء مفهوم الإنسـان الـذي هو جزئي إضـافي للحيـوان. بينما الكل لا يكـون جزءا من الجـزء، وإنَّما العكس هـو الصحيـح، كقولنا: (الـرأس جزء بدن الإنسـان).

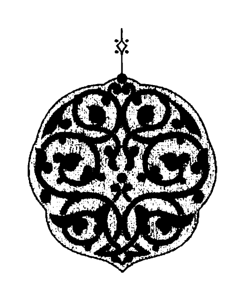
الحمل وأقسامه

الحمل: ويسمَّى أيضا (الإيجاب)، وهو الاتحاد بين شيئين بحيث يحكم بأن أحدهما هو الآخر، ويسمَّى المحكوم به (محمول) والمحكوم عليه (موضوع) والمجموع (قضية). ولكي يصح حمل شيء على شيء لا بُدَّ من افتراض جهتين بينهما: إحداهما: جهة اشتراك تصحح الحمل والاتحاد، والأخرى: جهة اختلاف ليحصل التمايز بينهما.

هذا وينقسم الحمل ـ بحسب طبيعة الاتحاد والاختلاف بين الموضوع والمحمول ـ إلى قسمين:

الحمل الذاتي الأولي: وذلك حيث يكون الاتحاد بين المحمول والموضوع في القضية اتحادا مفهوميا، بمعنى أن مفهوم المحمول هو نفس مفهوم الموضوع، وأما الاختلاف بينهما فإنما يكون اختلافا اعتباريا، كالاختلاف من حيث التفصيل والإجمال، وذلك كقولنا: (الخمر شراب مسكر). وإنما يسمَّى هذا الحمل ذاتيا لكون المحمول من نفس ذاتيات الموضوع، وكذا يسمَّى أوليا لأن أول ما يحمل على الشيء هو ذاته وذاتياته.

الحمل الشائع الصناعي: وذلك حيث يكون الاتحاد بين الموضوع والمحمول في المصداق، والاختلاف في المفهوم، كقولنا: (الفيلسوف عالم)، أي أن ما يقال عليه فيلسوف يقال عليه عالم. وهذا الحمل هو الحمل الشائع الاستعمال في العلوم، باعتبار أن المحمول في المطالب العلميَّة من عوارض الموضوع، لا نفس ذاتياته المقوِّمة، إذ الذاتيات لا تطلب لوضوحها.



الباب الأول:
الكليات الخمسة (الإيساغوجي)

إن الكليات الخمسة بمثابة المقدمة التمهيدية للمعرِّف، وهو - كما أشرنا - الكاسب للتصوُّر، وذلك لأن المواد التي يتألف منها التعريف يتم بيانها في هذا الباب، فإن أيَّ مفهوم كلي في الذهن إذا لم يكن واضحا بذاته، وأردنا أن نعرِّفه بمفهوم آخر أوضح منه، فإمَّا أن نعرِّفه بمفهوم داخل في حقيقته مقوِّم لها، وإمَّا أن نعرِّفه بمفهوم خارج عن حقيقته عارض عليها.

والنحو الأول من المفاهيم يسمَّى (المفاهيم الذاتيَّة)، لأن ذات الشيء تتقوَّم بها، بينما يسمَّى النحو الثاني منها (المفاهيم العرضيَّة)، لأنها تعرض الشيء بعد تقوُّمه في ذاته. ثم إن كل واحد من المفاهيم الذاتيَّة أو العرضيَّة، إما أن يكون عاما، بحيث يعمُّ الشيء المعرَّف وغيره، وإما أن يكون مختصا به لا يشمل الغير. وإليك كل واحد من هذه الأقسام بالتفصيل:

أولا: الذاتي

إن ذات الشيء هي حقيقته وماهيَّته، والذاتي هو المعنى الكلي الذي يقوِّم ذات الشيء غير خارج عنها، بمعنى أن الذات لا تتحقق إلا به وتنتفي بانتفائه، فلا يمكن بالتالي تصور الذات إلا بعد تصوره، وهو أشبه بالجدار والسقف للبيت، فلا بيت بلا سقف وجدران، وهو على ثلاثة أقسام:

النوع: وهو تمام الذات والحقيقة، فهو ذاتي بالنسبة للأفراد الواقعة تحته، كالإنسان بالنسبة لأحمد وحسن وحسين. وهو ـ كونه تمام الذات والحقيقة ـ مفهوم مركب من أجزاء، وهذه الأجزاء هي القسمين الآخرين للذاتي، فهي المقوِّمة للذات والحقيقة، وتنقسم ـ كما أشرنا ـ إلى معنى عام مشترك وهو الجنس، ومعنى مختص وهو الفصل.

الجنس: هو الجزء المقوِّم للحقيقة المشترك بين الذات وبين ذوات أخرى، كالسائل الذي يصدق على الماء وسائر المشروبات، ثم إن هذا الجزء المشترك قد يكون قريبا، كالحيوان بالنسبة لأنواعه من الإنسان والفرس والسباع، وقد يكون بعيدا كالجسم بالنسبة لنفس هذه الأنواع.

الفصل: هو الجزء المقوِّم للحقيقة المختص بها دون غيرها، كالعاقل بالنسبة للإنسان، أو الإسكار بالنسبة للخمر.

ثانيا: العرضي

وهو المعنى الكلي الذي يلحق الذات، ويحمل عليها بعد تقوِّمها بجميع ذاتياتها، فهو متأخر عنها في التصوُّر، كالألوان للجسم، والزينة والتصاميم الهندسيَّة التي تلحق البيت بعد تمامه. وكما أن الذاتي منقسم إلى عام مشترك ومختص، فكذلك العرضي ينقسم إلى هذين القسمين:

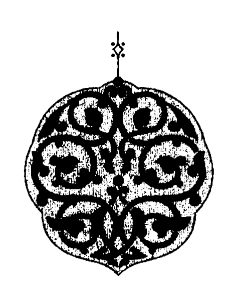
العرض العام: هو المعنى العرضي الذي يحمل على النوع وعلى غيره من الأنواع، كالماشي بالنسبة للإنسان والفرس والسباع وغيرها.

العرض الخاص (الخاصَّة): هو المعنى العرضي المختص بنوع واحد ولا يحمل على نوع آخر، وهو إما مساوٍ للنوع كالضاحك للإنسان، أو أخص منه كالفلسفة بالنسبة للإنسان.

ثم إن العرضي قد يكون لازما، كالزوجيَّة للأربعة، وقد يكون منفكا، كالبياض للجسم.

فتحصَّل مما تقدم أن هذه المعاني التي تسمَّى (الكليات الخمسة)، تنقسم إلى ذاتيَّة، وهي ثلاثة: النوع والجنس والفصل، وعرضيَّة، وهي اثنان: العرض العام والخاصَّة.

ومن هذه المعاني الكلية الخمسة تتكوَّن مواد التعريف (المعرِّف) كما سيأتي.



الباب الثاني:
المعرِّف

المعرِّف هو كاسب التصوُّر، أي الأداة التي نتصوَّر بها الأشياء، ونتعرف بها على معانيها التفصيليَّة بنحو صحيح. وهو إما أن يكون تعريفا لفظيا، ببيان معنى اللفظ بلفظ آخر معلوم المعنى لدى من يجهل معنى اللفظ الأول، وهو ما تتكفَّله قواميس اللغة كتعريف الليث بالأسد، ومن الواضح أن هذا التعريف لا يفيد معنى جديدا، وإما أن يكون تعريفا علميا يفيد معنى جديدا، وهذا هو ما نبحث عنه هنا في المنطق.

فالمطلوب هنا هو بيان كيفيَّة اختيار المواد اللازمة للتعريف، وكيفيَّة ترتيبها على الصورة الصحيحة، بُغية الوصول إلى تصوُّر الشيء على ما هو عليه في الواقع ونفس الأمر، أو بالحد الأدنى تمييزه عمَّا عداه. فنبحث في هذا الباب عن ضوابط المعرِّف من جهة المادة والصورة، أما من جهة المادة، فبأن يعطي الضابطة الكلية لما يتألف منه التعريف المنطقي، حيث يقسَّم التعريف في علم

المنطق إلى ما يكون بالمفاهيم الذاتيَّة فقط أو بالعرضيَّة فقط أو بكليهما معا، وذلك بحسب غرض الباحث، فإن كان غرضه من التعريف معرفة حقيقة الشيء، فلا بُدَّ من القسم الأول من التعريف المكوَّن من الذاتيات فقط، والذي يسمَّى (الحدِّ)، وإن كان غرضه تمييز الشيء عن غيره، فيكفيه إذ ذاك القسم الثاني المكوَّن من العرضيات وحدها أو منها مع الذاتيات العامَّة المشتركة، والذي يسمَّى (الرسم). ومن هنا يتبيَّن أن التعريف بالحد والرسم هو تعريف حاصر لا ثالث له.

هذا وكل واحد من الحدِ والرسم ينقسم إلى قسمين: تامٌ، وناقصٌ:

الحدُّ التام: وهو تعريف الشيء بجميع المفاهيم الذاتيَّة الداخلة في حقيقته، وذلك لا يتم إلا من خلال تعريفه بالجنس القريب والفصل، كتعريف الإنسان بأنه حيوان عاقل، أو الخمر بأنه شراب مسكر.

الحدُّ الناقص: وهو تعريف الشيء ببعض المفاهيم الذاتيَّة، وإنما سُمِّي بالناقص لأنه لا يعكس تمام الحقيقة، كتعريف الإنسان بأنه جسم عاقل، أو الخمر بأنه شراب عنبي. فالأول ناقص لأن الجسمية فقط لا تعكس الجزء العام من حقيقة الإنسان بشكل كامل، لأنه ليس كالحجر والحديد جسما جامدا، كما أنه ليس كالنبات والأشجار جسما ناميا فحسب، وإنما هو كالحيوان جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة، ويزيد عليه بالقوة العاقلة، فيكون حيوانا عاقلا، وبهذا يتم تلافي النقص الذي شاب التعريف المذكور للإنسان. وأما المثال الثاني فنقصانه في عدم ذكر الجزء الخاص من حقيقة الخمر، لأن الشراب العنبي يشمل الخمر وغيره من أنواع الشراب العنبي

الأخرى، والذي يعكس حقيقة الخمر بشكل كامل هو إضافة الجزء الخاص من حقيقته وهو الإسكار، فيكون شرابا عنبيا مسكرا.

الرسم التام: وهو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضيَّة وحدها أو مع الجنس، كأن يكون بالجنس القريب والخاصَّة، بحيث يتميَّز عن سائر الأنواع بشكل تام، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعجب أو ضاحك، ومنه أيضا تعريف الإنسان بأنه حيوان متحضِّر.

الرسم الناقص: هو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضيَّة وحدها أو مع الجنس، التي لا تميِّزه تمييزا تاما، كالتعريف بالجنس والعرضي العام، كما في تعريف الإنسان بأنه حيوان ماشي، حيث يتميَّز بذلك عن بعض الأنواع ـ كالزواحف مثلا ـ لا كلها، فإنَّ التمييز قد حصل بما لا يعرض النوع بخصوصه.

ولا يخفى أن المواد الأفضل في التعريف هي المفاهيم الذاتيَّة التي تعكس حقيقة الشيء، وتميِّزه عن غيره تميزا ذاتيا، على خلاف المفاهيم العرضيَّة التي تميِّز الشيء فقط دون بيان حقيقته الذاتية. ولا يخفى أيضا أن التعريف التام ـ الحدُّ أو الرسم ـ الذي يستوفي جميع المعاني المطلوبة فيه، مقدم على التعريف الناقص المتضمن لبعض المعاني دون البعض.

هذا من جهة المادة، وأما من جهة الصورة والترتيب، فينبغي أن نبدأ في التعريف بالمعاني العامَّة، ثمَّ نُتبِعُها بالمعاني الأخص منها، لا العكس، وذلك لأن المعنى الأعم عادة ما يكون أوضح وأقرب إلى الذهن من المعنى الخاص، لبساطته وعدم تركُّبه من الكثير من القيود إذا ما قيس إلى المعنى الخاص، فنعرِّف أرسطو مثلا بأنه (إنسان رجل فيلسوف) دون العكس، أو نقول عندما

نُسأل عن مكان دراسته: إنه في قارة أوربا، في الجزء الجنوبي منها، في بلاد الإغريق، في مدينة أثينا.

كيفية اكتساب الحد:

هذه من المسائل البديعة والمهمة التي بيَّنتها بشكل جديد ومتميز في كتابي «التنبيهات العقلية» حيث قلت: «إن مسألة اكتساب الحد من المسائل المهمة جدا، والتي لم تأخذ حقها من البيان، ومن أجل ذلك أرى من الضروري أن أتعرض لها هنا ببيان تفصيلي واضح، فأقول:

هذا البيان يجمع بين البعد المادّي والصوري في اكتساب الحدّ عن طريق التجربة الحسيَّة العقلية على الأفراد المحسوسة للأنواع الخارجية وأفرادها المعقولة؛ من أجل اكتشاف العناصر الذاتية للحدّ وتمييزها عن غيرها من العرضيات أوّلًا، ثمّ تركيبها ثانيًا بعد ذلك على الترتيب العقلي المنطقي من الأعمّ إلى الأخصّ، وهو يمرّ بخطوات تدريجية متتالية ومترابطة ينبغي التوجّه إليها بدقّة، وهو بيان بديع وجديد من حيث التفصيل، وغير مسبوق بنظير في الكتب المنطقية، وسنأخذ نوع الإنسان بوصفه مثالًا واقعيًّا على كيفية انتزاع حدّه المنطقي:

- الخطوة الأولى: هو تكرار مطالعة العقل للأفراد المتخيّلة المنتسبة لأنواع متعدّدة في الخارج، والتي كان الحسّ قد انتزعها من الأفراد الخارجية المتنوّعة، ثمّ احتفظ بها في مخزن الخيال، مثل أفراد الإنسان وسائر الحيوانات والنباتات والجمادات مثلًا.
- الخطوة الثانية: فصل الأفراد المتشابهة بحسب الصورة والشكل

الخارجي والتي غالبًا ما يجمعها نوع واحد، كأشخاص الإنسان المنتصب القامة مثلًا، وفرزها عن الأفراد المباينة لها في جوهر الصورة كسائر الأنواع الحيوانية والنباتية والجمادية الأخرى.

- الخطوة الثالثة: التجريد العقلي التلقائي لأفراد النوع الإنساني المتخيّلة المتشابهة عن عوارضها المادّية التي تتعلّق بها الإشارة الحسّيّة، لتتحوّل من مجرّد صور متخيّلة إلى أفراد كلّيّة معقولة تتمتّع بصفات كلّيّة متعدّدة، مثل أوصاف أحمد وحسن وحسين و...، وهذه العملية التجريدية التحويلية تتمّ بنحو تلقائي وبدون تفكير، وهي من خصائص العقل الإنساني.
- الخطوة الرابعة: تكرار مطالعة أمثال هذه الأفراد المعقولة المتعدّدة والتي انتزعها وجرّدها العقل في الخطوة الثالثة من الأفراد المتخيّلة، وذلك في أزمنة وأماكن متعدّدة، وتحت ظروف وأحوال مختلفة، والتي سيدرك العقل من خلالها صنفين من الصفات، صفاتٍ أساسيةً ثابتةً مشتركةً لا تتغيّر من فرد إلى فرد، ولا تتبدّل تحت كلّ الأحوال المختلفة، كطبيعة الجسم والشعور والحركة الإرادية والتفكير الذهني بين أفراد الإنسان، وصفاتٍ أخرى تتغيّر وتختلف باختلاف الأفراد والأحوال، كألوانها وأشكالها وأصواتها ولغاتها وثقافاتها.
- الخطوة الخامسة: يُحدس العقل عندها بقوّته التحليلية أنّ الصنف الأوّل من الصفات الثابتة واللازمة نابعٌ من ذوات هذه الأفراد المتعدّدة، ومن طبيعتها النوعية الأصلية المشتركة، وهذا هو سرّ ملازمتها للأفراد المختلفة تحت الظروف المتغيّرة، فهي باقية ببقاء الذات، ويسمّيها

بالصفـات الذاتيـة، وأمّـا الصنـف الثـاني من الصفـات المتغيّـرة بتغيّر الأفـراد والأحـوال، فهـي خارجـة عـن ذوات هـذه الأفـراد وطبيعتهـا النوعيـة المشـتركة، وعارضة عليها بنحـو اتّفاقي راجـع إلى خصوصيتها واسـتعداداتها الشـخصية وبيئتها الخاصّة، ويسـمّيها بالصفـات العرضية.

فـي نهاية هـذه الخطوة يتمكّـن العقـل من تمييـز الصفـات الذاتية عن العرضيـة بقوّتـه الحدسـية بعد تكـرار المشـاهدات الحسّـية والعقلية لأفـراد متعـدّدة تحت ظـروف مختلفة.

- الخطـوة السادسـة: يعيد العقـل النظر في نفس هـذه الصفات الذاتية المنتزعـة فيجدهـا مـع اشـتراكها في الثبات واللـزوم على نحويـن، نحوٍ ينتـزع مـن الذات في نفسـها دون لحاظ أيّ معنًى خارجها، ويسـمّيها بالصفـات الذاتيـة المقوّمـة لهـا، مثـل الجسـم والشـعور والتفكيـر، وصفـات أخـرى تُنتزع من الـذات من حيث قياسـها إلى معنًى خارج عنهـا، ويسـمّيها بالعوارض الذاتية اللازمة والمعلولـة للذات كما ذكرها ابـن سـينا سـابقًا، مثـل قـوّة الضحك للإنسـان الـتي تنتـزع منه من حيـث هـو متعجّـب، أو مثـل الزوجيـة للأربعة الـتي تُنتـزع منها من حيث هي منقسـمة إلى متسـاويين.
- الخطـوة السـابعة: يقـوم العقـل بعـد ذلـك التجربة السـابقة نفسـها مـن تكرار الملاحظات الحسّـية والمشـاهدات العقلية لأفراد متشـابهة مـن أنـواعٍ أخرى كالطيـور أو الزواحف أو السـباع، أو الأنـواع النباتية والجمـادات المختلفـة، لانتـزاع صفاتهـا الذاتيـة وتمييزها عـن صفاتها العرضيـة، واسـتخلاص طبائعهـا النوعية.

- الخطوة الثامنة: في هذه الخطوة يوسّع العقل من مساحة قدرته التحليلية من أجل ترتيب الصفات الذاتية التي حصّلها للأنواع المختلفة بلحاظ العموم والخصوص، ويقوم بالمقارنة هذه المرّة ليس بين الأفراد المتشابهة لنوع واحد، بل بين الأنواع المتشابهة نسبيًّا في صفاتها الذاتية، والتي اكتشفها من خلال الخطوة السابعة، في حركة صعودية يكتشف من خلالها الصفات الذاتية العامّة المشتركة بين الأنواع المختلفة الأقرب فالأقرب، حيث يبدأ بمقارنة النوع الإنساني مع الأنواع الحيوانية؛ ليكتشف أنّها تشترك في كونها أنواعًا حيّةً تتمتّع بالشعور والحركة الإرادية، ولكن يتميّز عنها الإنسان بقدرته العقلية التفكيرية، ثمّ يقارن بين الأنواع الحيوانية بما فيها الإنسان مع الأنواع النباتية، فيجد أنّها تشترك معها في صفة النموّ اللازم لها، وتتميّز عنها بكونها حيّةً ذات شعور وحركة إرادية، ثمّ يقارن مرّةً أخرى بين الأنواع الحيوانية والنباتية من جهة مع الأنواع الجمادية، فيجد أنّها تشترك معها في الجسمية، وتنفصل عنها بكونها ناميةً.
- الخطوة التاسعة: بعد الفراغ من عملية تحليل الصفات الذاتية للإنسان ومقايستها مع الأنواع الأخرى في هذا العالم، واكتشاف الصفات الذاتية المشتركة معها والمتباينة عنها، يقوم بعملية التركيب المنطقي بين هذه الصفات الذاتية في الإنسان على نحو مترتّب، بدءًا من أعمّ الصفات الذاتية المشتركة بين الإنسان وسائر الأنواع كالجسمية هنا، ويسمّيها بالجنس العالي، ثمّ الأخصّ منها كالنموّ، فالأخصّ كالشعور والحركة الإرادية، ويسمّيها بالفصول المتوسّطة،

ثمّ يضمّها لما فوقها من الأجناس؛ ليحصّل الأجناس والأنواع المتوسّطة، إلى أن ينتهي لأخصّ الصفات الذاتية التي تختصّ بالنوع الإنساني، وتفصله عن سائر الأنواع، ويسمّيها بالفصل الأخير، وهي القوّة العاقلة أو الناطقة باصطلاح الحكماء.

وبانتهاء التركيب المنطقي للصفات الذاتية من الأجناس والأنواع العالية والمتوسّطة مع الفصل الأخير، يتشكّل حدّ الإنسان التامّ بنحو تفصيلي على النحو التالي، وهو كونه «جسمًا ناميًا حسّاسًا متحرّكًا بالإرادة ناطقًا».

ويمكن بعد ذلك إيجاز هذا الحدّ التفصيلي بنحو إجمالي مختصر بحسب ما تيسّر من الألفاظ اللغوية المستعملة في نظام اللغة، فيعبّر عن الحدّ بنحو مختصر، وهو كونه «حيوانًا ناطقًا».

- الخطوة العاشرة: بعد اكتساب الحدّ من الخطوات السابقة، يقوم العقل بإعادة اختبار صحّة تحصيله له، بإعادة مقايسته مع المحدود من كلّ ما يرد إلى الذهن من أفراده المعقولة المتماثلة بنحو متكرّر، فيجد انطباق هذا الحدّ مع ذواتها وحقائقها المقولة بنحوٍ متساوٍ، كانطباق حدّ الإنسان وهو «الحيوان الناطق» على ذوات زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ و...، ويدرك في الوقت نفسه تقدّم أجزاء هذا الحدّ عليه في التصوّر، وكذلك تقدّم الذات المحصّلة على أفرادها، واستحالة انفكاك هذه الصفات الذاتية عن ذواتها سواءٌ في التصوّر أو الوجود، وأنّه بانتفائها تنتفي الذوات وحقائق الأفراد، فيجدها في النهاية قد استوفت شروط الصفات الذاتية المعقولة، وتيقّن من انطباق الحدّ المكتسب على الأفراد المحدودة.

وأمّـا ما تبقى من الصفـات غير الذاتية المقوّمة، فهي الصفات العرضية سـواءٌ كانـت لازمـةً أو مفارقـةً، وبانتهاء تصنيـف الصفـات الذاتية والعرضيـة يتمكّن العقل بسـهولة من اقتناص الحدّ والرسـم بأقسـامهما التامّـة والناقصة»[1].

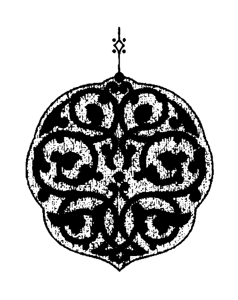
إلى هنـا نكون قد فرغنـا من الأمريـن: الأول: بيان كيفيَّة اكتسـاب المجهول التصـوري بالمعلـوم التصوري، الذي لا بُدَّ أن يكون أحد المعاني الكلية الخمسـة التي تشـكل مـواد المعـرِّف، والثـاني: بيـان كيفيَّة ترتيبهـا على النحـو الصحيح الـذي يشـكل صورة المعـرِّف، وبه ينتهي البحـث عن القسـم الأول من المنطق المتعلق بالتصورات.

(١) المصري، أيمن، التنبيهات العقلية، ص١٤٠.

القسم الثاني:

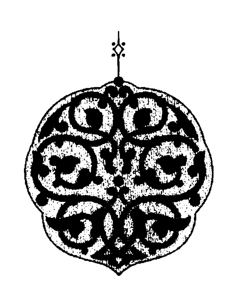
التصديقات





الباب الثالث:
القضايا

بعـد الفراغ مـن بيان قواعد اكتسـاب المجهول التصوري مـادة وصورة، نبدأ في هـذا البـاب ببيـان قواعد اكتسـاب المجهول التصديـقي (الدليل)، وقـد بيَّنا فيما سـبق معنى التصديـق، وهو حكم العقل بترجيح أحـد طرفي النقيض على الآخـر، وأشـرنا إلى أنه مختص بالقضايا، وهي المركَّب التـام الذي يقبل الاتصاف بالصـدق أو الكـذب، والـتي تمثِّـل بدورهـا أجزاء الدليـل الكاسـب للتصديق، ومـن هنـا كان البحـث عن القضايـا مقدمـة للبحث التصديـقي، لتقدُّمـه عليه بالطبـع. وهـذا مـا دعانـا إلى اسـتهلال البحـث التصديـقي بهـذا البـاب الذي يتكفَّـل ببيـان القضايـا وأنواعها، فسـنبحث أولا عن القوانـين الصورية للقضية في الفصلـين الأول والثـاني من هذا الباب، ثم نختم بالبحث عـن القوانين المادية للقضية في ثالـث فصوله.



الفصل الأول:
أقسام القضايا

يمكن تقسيم القضية إلى عدَّة تقسيمات من حيثيات مختلفة:

التقسيم الأول: من حيث مفاد القضية، فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى:

أولا: القضية الحمليَّة: وهي القضية التي مفادها ثبوت شيء لشيء، مثل: (الأرض كروية)، أو سلبه عنه، مثل: (ليست الأرض ساكنة)، وتتألف من ثلاثة أجزاء ذاتية:

١ـ الموضوع: وهو المحكوم عليه بالإثبات أو النفي كـ (الأرض) في المثال، وقد سُمِّي موضوعا باعتبار أن العقل يضعه أولا ليحكم عليه.

٢ـ المحمول: وهو ما يُحكم به على الموضوع كـ (كروية) أو (ساكنة) في المثالين، وقد سُمِّي محمولا باعتبار أن العقل يحمله على الموضوع.

٣ـ النسبة الحكميَّة: وهي ما يربط بين الموضوع والمحمول، ولولاها ما انعقدت القضية، وقد يُذكر ما يدل عليها باللفظ، ويسمَّى (رابط)،

كقولنا: (الأرض هي كروية)، وقد يحذف هذا الرابط كما في قولنا: (الأرض كروية).

ثانيا: القضية الشرطيَّة: وهي القضية التي مفادها وجود نسبة بين قضيتين أو سلب تلك النسبة، فإن كانت هذه النسبة هي التلازم والاتصال بين القضيتين سمِّيت القضية بالشرطيَّة المتصلة، كقولنا: (إذا طلعت الشمس فالنهار موجود)، وإن كانت النسبة هي العناد والانفصال سمِّيت بالشرطيَّة المنفصلة، كقولنا: (المتهم إما مجرم أو بريء). ويسمَّى الطرف الأول للقضية الشرطيَّة (مقدَّم)، وهو في المثالين (طلعت الشمس، المتهم مجرم)، كما يسمَّى الطرف الثاني (تالي)، وهو فيهما (النهار موجود، المتهم برئ).

وبما أن طرفي القضية الشرطية ـ المقدَّم والتالي ـ كانا جملة تامَّة قبل دخول أداة الشرط عليهما، لذا فإن العقل حينما يحكم بصدقها أو كذبها ينظر إلى النسبة التي بين طرفيها، لا إلى النسبة بين مفردات كل طرف، ولذا أمكن أن تصدق الشرطيَّة رغم كذب طرفيها، كقولنا: (لو كان الإنسان حجرا لكان جمادا)، ومثله قولنا: (لو كان الفرس ياقوتا لكان حجرا)، وقد تكذب رغم صدق طرفيها كما في قولنا: (لو كانت النار محرقة لكان الليل مظلما).

التقسيم الثاني: من حيث كيف القضية وهو الإيجاب والسلب، فتنقسم القضية بهذا الاعتبار إلى موجبة وسالبة، وتكون أقسام القضية على هذا أربعة:

١ـ **حمليَّة موجبة:** ومفادها ثبوت شيء لشيء، أي ثبوت المحمول للموضوع، مثل: (الطقس معتدل).

٢ـ **حمليَّة سالبة:** ومفادها نفي شيء عن شيء، أي نفي المحمول عن الموضوع، مثل: (ليس الطقس باردا).

٣ـ شـرطيَّة موجبة: ومفادها ثبوت الاتصـال أو الانفصال بين قضيتين، مثل: (إذا ظهر الغمام نزل المطر)، أو (الكسـب إما مشـروع أو غير مشـروع).

٤ـ شـرطيَّة سـالبة: ومفادهـا سـلب الاتصـال أو الانفصال بـين قضيتين، مثـل: (ليس إذا طلعت الشـمس ظهـرت النجوم)، أو (ليس الجسـم إما أبيض أو أسـود).

التقسـيم الثالث: مـن حيث طبيعة الموضوع، فتنقسـم القضيـة الحمليَّة بهذا الاعتبار إلى:

أولا: ما كان موضوعها شـخصيا، وتسـمَّى القضية إذ ذاك (الشـخصية)، مثل: (أرسـطو فيلسـوف)، وهذا القسـم من القضايا لا يدخل في مسـائل العلوم.

ثانيا: ما كان موضوعها كليا، وتنقسم هذه بدورها إلى:

- مـا يكـون الحكم فيها عـلى الموضـوع بما هـو كلي موجـود في الذهن، مـع قطـع النظر عـن أفـراده، مثل: (الإنسـان نـوع)، أي أن الإنسـان ـ كمفهـوم ذهـني ـ نـوع، ولذلـك لا يصـدق الحكم ـ المحمـول ـ على أفـراده في الخـارج، وتسـمَّى (الذهنية).
- مـا يكون الحكـم فيها على أفـراد الموضـوع في الخـارج، والموضوع هنا مجـرَّد مـرآة وعنوان حـاكٍ عن تلك الأفـراد، وتسـمى (الخارجية)، وهي على قسمين:

i. أن تكـون كمية أفـراد الموضوع المحكـوم عليها محدَّدة، فتسـمَّى (المحصـورة) أو (المسـوَّرة)، وهـي على نوعين:

١ـ كليـة: يكـون الحكـم فيهـا على جميـع الأفـراد التي يحكي عنهـا الموضوع، مثـل: (كل الزنوج سـود).

٣ـ جزئية: يكون الحكم فيها على بعض الأفراد التي يحكي عنها الموضوع، مثل: (بعض الحكام مستبدون).

ii. أن تكون كمية الأفراد المحكوم عليها غير محدَّدة، مثل: (الأمين لا يكذب)، وتسمَّى (المهملة)، وهي حيث تستعمل تُعدُّ في قوَّة الجزئية.

- أن يكون الحكم على ذات وطبيعة الموضوع من حيث هي، كقولنا: (النار محرقة) أو (الأربعة زوج)، وتسمَّى القضية إذ ذاك **(الحقيقية)**.

ثم إن الحكم في هذه يسري إلى جميع أفرادها، سواء أكانت تلك الأفراد متحققة أم كانت مفترضة، وهذه هي القضايا البرهانيَّة المستعملة في العلوم العقليَّة.

التقسيم الرابع: من حيث كيفيَّة النسبة الحكميَّة بين الطرفين. ويمكن ملاحظة النسبة الحكميَّة بين طرفي القضية الحمليَّة من جهتين، فتارة يُنظر إليها من جهة ثبوت النسبة بحسب الواقع، وتارة أخرى يُنظر إليها من جهة ثبوتها بحسب اعتقادنا بها، وللنسبة الحكميَّة في كل من اللحاظين أقسام:

اللحاظ الأول: وهو أن تؤخذ النسبة بحسب الواقع (ثبوتا)، ويسمَّى هذا اللحاظ والاعتبار (مادة القضية)، وهي على ثلاثة أقسام:

i. **الوجوب:** بأن يكون المحمول ثابتا للموضوع على نحو الضرورة، فلا يمكن أن ينفك عنه، مثل قولنا: (الإنسان عاقل) أو (الأربعة زوج).

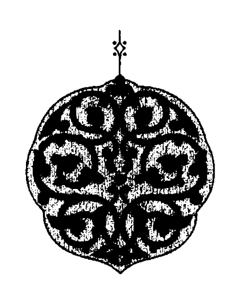
ii. **الإمكان:** بأن يكون المحمول جائز الثبوت للموضوع، مثل قولنا: (الماء ساخن) أو (الجسم أبيض).

iii. **الامتناع:** بأن يكون المحمول ممتنع الثبوت للموضوع، فيجب أن يسلب عنه، مثل قولنا: (النقيضان يجتمعان) أو (الدائرة مربعة الشكل).

اللحاظ الثاني: وهو أن تؤخذ النسبة بحسب علمنا بها (إثباتا)، أي ما نعلمه عن كيفيَّة النسبة الحكميَّة بقطع النظر عن الواقع، ويسمَّى هذا اللحاظ والاعتبار (جهة القضية)، وهي تشتمل على المواد الثلاث المذكورة بالإضافة إلى أقسام أخرى أوكلنا أمرها إلى مطولات كتب المنطق.

التقسيم الخامس: من حيث طبيعة التعاند بين طرفي القضية الشرطيَّة المنفصلة، فتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

- الحقيقية: وهي القضية الشرطيَّة المنفصلة التي لا يمكن أن يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب، كقولنا: (الإنسان إما عادل أو ليس بعادل)، أو (العدد إما زوج أو فرد)، فهي دائرة بين طرفي النقيض.
- مانعة الجمع: وهي القضية الشرطيَّة المنفصلة التي لا يجتمع طرفاها على الصدق، ولكن يمكن أن يجتمعا على الكذب، كقولنا: (الجسم إما أبيض أو أسود)، فهي دائرة بين الضدين.
- مانعة الخلو: وهي القضية الشرطيَّة المنفصلة التي لا يجتمع طرفاها على الكذب، وإن أمكن أن يجتمعا على الصدق، كقولنا: (أحمد إما نائم أو لا يحلم)، فهي دائرة بين الأعم من الشيء ونقيض ذاك الشيء.



الفصل الثاني:
أحكام القضايا

قد تكون بين قضية وأخرى علاقة تلازمية من جهة الصدق والكذب، بحيث يمكن التعرُّف على صدق أو كذب إحداهما من خلال التعرُّف على صدق أو كذب الأخرى. وللباحث أن يستفيد من هذه العلاقة التلازمية في حال عدم تمكنه من الاستدلال على صدق أو كذب مطلوبه مباشرة، فيستدل على صدق أو كذب قضية لها علاقة بمطلوبه ثم يعرف حال مطلوبه من خلال تلك العلاقة، وهذا ما يسمَّى عند المناطقة **(الاستدلال غير المباشر)**[1].

ثم إن هذه العلاقة التلازمية بين القضايا على نوعين: التناقض، والعكس.

---

(١) أطلق البعض على هذا النحو من الاستدلال (الاستدلال المباشر) كالمظفر في كتابه المنطق. والأنسب بل الصحيح أنه (استدلال غير مباشر)، لأن الباحث يستدل على شيء آخر له علاقة بمطلوبه لإدراك مطلوبه، ولا يستدل بصورة مباشرة على مطلوبه.

النوع الأول: التناقض

التناقـض هـو علاقة تلازمية بين قضيتين متفقتين مـن جميع الجهات ـ الآتية بعـد أسـطر ـ إلا في الكم والكيف، كمـا في العلاقة بين القضيتين: (كل مسـتبد ظـالم)، و(ليس كل مسـتبد ظالم)، فالقضيـة الأولى موجبة كلية، والثانية سـالبة جزئيـة. ومن الواضـح أن هاتين القضيتـين لا يمكن أن تجتمعا عـلى الصدق، ولا على الكذب.

هـذا ويمكـن تعريـف القضيتـين المتناقضتـين بأنهـما: القضيتـان المتقابلتان بالإيجاب والسـلب تقابلا يوجب لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى، وشـرط التناقـض الاتحاد بـين القضيتـين في ثمانية أمور:

١ـ الموضـوع: فلـو اختلفتـا فيـه لم تتناقضـا، كقولنا: (أحمد عـالم)، و(ليس حسـن عالما).

٢ـ المحمـول: فلـو اختلفتا فيه لم تتناقضا، كقولنا: (حسـن كاتب)، و(ليس حسن شاعرا).

٣ـ الزمـان: فـلا تناقـض بين قولنـا: (الجو بـارد)، أي في الشـتاء، وقولنا: (ليـس الجـو بـاردا)، أي في الصيف.

٤ـ المـكان: فـلا تناقض بـين قولنا: (أحمد يغـرق)، أي في البحـر، وقولنا: (ليـس أحمد يغـرق)، أي في البر.

٥ـ الشـرط: فـلا تناقـض بـين قولنـا: (القمـر منخسـف)، أي إن حالت الأرض بينـه وبين الشـمس، وقولنـا: (ليس القمر بمنخسـف)، أي إن لم تحـل الأرض بينـه وبين الشـمس.

٦ـ **الإضافـة:** فـلا تناقـض بين قولنـا: (الأربعة نصـف)، أي بالإضافة إلى الثمانيـة، وقولنا: (ليسـت الأربعـة نصفا)، أي بالإضافة إلى العشـرة.

٧ـ **الـكل والجـزء:** فـلا تناقـض بين قولنـا: (الحمـام أبيض)، أي ريشـه، وقولنـا: (ليـس الحمـام أبيـضَ)، أي بقية أجـزاء بدنه.

٨ـ **القـوَّة والفعـل:** فـلا تناقـض بين قولنـا: (حسـن طبيـب)، أي بالقوَّة، وقولنـا: (ليـس حسـن طبيبـا)، أي بالفعل.

هـذه هـي الأمور الثمانية الـتي ينبغي أن تتحـد فيها القضيتـان المتناقضتان، والاختـلاف كمـا أشـرنا ينحصـر في الكم والكيـف. على أن الاختـلاف في الكم يمكن أن يُتصوَّر في القضايا المحصورة دون الشـخصية، ففي القضايا الشـخصية لا معـنى للاختـلاف في الكم مع كون الموضوع شـخصا. ثم حيث لم تكن القضايا الشـخصية داخلـة في مسـائل العلـوم، إذ يُبحـث في العلوم عن قواعـد عامة، فـإن المهـم في المقام هـو القضايا المحصـورة. وعلى ما تقدم من كـون الاختلاف في أمريـن همـا الكم والكيف فـإن التناقض بـين القضايا المحصـورة ـ مع تحقق شـرط الاتحـاد في الأمور الثمانية ـ يكـون كالتالي:

١ـ الموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية.

٢ـ الموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية.

٣ـ السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية.

٤ـ السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية.

١	الموجبة الكلية	نقيضها	سالبة جزئية
	كل ماء سائل	يكذب	ليس بعض الماء بسائل
٢	الموجبة الجزئية	نقيضها	سالبة كلية
	بعض السائل ماء	يكذب	لا شيء من السائل بماء
٣	السالبة الكلية	نقيضها	موجبة جزئية
	لا شيء من الإنسان بحجر	يكذب	بعض الإنسان حجر
٤	السالبة الجزئية	نقيضها	الموجبة الكلية
	بعض المعدن ليس بحديد	يكذب	كل معدن حديد

والجدير بالذكر هنا أن كل هذه الشروط المتعددة التي تمت الإشارة إليها هي شروط تنبيهية تفصيلية لا غير، فإن الإشارة إليها لا تنافي البداهة الأولية لمبدأ التناقض وهو (امتناع اجتماع الإيجاب والسلب لشيء واحد بعينه)، وغاية ما في الأمر أن هذه الشروط تطبيق لهذا المبدأ البديهي على القضايا والمركَّبات تماما كما هو الحال في المفاهيم والمفردات، فمرجعها إلى شيء واحد، وهو أن يدخل السلب على نفس ما دخل عليه الإيجاب حتى يتحقق معنى التناقض، فيكفينا في مقام التطبيق أن ندخل أداة السلب فقط على نفس القضية الموجبة بكل حيثياتها الخاصة بها دون أي تغيير أو إضافة شيء، عندها لا نحتاج إلى البحث عن هذه الشروط الكثيرة.



النوع الثاني: العكس

وله قسمان:

▪ الأول: العكس المستوي

وهو تبديل طرفي القضية مع إبقاء الكيف والصدق. والمراد بالتبديل هنا أن يجعل موضوع القضية محمولا، ومحمولها موضوعا، أو يجعل المقدَّم تاليا والتالي مقدَّما، مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف. وتسمَّى القضية الأولى (الأصل)، والقضية الثانية (العكس المستوي).

ونعني ببقاء الكيف أن القضية الأولى (الأصل) إن كانت موجبة، وجب أن تكون الثانية موجبة أيضا، وإن كانت القضية الأولى سالبة، فالقضية الثانية يجب أن تكون سالبة أيضا. كما نقصد من بقاء الصدق ألَّا يكون تبديل الطرفين موجبا لكذب القضية الثانية، حتى وإن أدَّى هذا إلى تغيُّر الكم، فتكون صور العكوس في المحصورات على التفصيل الآتي:

١	الموجبة الكلية	تنعكس	موجبة جزئية
	كل ماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
٢	الموجبة الجزئية	نتعكس	موجبة جزئية
	بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
٣	السالبة الكلية	تنعكس	سالبة كلية
	لا شيء من الإنسان بحجر	يصدق	لا شيء من الحجر بإنسان
٤	السالبة الجزئية	لا عكس لها	

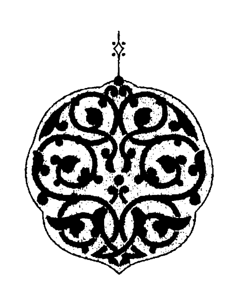
- **الثاني: عكس النقيض**

وهـو تحويـل القضيـة إلى قضيـة أخـرى، موضوعهـا نقيض محمـول القضية الأولى، ومحمولهـا نقيـض موضـوع القضيـة الأولى، مـع بقاء الكيـف والصدق.

ويكـون حكم الموجبات في العكس المسـتوي هو حكم السـالبات في عكس النقيـض، وحكم السـالبات هو حكم الموجبات، فتكون العكـوس بهذا الترتيب:

١	السالبة الكلية	تنعكس	سالبة جزئية
لا شيء من الإنسان بجماد		يصدق	بعض اللا جماد ليس بلا إنسان
٢	السالبة الجزئية	تنعكس	سالبة جزئية
بعض المعدن ليس بحديد		يصدق	بعض اللا حديد ليس بلا معدن
٣	الموجبة الكلية	تنعكس	موجبة كلية
كل كاتب إنسان		يصدق	كل لا إنسان لا كاتب
٤	الموجبة الجزئية	لا عكس لها	

بهـذا نكـون قد فرغنا من البحـث الصوري للقضية، لنصـل الآن إلى البحث المادي لها.



الفصل الثالث:
مواد القضايا

مـواد القضايا: هي الخصوصيات الموجـودة في القضية التي تدفعنا للتصديق بهـا، وهـذه الخصوصيات إمـا ذاتية في نفس طبيعـة القضيـة، أو عرضية تحيط بالقضيـة وتلحـق بها من خارج، ويمكن تقسـيمها بشـكل إجمالي بحسـب هذه الخصوصيات عـلى النحو التالي:

أولا: الخصوصيات الذاتية

وتشمل فقط:

١ـ اليقينيات الموضوعية: وهي القضايا الواضحة بذاتها، وتفيد اليقين الموضوعي.

ثانيا: الخصوصيات العرضية

وتشمل:

٢ـ المشـهورات: وهي القضايا الشـائعة المعروفة بين الناس، أو بين طائفة خاصة منهم، وتفيـد الألفة والأنس الذهني.

٣ـ المقبولات: وهي القضايا المأخوذة بقبول حسن من الأكابر والثقات، وتفيد الاطمئنان الذاتي عند المصدِّق.

٤ـ المظنونات: وهي القضايا الراجحة عند العقل دون اليقين، وتحتمل الخطأ عند المعتقد.

٥ـ الوهميات: وهي قضايا تحكم بها القوى الحسية على موضوعات عقلية غير محسوسة.

٦ـ التقريريات: وهي القضايا المسلَّمة لأغراض علمية أو جدلية.

٧ـ المشبِّهات: وهي قضايا مغالطية مضلِّلة تشبه القضايا الصادقة.

٨ـ المخيِّلات: وهي قضايا تحرِّك المشاعر والعواطف، وتحدث انفعالات مشابهة للانفعال التصديقي.

ولا تخفى أهمية هذا البحث المصيري في بناء رؤيتنا وتشكيل اعتقاداتنا، والتأثير على مواقفنا المختلفة في حياتنا الإنسانية، لذا حريٌّ بنا أن نستعرض كل صنف من أصناف هذه القضايا بنحو تفصيلي:

١ـ اليقينيات الموضوعية: وقد تسمى بالقضايا الواجب قبولها، أو البديهيات العقلية، وهي القضايا الصادقة التي يُسلِّم بصحتها العقل بالضرورة لوضوحها الذاتي، ولنا أن نطلق على الأحكام العقلية المتعلقة بها أحكام العقل الذاتي، وهي على ستة أصناف:

١ـ الأوليات العقلية: وهي القضايا التي لا يحتاج العقل للتصديق بها إلا إلى تصوُّر طرفيها تصوُّرا صحيحا، فهي من أحكام العقل المستقلة التي لا يستعين العقل لأجل التصديق بها إلى

أي مصدر معرفي آخر، وهي أوضح القضايا على الإطلاق، وتمثل المبادئ الأولى للمعرفة الإنسانية.

ومثالها: مبدأ التناقض وهو (النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان)، ومبدأ الهوية ومفاده (الشيء هو نفسه)، وكذا (الكلُّ أعظم من جزءه)، و(لازم اللازم لازم له)، و(مساو المساوي مساو له). وسر وضوحها هو تضمن موضوعها لمحمولها أو العكس، وبعبارة أخرى: إن محمول هذه القضايا يُنتزع من نفس موضوعها من حيث هو هو أو من حيث معنى يقتضيه. ومن الواضح على هذا أن الاعتماد عليها في الدليل ينتج حكما كليا يقينيا مطلقا.

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى مبدأ التناقض ومبدأ الهوية بوصفهما أولى الأوائل البديهية على الإطلاق، وأساس التفكير الإنساني:

- مبدأ التناقض: وينقسم إلى مبدأين فرعيين: أحدهما (امتناع اجتماع النقيضين)، المسمَّى بامتناع اجتماع الإيجاب والسلب، والآخر (امتناع ارتفاعهما)، والمسمَّى بالثالث المرفوع، بمعنى عدم وجود واسطة بين الإيجاب والسلب. فالأول يعني امتناع اجتماع الصدق والكذب، كما في (كل جسم في مكان) و (ليس كل جسم في مكان)، وهو في غاية الوضوح في ذاته، والثاني يعني امتناع ارتفاع الصدق والكذب، كما في (النفس لا موجودة ولا معدومة)، فإنهما إذا ارتفعا اجتمعا، لأن رفع الإيجاب هو حكم بالسلب، ورفع السلب هو حكم بالإيجاب، فنكون

قد حكمنا بالسلب والإيجاب معا. ولا تخفى أهمية مبدأ التناقض بفرعيه وما يحتله من منزلة خطيرة وضرورية في التفكير والمعرفة الإنسانية، وذلك لعدة أسباب:

A. استحالة التصديق بأي شيء بدونه، الفرع الأول منه تحديدا وهو (النقيضان لا يجتمعان)، لأن التصديق عبارة عن حكم بترجيح أحد طرفي النقيض في القضية، فمع إمكان اجتماعهما يمتنع الترجيح والحكم. ومن هنا نقول: إن الحكم باجتماع النقيضين يستلزم التصديق بامتناع اجتماعهما.

B. استحالة التشكيك في أي شيء بدونه، الفرع الأول منه تحديدا وهو (النقيضان لا يجتمعان)، لأن منشأ الشك هو عدم القدرة على الترجيح، وهذا إنما يتم مع استحالة الجمع بين طرفي النقيض في القضية، وأما لو أمكن الجمع انتفى التشكيك.

C. استحالة معرفة صدق القضية من كذبها بدونه، الفرع الأول منه تحديدا وهو (النقيضان لا يجتمعان)، لأن صدق القضية يعني أن تكذيبها يستلزم اجتماع النقيضين، أي صدق القضية وكذبها، وكذب القضية يعني أن تصديقها يستلزم اجتماع النقيضين، فلو أمكن الجمع استحالت معرفة صدق القضية من كذبها.

D. استحالة حصر القضية في طرفين بدونه، الفرع الثاني منه تحديدا وهو (النقيضان لا يرتفعان)، فلا يثبت الطرف المقابل بنفي نقيضه لولا استحالة ارتفاع النقيضين.

- مبدأ الهوية: ومفاده كما ذكرنا أن (الشيء هو نفسه)، وهو في غاية الوضوح، لأن معنى ثبوت الحمل هو الهوهوية. وتكمن أهميته في معرفة ثبوت المحمول للموضوع لنفسه بالتحليل العقلي في مقام الإثبات، المستلزم لمعرفة ثبوت المحمول للموضوع في نفسه بلا تعمُّل أو فرض عقلي في مقام الثبوت، وهو معنى صدق القضية في الواقع.

٢ـ المشاهدات: وهي القضايا التي يصدِّق بها العقل بمعونة الحسِّ، ومثالها: (الشمس مشرقة)، و(هذه النار حارة)، و(هذه الرمانة حمراء وحامضة)، ففيها يشاهد الإنسان بحواسه وبصورة مباشرة ثبوت المحمول للموضوع معا. والاعتماد على مثل هذه القضايا في الدليل ينتج حكما جزئيا يقينيا.

٣ـ التجريبيات: وهي القضايا التي تثبت بالتجربة الحسية. والتجربة: هي تكرار المشاهدة الحسية لصدور الأثر عن المؤثر في جزئيات متماثلة تحت ظروف مختلفة ومعيَّنة مسبقا، وذلك لأجل استبعاد الأسباب الاتفاقية الطارئة، وإثبات التلازم الذاتي بين الأثر والمؤثر. والتجربة تنتج حكما كليا

يقينيا مقيَّدا بظروف التجربة من خلال قياسين: أحدهما اقتراني والثاني استثنائي، وذلك على النحو التالي:

القياس الأول: قياس اقتراني من الشكل الأول، صغراه جزئية تجريبية، وكبراه كلية عقلية بديهية، وحاصله: (بعض أ ب وكل ب ج إذاً بعض أ ج)، ومثاله: (بعض النار تحرق دائما أو في أكثر الأحيان وكل ما كان كذلك فهو ذاتي الإحراق إذاً بعض النار ذاتي الإحراق). هذا ومن الملاحظ هنا أن التجربة تنقح المقدمة الصغرى في القياس بنحو يقيني، لأنها متضمنة لما تمت مشاهدته بالفعل من أفراد متعددة تحت ظروف مختلفة، وأما الكبرى فترجع إلى لازم أصل العلية البديهي، وهو (أن كل أثر حادث يصدر عن علته الذاتية دائما، إن كانت علته تامة، أو في أكثر الأحيان، إن كانت علته ناقصة أو كان مجرد مقتضي).

القياس الثاني: قياس استثنائي مقدَّم قضيته الشرطية عبارة عن نتيجة القياس الأول، وتاليه لازم عقلي ذاتي له، والاستثناء ثابت بالضرورة البرهانية من القياس الأول، وحاصله: (إذا كان بعض أ ج فكل أ د ولكن بعض أ ج إذاً كل أ د)، ومثاله: (إذا كان بعض النار ذاتي الإحراق فكل نار محرقة دائما أو في أكثر الأحيان ولكن بعض النار ذاتي الإحراق إذاً فكل نار محرقة دائما أو في أكثر الأحيان).

٤ـ الحدسيات: وهي القضايا التي تحكم بها النفس بعد تكرر المشاهدة لحدس قوي منها يزول معه الشك. فهي

كالمجرَّبات في احتياجها إلى تكرر المشاهدة والقياس الخفي، إلا أنها مشاهدات انفعالية محضة، إذ لا يمكن التحكم في ظروف المشاهدات المتكررة. ثم إن هذا القياس ليس مما يطلب بفكر، بل يحصل مباشرة بقوَّة حدس النفس. ومثالها: (كون نور القمر انعكاسا لنور الشمس)، فإنه وبعد تكرر مشاهدة النفس لهيئات تشكُّل النور في القمر، واختلاف أوضاعه من الشمس، تعطي نفس الحكم التجريبي، فهي من حيث القيمة المعرفية لا تختلف عن التجريبيات.

٥ـ المتواترات: وهي القضايا التي تُصدِّق بها النفس لكثرة الشهادات عليها، بنحو يمتنع تواطؤها ـ أي الشهادات ـ على الكذب، وكذا الحال في هذا التواتر فإنه يكون مقرونا أيضا بالقياس الخفي الذي يجعله من اليقينيات. ثم إنه لا يشترط عدد معيَّن من الإخبارات ليحصل اليقين بها، وإنما المناط في توافي الشهادات هو حصول اليقين باستبعاد الأسباب الاتفاقية الطارئة المحتملة، ومثالها: (وجود اليونان والرومان والفرس وأرسطو وأفلاطون إلخ)، كما أن هذه القضايا أيضا تعطي نفس الحكم التجريبي ولكن بنحو جزئي لا كلي، فهي من حيث القيمة المعرفية لا تختلف عن التجريبيات إلا في كون الحكم اليقيني جزئيا.

تنبيه: إن تحصيل المتواترات بنحو علمي يقيني في كل الطبقات الناقلة في كل زمان ومكان أمر متعسر للغاية إن لم يكن

متعذرا، وما هو موجود بالفعل متواترات منقولة لنا، قَبِلناها لشهرتها بيننا أو لثقة في قائلها، فهي في حكم المشهورات والمقبولات التي سيأتي تفصيلها.

٦ـ الفطريات: وهي القضايا التي تُصدِّق بها النفس لوسط لا يغيب عنها، وقد تسمَّى (القضايا الفطريَّة) أو (القضايا التي قياساتها معها)، ومثالها: (الاثنان نصف الأربعة)، فإنَّ النفس تُصدِّق بها مباشرة، لأن الاثنين عدد تنقسم الأربعة إليه وإلى ما يساويه، والعدد الذي ينقسم عدد آخر إليه وإلى ما يساويه يكون نصف ذلك العدد الآخر، ومثالها أيضا مبدأ السببية، في استحالة خروج الشيء من العدم إلى الوجود بنفسه، لاستلزام وجود الشيء قبل وجوده، فهذا القياس هو الموجب لتصديق النفس، ولكنَّه مما لا يغيب عنها حتى يحتاج إلى طلب.

٢ـ المشهورات: وهي القضايا التي يعمُّ الاعتراف والتسليم بها إلى درجة الاشتهار بين الناس، ويُقال لما يقابل القضايا المشهورة القضايا (الشاذة) أو (المستهجنة). والمشهورات قد تكون في نفسها واجبة القبول يقينيَّة، يحكم العقل المحض بها كالأوليات، فيكون لها حينئذ اعتباران: **أحدهما:** من حيث حكم العقل المحض بها، فهي بهذا الاعتبار من الواجب قبولها. **والآخر:** من حيث عموم الاعتراف بها، فهي بهذا الاعتبار مشهورة. وقد تكون مشهورة محضة، أي أن الشهرة وحدها هي علة الاعتقاد والتصديق بها، وهذه هي

الأحقُّ باسم المشهورات، فليس وراء الشهرة سبب آخر للاعتقاد والتصديق. وتنقسم مطلقا إلى: **مشهورات عامة**، كالآراء المحمودة، من قبيل: حسن العدل، وقبح الظلم، وحسن الصدق، وقبح الكذب. **ومشهورات خاصة**، كالأديان والمذاهب الخاصة، والآراء المشهورة بين أهل كل فن وصناعة. هذا وهناك رأيان في سبب الشهرة العامة لبعض القضايا:

الرأي الأول: اشتمالها على مصلحة عائدة على العموم، مما يحتم مدخليتها في المجتمع، واحتياجه إليها، فيعمُّ الاعتراف بها. فتكون هذه المصلحة هي الوسط لحكم العقل بها، بحيث لو تُرك الإنسان وعقله الصرف لما حكم بها.

الرأي الثاني: رجوعها إلى قضايا واقعيَّة بديهيَّة يدركها الإنسان بفطرته، كما في بطلان التناقض، أو حسن العدل وقبح الظلم، أو حسن الأمانة وقبح الخيانة. ثم إن هناك أسباب أخرى للمشهورات أوكلنا أمرها إلى المطولات، كالخُلُقيات والانفعاليات وكالعادات والتقاليد.

تنبيه مهم: إن ما بيناه هو الرأي السائد بين المناطقة، ولكن الذي نعتقد به هو أن تسمية هذه القضايا بالمشهورات ليس إلا تسمية مجازية، من باب تسمية الشيء باسم لازمه، فالشهرة ليست علة للتصديق بهذه القضايا، بل شهرتها معلولة لكونها مألوفة عند الناس، فقد تكون:

- مألوفة عند كل الناس، وكونها مألوفة إما لكونها واضحة عند العقل، كبطلان التناقض، أو لكونها نابعة من الضمير

الإنساني، كحسن العدل وقبح الظلم، وحسن الأمانة وقبح الخيانة، وهذه التي تسمَّى (المشهورات العامة)، والأنسب أن نطلق عليها (المألوفات الذاتية)، فهي في الحقيقة قضايا يقينية مطلقة، دائمة الصدق في كل زمان، وعامة في كل مكان.

- أو مألوفة عند بعض الناس، للأنس العرفي والتنشئة الاجتماعية، كالكثير من الأديان والأعراف والعادات والتقاليد الخاصة، وهذه هي (المشهورات الخاصة)، التي يناسبها اسم (المألوفات العرضيَّة). ولا شك أن أمثال هذه المشهورات الخاصة قضايا نسبية متغيرة، سواء أكانت يقينية أم ظنية.

هذا وهناك طريقان لتمييز المألوفات الذاتية العامة النابعة من العقل والضمير الإنساني، عن المألوفات العرضية الخاصة النابعة من العادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية:

الأول: هو الاستبيان العام، لاستطلاع آراء شرائح متعددة من الناس، في أماكن وأزمنة مختلفة، للوقوف على صحة وحسن هذه القضايا، أو بطلانها وقبحها.

الثاني: هو إخضاع هذه القضايا للتجربة العلمية العملية، تحت ظروف مختلفة، للوقوف على مدى تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على النفس الإنسانية والمجتمع البشري، وبعبارة أخرى: الوقوف على مدى تأثيرا على النظام العام الإنساني إيجابا وسلبا.

هذا وتتجلى أهمية المشهورات في أمور:

- تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع البشري.

- سن الكثير من القوانين الوضعية المدنية.
- تقوية روح المحبة والانتماء والتماسك الاجتماعي.

وأما سلبيات المشهورات الخاصة فتكمن في:

- تقوية روح التقليد والتبعية.
- تضعيف التفكير المستقل والحرية الفكرية.
- زرع روح التعصب والدوغمائية.
- منشأ للكثير من الصراعات العرقية والمذهبية.

٣ـ المقبولات: وهي القضايا التي تُؤخذ ممَّن يوثق بصدقه، فيُصدَّق بها تعبُّدا أو تقليدا، كالقضايا الاعتقاديَّة والفقهيَّة الدينية والتاريخية المأخوذة من الأنبياء والفقهاء والمؤرخين. أو القضايا التي تُؤخذ من أصحاب الاختصاص، كما في الطب والهندسة والفلك وغيرها. وهذه القضايا المقبولة قد تكون صادقة في الواقع وقد تكون كاذبة، كما أنها قد تكون قطعية التصديق وقد تكون ظنية، بيد أنها ـ حيث كانت مقبولة تعبدا أو تقليدا ـ بجميع أصنافها نسبية ومتغيرة بتغير الزمان والمكان. ومن الجدير بالذكر هنا أن القضايا المقبولة، ولكون سبب التصديق بها تعبديا وتقليدا للغير وليس حكما للعقل الذاتي المستقل، فإنها تعتبر من الناحية المنطقية أضعف أنواع الأدلة، وخارجة عن الاستدلال العلمي، لأن التصديق بها في الواقع تصديق للشخص الموثوق أولا وبالذات، وللقضية ثانيا وبالعرض.

هذا وتتجلى أهمية المقبولات في:

- مرجعية أهل الخبرة في التوجيه والإرشاد وتنظيم المجتمع.

- تقليل التعب والعناء في تحصيل التجربة الشخصية.

وأما سلبياتها فهي:

- التعصب والتحزب والفئوية.
- ترسيخ التقليد الأعمى.
- إثارة الفتن والخلافات الاجتماعية.

تنبيه: إن الأصل في الإنسان العاقل أن يعتمد على عقله الذاتي في التفكير والتدبير، وأن يسعى إلى تنميته وتطويره بالتربية والتعليم.

وأما الرجوع إلى أهل الخبرة فله شروطه المنطقية وهي:

i. أن يكون أهل الخبرة من أهل العلم المكتسب بالطرق العلمية الموضوعية، أو التجربة العملية في الحياة.

ii. أن يكون الرجوع إليهم عند الضرورة وفي زمان وظرف محدود، كرجوعنا إلى الطبيب لأجل العلاج أو المهندس لبناء بيت.

iii. أن يكون الرجوع إليهم بالاختيار ومبنيٌّ على القناعة الذاتية، فلا يكون كلامهم ملزِما.

إن مخالفتنا للشروط المذكورة، وذلك بالرجوع إلى الغير بشكل دائم وملزِم في شؤون الحياة كافة، وبنحو يقتضي تسليم عقولنا إليه ليفكر بالنيابة عنا، بأن يتحوَّل إلى عقل خارجي لنا، لهو أمر مرفوض منطقيا ومستهجن خُلقيا، لأنه ببساطة يستلزم تعطيل عقولنا ومصادرتها بشكل كامل، وهو يتنافى مع الحرية والكرامة الإنسانية، ويتعارض مع الحكمة الإلهية واتقان الصنع.

٤ـ المظنونات: إن الظن المنطقي الخاص هو ترجيح أحد طرفي القضية

مع تجويز الطرف الآخر، وهو الظن الصرف، وأما الظن في الاستعمال العام فهو أعمُّ من الظن المنطقي، لأنه ـ علاوة على الظن المنطقي ـ يشمل اليقين غير المطابق للواقع (الجهل المركَّب)، أو المطابق للواقع بلا برهان (الاعتقاد عن تقليد).

والمراد بالمظنونات هنا هو الظن المنطقي، فالمظنونات هي القضايا التي يُصدَّق بها لغالب الظن، بترجيح أحد طرفيها مع تجويز الطرف الآخر. وأسباب الظن أو مرجحات أحد طرفي النقيض كثيرة، كالتقليد والأعراف الخاصة والاستحسان والتمثيل، ومن أبرزها الاستقراء كظننا أن البطالة سبب إدمان الشباب، وأن الفقر سبب أكثر حالات الطلاق. وقد ينشأ أيضا من بعض الأخبار التي نطمئن إليها نسبيا، كالأخبار السياسية، أو الاجتماعية المنقولة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

هذا وتتجلى أهمية المظنونات في تسيير حياتنا العملية، إذ لا يمكننا اليقين من صحة كل شيء. وأما سلبياتها فتكمن في توهم كونها يقينية، مما قد يؤدي إلى الجهل المركب والتعصب والخلاف.

٥ـ **الوهميات**: وهي القضايا التي يحكم بها الوهم الإنساني، إما في موضع المحسوسات، وتكون أحكامه حينئذ صحيحة يؤكدها العقل، كحكمه بـ (عدم إمكان وجود جسمين في مكان واحد وفي وقت واحد)، أو حكمه في القضايا الهندسيَّة الجزئية بصورة عامة. وإما في موضع المعقولات الصرفة، التي تسمَّى (الوهميات الصرفة)، وهي المقصودة من البحث هنا، فتكون أحكام الوهم في هذا الموضع

خاطئة، لأنه يتبع الحسَّ فيها، وليس من شأن الحس الحكم في الأمور المجرَّدة غير المحسوسة. وإنَّما كانت هذه القضايا من قسم المعتقدات، لأَّن الوهم يقضي بها قضاءا شديدا، بحيث لا يقبل ما يقابلها، كحكمه بـ (أن كلَّ موجود هو محسوس أو جسماني أو في مكان وزمان). ثم إن منشأ الوهميات هو التربية الحسية، وعدم ممارسة العلوم العقلية والفلسفية. ومن سلبياتها أنها تجعل الممتنع ممكن، كصدور الشيء بنفسه من العدم، وتجعل في المقابل الممكن ممتنع، كوجود موجود مجرد عن الزمان والمكان. وهي في الغالب ما تسيطر على أذهان أكثر الناس، وتؤدي بهم إلى والأحكام الخاطئة ومن ثَمَّ الانحراف الفكري.

٦ـ التقريريات: هي القضايا التي تُؤخذ ويسلِّم بها إنسان عن آخر لغرض ما، كالاستمرار في النقاش والبحث العلمي، أو في مبادئ العلوم يتسلَّمها المتعلم عن المعلم لاستمرار عملية التعليم، وهي مع استنكار المتعلم تسمَّى (مصادرة)، ومع مسامحته وطيب نفسه تسمَّى (أصل موضوع). و(المسلَّمات) هي هذه على وجه التحديد، فتُطلق المسلَّمات ويُراد بها خصوص التقريريات.

٧ـ المشبِّهات: هي قضايا كاذبة في نفسها، بيد أنها تشبه البديهيات أو المشهورات، فيشتبه الأمر على من لا يقدر على تمييزها ويحسبها صادقة. والشبه إما أن يكون من جهة اللفظ، كما في الاشتراك اللفظي في مثل: (كل عين باصرة)، بأن يُقصد بها عين الماء، أو أن يكون من جهة المعنى، كما في (كل موجود يحتاج إلى علة)، فإنها كاذبة،

لأن الصحيح أن يقال: (كل موجود حادث يحتاج إلى علة)، وسيأتي تفصيل هذا القسم من مواد القضايا أكثر في صناعة المغالطة.

ثم ينبغي أن يُعلم بأن السبب في التصديق بالمشبِّهات هو ضعف التمييز العقلي، والجهل بصناعة المنطق أو قلة الممارسة الفكرية، إما من جانب المستدل، أو من جانب المخاطب. كما ينبغي أن يُعلم أيضا بأن المشبِّهات تستعمل بشكل واسع، وبنحو انتهازي متعمَّد، من قِبل خطباء الدين على المنابر، وكذا السياسيين والإعلام المضلل، فالمشبِّهات هي التي تقف وراء تزييف الكثير من المفاهيم والقيم والمبادئ الإنسانية، كمفهوم العقلانية والعدالة والحرية وغيرها.

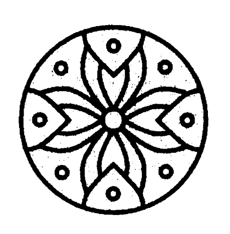
٨ـ المخيِّلات: هي القضايا التي تحرِّك الخيال، وبتبعه تحرِّك العواطف والمشاعر والأحاسيس، من قبيل القضايا المجازية والتمثيلية والكنائية والسجعية المستعملة في مختلف الآداب والفنون. على أن المخيِّلات لا تؤدي إلى التصديق الحقيقي بها من الناحية النظرية، بل تؤدي إلى التصديق العملي، من خلال التفاعل العاطفي معها. ثم إن تأثيرها على المشاعر يزداد إذا اقترنت بالموسيقى، كالأغاني والأفلام والمسرحيات وغيرها.

وحيث كانت المخيِّلات قضايا تتجاوز العقل وإشرافه وتثير الخيال والمشاعر بصورة مباشرة، كانت من هذه الجهة في منتهى الخطورة، بيد أنها في ذات الوقت مفيدة، وذلك إذا ما استعملت في الطريق الصحيح، فللمخيِّلات جانب إيجابي في حياتنا، كما لها جانب سلبي، أما الجانب الإيجابي، فهو في حسن الاستفادة منها في ترسيخ

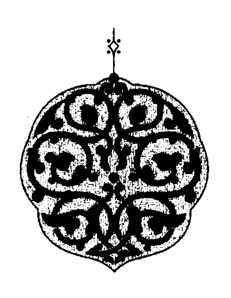
المبادئ والقيم الإلهية والإنسانية في النفوس، كما في الفنون والآداب الهادفة. وأما الجانب السلبي - وهو مع شديد الأسف الأكثر رواجا - فإنما يكون على الطرف النقيض من سابقه، وذلك من خلال ترسيخ المبادئ والقيم المادية في النفوس، عبر تحريك الشهوات والحض على العنف، ومنع الناس من التفكير الصحيح، كما في الفنون والآداب المبتذلة.

وكيف كان فإن أهمية المخيِّلات في حياتنا تتجلى في حفظ ذكريات الماضي التي نعتمد عليها في استمرار حياتنا الفكرية والعملية، وتبرز أيضا في تطوير العديد من الصناعات والفنون والإبداعات. وأما سلبياتها المخيِّلات فتكمن في:

- منعُ الاستغراق فيها الإنسانَ من التعقل والتفكر، وإبعاده عن الواقع.
- غلبة العاطفة والانفعال في المواقف وردود الأفعال.
- الاستعاضة بالأفعال الخيالية عن الممارسة العملية العقلائية الواقعية، كما يفعل الكثير من المراهقين والضعفاء.



الباب الرابع:
القوانين الصورية للدليل



مقدمة

تقـدم أن التفكيـر هو حركـة النفـس بقوّتها العاقلـة في المعلومـات الحاصلة عندهـا، لاختيار المواد المناسـبة والتأليـف بينها على صورة مناسـبة للوصول إلى المطلـوب. وهذه الحركة إذا كانـت لطلب المعلوم التصديقي، فـإن النفس تتجوَّل بـين ما لديهـا من معلومات تصديقيَّـة، أي قضايا مصدَّق بهـا، لتختار من بينها القضايـا الـتي تنفعهـا للوصـول إلى مطلوبهـا، ثم تؤلـف بـين تلـك القضايا التي اختارتهـا لإنتاج مـا تطلبه.

ومـا نحـن بصـدده في هـذا الباب هو الكشـف عـن القوانـين الصورية لهذه العمليـة، أي كيفيَّـة التأليـف بـين القضايـا المختلفـة عـلى الهيئـة الصحيحـة للوصـول إلى النتيجـة التصديقيـة المطلوبة. وأمـا القوانين الماديـة وكيفيَّة اختيار المـواد التصديقية المناسـبة للمطلوب فأمرها موكـول إلى الصناعات الخمس كما أشـرنا سابقا.

وكيـف كان فـإن الدليل الصـوري يُعرَّف بأنـه عبارة عن صـورة التأليف بين

القضايا المعلومة لدى النفس ليُتوصل بها إلى مطلوب مجهول، وهو ما يعبَّر عنه بـ (الكاسب للمجهول التصديقي).

هذا وقد سُمِّي الدليل دليلا لأنَّه يُستدل به على المطلوب، كما أنَّ معنى الاستدلال في اللُّغة هو طلب الدليل، ويسمَّى **(حجَّة)** أيضاً؛ لكونه يحتج به على الخصم.

طرق التأليف بين المعلومات المختارة

هناك ثلاثة طرق للاستدلال على المطلوب وإثباته، تختلف باختلاف كيفيَّة التأليف بين المعلومات التصديقية المختارة للوصول إلى المطلوب:

الأول: أن ننطلق من مقدمة مفادها ثبوت حكم على موضوع كلي جامع بين الأفراد، ثم تطبيق هذا الحكم على الفرد المعلوم اندراجه تحت ذلك الكلي. وهذه الطريقة النزولية من الكلي إلى ما يقع تحته من الجزئيات، سواء كانت جزئية حقيقية أو جزئية إضافية(كلية) تسمَّى عند المناطقة **(القياس)**، كالقياس الفلسفي، ومثاله: أن نعلم أن كل حادث يحتاج إلى علة في حدوثه، ونعلم أيضا أن العالم حادث، فنعلم أن العالم يحتاج إلى علة في حدوثه، فنقول:

العالم حادث

كل حادث يحتاج إلى علة

ينتج: العالم يحتاج إلى علة

الثاني: أن ننطلق من ثبوت حكم جزئي للأفراد الجزئية المتماثلة الواقعة تحت عنوان واحد كلي جامع بينها لنثبته ـ أي الحكم ـ لذلك العنوان الكلي

الجامع بينهما، وهذه الطريقة الصعوديَّة من الجزئيات إلى الكلي الصادق عليها تسمَّى عند المناطقة (الاستقراء)، وهي طريقة التفكير العلمي المعاصر، مثاله:

أحمد مدخن، وحسن مدخن، وحسين مدخن

أحمد وحسن وحسين إنسان

ينتج: كل إنسان مدخن

الثالث: أن ننطلق من العلم بثبوت الحكم لجزئي من الجزئيات، ثم ننقل هذا الحكم ونثبته لجزئي آخر لا نعلم حكمه، لوجود وجه شبه بينهما. وهذه الطريقة الأفقية المتمثلة في الانتقال من جزئي إلى جزئي آخر مشابه له تسمَّى (التمثيل)، فنقول:

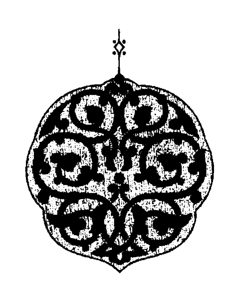
النبيذ مسكر

عصير العنب يشبه النبيذ في مصدره العنبي ولونه وطعمه

ينتج: عصير العنب مسكر

ومن هنا يتبين أن حصر الاستدلال في ثلاث صور هو حصر عقلي.

وتفصيل الكلام في كل طريقة من هذه الطرق يقع في فصول:



الفصل الأول:
القياس

اتضح في المقدمة آنفة الذكر وبصورة إجمالية طرق التأليف بين المعلومات التصديقية المختارة، فتبيَّن أن لتحقيق هذا الغرض طرق ثلاثة أولها القياس، وقد أشير إلى أنه الانطلاق في السير الاستدلالي من مقدمة مفادها ثبوت حكم على موضوع كلي جامع بين الأفراد صادق عليها، ثم تطبيق هذا الحكم على ما يصدق عليه ذلك الكلي من جزئيات، وهو ما عبَّرنا عنه بالطريقة النزوليَّة، حيث ننزل في السير الاستدلالي من الكلي إلى ما يقع تحته من جزئيات، وللتعرُّف تفصيلا على طريقة الاستدلال هذه وما تكتنفه من قوانين عقدنا هذا الفصل.

تعريف القياس

القياس هو تركيب مؤلَّف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قضية

أخـرى بالضـرورة. فالقياس إذاً تركيب مؤلف من أكثـر من قضية واحدة، كما أن صورتـه ملزِمـة بذاتها لمن سـلَّم بمقدماته، فـ (متى سُـلِّمت) تعني أنـه على تقدير تسـليم القائس بتلك المقدمات، لزمه التسـليم بالنتيجة. قـال الفارابي: «**القياس قـول توضـع فيه أشـياء أكثر من واحـد، إذا أُلِّفت لـزم عنها بذاتهـا لابالعرض شيء آخـر غيرها اضطرارا، والـلازم عن القياس يسـمى النتيجة**»[1].

الصلاحية العلمية للقياس

تكمـن الصلاحيـة العلميـة للقياس في أمريـن: الأول: أنه يفيـد ـ كصورة من صـور الدليـل ـ الحكم اليقيـني. والثاني: كونه الأصل في الاسـتدلال، وإليه ترجع الصـور الأخرى للدليل كما سـيأتي.

تقسيمات القياس

ينقسم القياس بحسب صورته الاستدلالية إلى قسمين:

١ـ **القيـاس الاقتـراني**: وهو القياس الذي لا يكـون أيٌّ من نتيجته أو نقيضها مذكـورا في مقدماتـه بالفعل، كمـا في قولنـا: (أ ب) و(ب ج) إذاً (أ ج). ثم إن هـذا القياس قـد يتألف من قضايا حمليَّة فقط، فيسـمَّى **(القياس الاقتـراني الحمـلي)**، وقد يتكـون من حمليَّة وشـرطيَّة أو شـرطيتين فقط، فيسـمَّى حينئـذ **(القيـاس الاقتـراني الشـرطي)**. وسـيتمحور حديثنا هنا حـول القيـاس الاقتـراني الحمـلي فقـط، لكثـرة اسـتعماله في العلـوم، ولسـهولة فهم المتعلم له. وأما القياس الاقتراني الشـرطي فسـنوكل أمره إلى المطولات.

(١) الفارابي، أبونصر، المنطقيات، ص١٢٤.

٢ـ القياس الاستثنائي: وهو القياس الذي تكون نتيجته أو نقيضها مذكورة مصرَّحا بها في مقدماته بالفعل، كما في قولنا: كلما كان (أ ب) فـ (ج د)، ولكن (أ ب) إذاً (ج د).

وإليك الآن تفصيل الكلام في كلا القسمين:

▪ القياس الاقتراني الحملي

ومثاله قولنا:

كل حديد معدن

وكل معدن يتمدد بالحرارة

ينتج: كل حديد يتمدد بالحرارة

هذا وفي المقام أمور:

الأول: عناصر القياس الاقتراني

إن القياس الاقتراني مؤلف من مجموعة عناصر لكل منها اصطلاح خاص به، ومن المهم هنا الإشارة إليها مع التطبيق على المثال:

١ـ **مقدمة القياس:** هي القضية حال كونها جزءا من القياس، وهي في المثال: (كل حديد معدن)، و(كل معدن يتمدد بالحرارة).

٢ـ **المطلوب:** هو القضية التي يراد إثباتها، وتسمَّى **(مسألة)**، كما تسمَّى بعد القياس **(نتيجة)**، وهو ـ أي المطلوب ـ في المثال: (كل حديد يتمدد بالحرارة).

٣ـ **الحدُّ الأصغر:** هو الموضوع في النتيجة، الذي يراد إثبات الحكم له، وهو في المثال: (الحديد).

٤ـ الحدُّ الأكبر: هو المحمول في النتيجة، الذي يراد إثباته للأصغر، وهو في المثال: (يتمدد بالحرارة).

٥ـ الحدُّ الأوسط: هو الحدُّ المشترك بين المقدمتين، وهو علة إثبات النتيجة، فإن وظيفته ربط الأكبر بالأصغر لتتكون النتيجة، وهو في المثال: (معدن).

٦ـ صغرى القياس: هي المقدمة التي تحتوي على الحدِ الأصغر، سواء أكان موضوعا فيها أم كان محمولا على ما سيأتي من حالات مختلفة للحدود تختلف على ضوءها أشكال القياس، وهي ـ أي الصغرى ـ في المثال: (كل حديد معدن).

٧ـ كبرى القياس: هي المقدمة التي تحتوي على الحدِ الأكبر، سواء أكان موضوعا فيها أم كان محمولا، وهي في المثال: (كل معدن يتمدد بالحرارة).

٨ـ النتيجة: هي القضية التي ينتجها القياس، ويكون موضوعها الحدُّ الأصغر ومحمولها الحدُّ الأكبر، وهي في المثال: (كل حديد يتمدد بالحرارة).

٩ـ شكل القياس: هو الهيئات المختلفة لحدود القياس الناتجة عن وضع الحدِ الأوسط موضوعا أو محمولا في مقدمات القياس على ما سيأتي.

الثاني: الشروط العامَّة للقياس الاقتراني

إن المراد من الشروط العامَّة للقياس الاقتراني في المقام هو الشروط التي

ينبغي توفُّرها في صورة كل قياس ليكون منتجا ـ أي ملزِما ـ في المواد المستعملة فيه كافة. فالقياس الذي لا تتوفر فيه شروط الإنتاج يسمَّى (قياس عقيم)، وهو الذي لا ينتج في جميع المواد، وإن اتفق لقياس وأنتج في بعض المواد مع فقدان بعض هذه الشروط فإن ذلك يكون لخصوصية في مواد ذلك القياس.

والشروط العامَّة هي:

١ـ تكرر الحدِّ الأوسط بنفسه في صغرى وكبرى القياس، فلو اختلف فيهما لما أمكن التسليم بالنتيجة، لعدم حصول العلم إذ ذاك بثبوت الأكبر للأصغر. فلو قلنا: (الماء يطفئ النار والنار حارة)، لما أمكننا استنتاج أن (الماء حار)، لعدم تكرر الحدِّ الأوسط بنفسه في الصغرى والكبرى، فهو في الصغرى (يطفئ النار)، وفي الكبرى (النار) فقط، فلم يتكرر. وكذا قولنا: (الذهب عين والعين دامعة) لا ينتج (الذهب دامع)، لعدم تكرر الحدِّ الأوسط بنفسه في الصغرى والكبرى، فمعنى العين في القضيتين مختلف.

٢ـ كلية إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من جزئيتين. ومثاله: (بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان فرس)، فإنه لا ينتج الإيجاب (بعض الإنسان فرس)، ولو أبدلنا الكبرى بـ (بعض الحيوان ناطق) لما أنتج السلب (بعض الإنسان ليس بناطق). فالحد الأوسط في الجزئيتين لا يحقق الصلة والربط بين الأصغر والأكبر، لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة، فلا يُعلم أن البعض من الحد الأوسط الذي يلاقي به الأصغر هو نفسه الذي يلاقي به الأكبر أم لا.

٣ـ إيجاب إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من سالبتين. ومثاله: (لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الفرس بناطق)، فإنه لا ينتج السلب (لا شيء من الإنسان بناطق)، وذلك لأن الحد الأوسط في السالبتين لا يحقق الصلة والربط بين الأصغر والأكبر، لأن الشيء الواحد وإن أمكن أن يكون مباينا لأمرين متباينين، كالفرس المباين للإنسان والطائر، بيد أنه قد يكون مباينا لأمرين لا تباين بينهما، كما في المثال، فإن الفرس مباين للإنسان والناطق معا.

٤ـ النتيجة تتبع أضعف المقدمتين، فالجزئية أضعف من الكلية، لأن الحكم على البعض معلوم وعلى البعض الآخر مجهول. والسالبة أضعف من الموجبة، لأنه حكم على الشيء من حيث أنه ليس غيره، لا من حيث نفسه، فإذا كانت إحدى مقدمات القياس جزئية وجب كون النتيجة جزئية، وإذا كانت إحداهما سالبة كانت النتيجة سالبة أيضا، وذلك لأن النتيجة متفرعة عن المقدمات، وما يتفرع عن شيء لا يمكن أن يكون أقوى منه.

وهم وتنبيه

توهم البعض عدم جدوى القياس، بزعم أنَّ مقدمته الكبرى لا يمكن أن تُعلم إلا من جهة استقراء الجزئيات، وليست النتيجة إلا من جملة هذه الجزئيات التي تكوّنت منها الكبرى، فيلزم الدور الباطل. فلو قلنا مثلا: (أحمد إنسان وكل إنسان ضاحك إذن أحمد ضاحك)، فإنَّ الكبرى هنا (كل إنسان ضاحك) إنَّما عُلم حكمها من جهة تتبع حكم جزئيات الإنسان، والتي منها أحمد، فعلمنا بأن

(كل إنسان ضاحك) من خلال علمنا بحكم أحمد وحسن وحسين، فإثبات كون أحمد ضاحكا بهذه الكبرى يلزم منه الدور الصريح.

ولدفع هذا الوهم يكفي التنبيه إلى:

١ـ إن هذا المتوهم قد أبطل القياس بقياس آخر من الشكل الأول حاصله: (هذا القياس دوري وكل قياس دوري باطل فهذا القياس الدوري باطل إذن)، فلو لم يكن القياس حجَّة لم يكن للاحتجاج به قيمة.

٢ـ إن البحث في القياس بحث صوري لا علاقة له بالمواد، بمعنى أن الحكم إذا كان ثابتا للكلي فإنه يسري قهرا إلى جزئياته، بغض النظر عن منشأ هذا الحكم الكلي.

٣ـ إن الحكم الكلي ليس منشؤه دائما الاستقراء، بل قد يكون بديهيا أو مبيَّنا بالبديهيات كما في القياس البرهاني، أو حكما مشهوريا أو مقبولا كما في القياس الجدلي أو الخطابي.

بهذه التنبيهات الثلاثة يندفع ما توهمه البعض من عدم جدوى القياس ورجوعه إلى الاستقراء، بل سنبيِّن لاحقا أن الاستقراء والتمثيل يرجعان إلى القياس دون العكس، وأن القياس هو العمدة في الاستدلال.

الثالث: أشكال القياس الاقتراني

بعد أن تمَّ الكلام حول عناصر القياس الاقتراني وبيان شروطه العامَّة، يبقى في المقام توضيح الشكل القياسي وبيان عدد أشكال القياس، والتعريف بتلك الأشكال وما يتعلق بكل واحد منها من مزايا وخصائص وشروط خاصَّة.

الشكل: هو هيئة اقتران الحدِ الأوسط مع الأصغر والأكبر في المقدمتين، فعلى ضوء تموضع الحدِّ الأوسط في مقدمتي القياس سيكون لأشكال القياس صور أربع لا خامس لها حاصلها:

i. أن يكون الحدُّ الأوسط موضوعا في كلتا المقدمتين، مثل: (ب أ ب ج).

ii. أن يكون الحدُّ الأوسط محمولا في كلتيهما، مثل: (أ ب ج ب).

iii. أن يكون الحدُّ الأوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى، مثل: (ب أ ج ب).

iv. أن يكون الحدُّ الأوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى، مثل: (أ ب ب ج).

هذا وقد رتب المناطقة أشكال القياس الأربعة بحسب قربها من الطبع ـ أي وضوحها عند العقل ـ إلى الشكل الأول والثاني والثالث والرابع، وسوف نتعرض لكل شكل منها على حدة.

الشكل الأول: وهو الذي يكون فيه الحدُّ الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى، ومثاله:

الذهب معدن

وكل معدن يتمدد بالحرارة

ينتج: الذهب يتمدد بالحرارة

ومفاده أن الحكم على الكلي يصدق على جميع أفراده، فالحكم بكون **(كل معدن يتمدد بالحرارة)** يصدق على كل معدن من ذهب وفضة ونحاس إلخ. وهذا الشكل ـ كما أشير ـ إنما يعتبر الأول لأنه أقرب الأشكال على الإطلاق إلى الذهن، من هنا كان بديهي الإنتاج، وذلك لأن الموضوع في الصغرى

هو نفس الموضوع في النتيجة، والمحمول في الكبرى هو نفس المحمول في النتيجة، فلا يحتاج إلا إلى حذف الأوسط من المقدمتين.

والخصائص أو المزايا التي يمتاز بها هذا الشكل هي:

١ـ إن بداهة إنتاج هذا الشكل جعلته مبدأ البرهان على إنتاج الأشكال الأخرى، وذلك من خلال ردِّها إليه.

٢ـ إن هذا الشكل أكثر الأشكال استعمالا في العلوم، ولا سيما في صناعة البرهان.

٣ـ إن هذا الشكل هو الشكل الوحيد الذي ينتج موجبة كلية، أي قانونا عاما.

ولكي يكون هذا الشكل منتجا لا بُدَّ من توفر شرطين:

١ـ أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

٢ـ أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

الشكل الثاني: وهو الذي يكون فيه الحدُّ الأوسط محمولا في كلتا المقدمتين، ومثاله قولنا:

كلُّ إنسان حي

ولا شيء من الجماد حي

ينتج: لا شيء من الإنسان بجماد

ومفاده أنه إذا ثبت وصفٌ ما لموضوع، وانتفى عن موضوع آخر، لزم تباين الموضوعين، وإلا اجتمع النقيضان. وهذا الشكل يعتبر الثاني من جهة القرب إلى الذهن، فموضوع النتيجة فيه وإن كان هو بعينه الموضوع في الصغرى، بيد

أن محمول النتيجة موضوع في الكبرى، فبَعُد من هذه الجهة عن الذهن. ثم من المهم الإشارة إلى أن نتيجة هذا الشكل سالبة دائما.

ولكي يكون هذا الشكل منتجا لا بُدَّ من توفر شرطين:

١ـ أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

٢ـ أن تختلف مقدمتاه في الكيف. فمن الممكن أن يثبت لشيئين متباينين وصف واحد، ومع ذلك لا يلزم منه كون هذين الشيئين واحدا، كما في قولنا: (كل إنسان جسم   وكل حجر جسم)، فإنه لا ينتج (كل إنسان حجر). كما يمكن أن يسلب وصفان عن أمرين مع كونهما متحدين، فلا يستلزم سلب الوصفين عنهما سلب أحدهما عن الآخر، كما في قولنا: (لا شيء من الإنسان بحجر   ولا شيء من الحيوان بحجر)، فإنه لا ينتج (لا شيء من الإنسان بحيوان)، فلا بُدَّ أن يكون الوصف ثابتا في إحدى المقدمتين ومنفيا في الأخرى، فإنه بذلك يصبح القياس منتجا.

الشكل الثالث: وهو الذي يكون فيه الحدُّ الأوسط موضوعا في كلتا المقدمتين، كقولنا:

كل الفلاسفة مفكرون

وكل الفلاسفة حكماء

ينتج: بعض المفكرين حكماء

ومفاده أنه لو كان لموضوع واحد وصفان، لزم أن يكون بعض ما يصدق عليه الوصف الأول يصدق عليه الوصف الثاني. وإنما كان هذا القياس دون الثاني في البداهة والوضوح وأبعد منه عن الذهن، لأن موضوع النتيجة ـ وهو

الـذي ينصـب تركيـز الذهن عليـه أولا ـ محمـول في الصغـرى، وإن كان محمولها محمـولا في الكبـرى. ثم إن نتيجـة هذا الشـكل جزئية دائما.

وشرطه لكي يكون منتجا: أن تكون الصغرى موجبة.

الشـكل الرابـع: وهـو الـذي يكون فيه الحـدُّ الأوسـط موضوعـا في الصغرى ومحمـولا في الكبـرى، على عكـس الشـكل الأول تماما. ولا يخفى أن هذا الشـكل إنمـا كان أبعد الأشـكال عـن الذهن، لأن موضـوع النتيجة محمـول في الصغرى، ومحمولهـا موضـوع في الكبـرى، فهـو مخالـف تمامـا للوضـع الطبيعـي لحـدود المقدمـات، ولهـذا لا يسـتعمل في العلـوم، ومثاله:

كل إنسان حيوان

كل ناطق إنسان

ينتج: بعض الحيوان ناطق

ملاحظـة: كل شـكل من هذه الأشـكال له ضـروب، وهي عبـارة عن تطبيق المحصـورات الأربـع على كلٍ من الصغـرى والكبرى، فيكـون مجموع ضروب كل شـكل سـتة عشـر ضربا، ويكون المنتج منها ما اسـتجمع شـروط الإنتاج العامة والخاصة بكل شـكل، وما لم يسـتجمع الشـروط يكون عقيما.

▪ القياس الاستثنائي

سـبق أن للقياس بحسـب صورته الاسـتدلالية قسـمين: اقتراني، قد تقدم في الصفحـات السـابقة بيـان الحملي منه، واسـتثنائي، وهـو ـ كما أشـرنا ـ القياس الـذي تكـون النتيجة أو نقيضها مذكـورة مصرَّحا بها في إحـدى المقدمتين. هذا وليـس المـراد أن تكـون النتيجـة أو نقيضها مذكـورة فيه كمقدمة مسـتقلة، فإن

هـذا هو معنى المصادرة عـلى المطلوب، بل المراد أن النتيجـة أو نقيضها موجودة بنحـو مشـروط في إحدى المقدمتين، ولذلك لا بُـدَّ أن تكون المقدمة التي تحتوي عـلى النتيجـة أو نقيضها قضية شـرطية لكي تكون جـزء مقدمة.

ثم إن القياس الاستثنائي على نوعين:

١ـ القياس الاستثنائي المتصل

٢ـ القياس الاستثنائي المنفصل

وفيما يلي توضيح هذين النوعين:

القيـاس الاسـتثنائي المتصـل: وهـو القياس الاسـتثنائي الذي تكـون القضية الشـرطيَّة فيـه متصلـة كليـة لزوميـة، أي بـين طرفيها علاقة تـلازم كمـا تقدَّم. وعلاقـة التـلازم إنمـا تكـون في محـور العليَّـة، أي بـين العلـة والمعلـول أو بـين معلـولي علـة واحدة.

ثم إن الـلازم قد يكون مسـاويا لملزومـه وقد يكون أعم منـه، والتلازم في كلتا الحالتـين يقتضـي وجود اللازم عند وجـود الملزوم، دون العكـس، وأما أن يكون الـلازم أخـص مـن الملزوم فـلا معنى له، لانفـكاك الـلازم الأخص عـن ملزومه الأعـم في بعض الحـالات، فلا يكـون إذ ذاك لازما.

وعـلى هـذا فإن لحكـم التـلازم بحسـب كيفيَّـة النسـبة بـين المتلازمين من التسـاوي وعدمـه حالتان:

الأولى: أن تكـون النسـبة بينهما التسـاوي، وكل منهما في هـذه الحالة يوجد مـع وجـود صاحبه، وينتـفي بانتفائه، كما في طلوع الشـمس ووجـود النهار.

الثانيـة: أن يكـون اللازم أعم من الملزوم، كالحرارة والنـار، فإنَّه في هذه الحالة إذا وجـد الأخـص ـ النـار ـ وجد الأعم ـ الحـرارة ـ، وإذا انتفى الأعـم ـ الحرارة ـ

انتفى الأخص ـ النار ـ، بيد أن وجود الأعم ـ الحرارة ـ لا يستلزم وجود الأخص ـ النار ـ، كما أن انتفاء الأخص ـ النار ـ لا يستلزم انتفاء الأعم ـ الحرارة ـ، وذلك لاحتمال وجود الأعم ـ الحرارة ـ بعلة أخرى غير الأخص ـ النار ـ.

وبناءا على ذلك فإن قوانين التلازم بشكل عام تكون كالتالي:

i. وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم.

ii. وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم.

iii. انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم.

iv. انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم.

هذا وكما أشرنا فإن إحدى مقدمتي القياس الاستثنائي المتصل عبارة عن قضية شرطيَّة متصلة كلية لزومية، وحيث كان تالي هذه القضية لازما لمقدَّمها ومقدَّمُها ملزوما لتاليها، انطبقت عليه قاعدة التلازم. فالقياس الاستثنائي المتصل على ذلك ينتج:

١) إما عين التالي من خلال استثناء عين المقدَّم، لأنه إذا وجد الملزوم وجد اللازم، مثل قولنا:

كلَّما وجدت النار فالحرارة موجودة

ولكن النار موجودة

ينتج: الحرارة موجودة

٢) وإما نقيض المقدَّم باستثناء نقيض التالي، لأنه بانتفاء اللازم ينتفي الملزوم، مثل قولنا:

كلَّما طلعت الشمس فالنهار موجود

ولكن النهار ليس موجودا

ينتج: ليست الشمس طالعة

والحاصل أنه لا بُدَّ للقائس في القياس الاستثنائي من بيان سبب الملازمة بين المقدَّم والتالي أولا، ثمَّ إثبات المقدَّم ليلزم ثبوت التالي، أو إبطال التالي ليلزم انتفاء المقدَّم.

القياس الاستثنائي المنفصل: وهو القياس الاستثنائي الذي تكون القضية الشرطيَّة فيه منفصلة حقيقيَّة، فينتج باستثناء أحد طرفيها نقيض الآخر، وباستثناء نقيض أحد طرفيها عين الآخر، ومثاله:

العدد إما زوج أو فرد

- ولكنه زوج

ينتج: العدد ليس بفرد

- ولكنه فرد

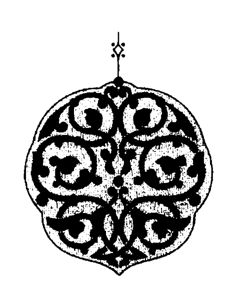
ينتج: العدد ليس بزوج

- ولكنه ليس بزوج

ينتج: العدد فرد

- ولكنه ليس بفرد

ينتج: العدد زوج



الفصل الثاني:
الاستقراء والتمثيل

تقدم أن للاستدلال على المطلوب وإثباته ثلاثة طرق، تختلف فيما بينها باختلاف كيفيَّة التأليف بين المعلومات التصديقية المختارة، وقد تمَّ الكلام في الأبحاث السابقة حول الطريق الأول لتأليف المعلومات، وسنتناول في هذا الفصل بحث الطريقين الآخرين - الثاني والثالث - من الطرق الثلاثة آنفة الذكر، وقد سبق أن الاستقراء هو ثاني الطرق الذي يمثِّل طريقة التفكير العلمي التجريبي، والتمثيل هو ثالث الطرق، ثمَّ سنختم الفصل بالتعرُّف على رؤوس المطالب العلميَّة التي ينبغي الاشتغال بطلبها عند التحقيق عن موضوع معيَّن.

▪ تعريف الاستقراء:

الاستقراء هو الحكم على كلي ما، لثبوت ذلك الحكم لبعض جزئيات ذلك الكلي. فإذا تتبعنا بعض جزئيات موضوع ما، ووجدنا أن لها حكما واحد، فإننا نعمم هذا الحكم للموضوع الكلي الصادق على كل الجزئيات، ظنا منا أن الحكم ثابت للطبيعة الكلية .

هذا ولكن الاستقراء- مع موضوعيته - يواجه مشكلة معرفيَّة مهمة، وهي أنه لا يفيد اليقين وإنما يفيد الظن فقط، وذلك لأن تتبع حكم الجزئيات المستقرأة لا يعكس حكم الجزئيات غير المستقرأة من جهتي المكان والزمان، فلا يكون الاستقراء شاملا لجميع أفراد الكلي الخارجة عن دائرته مكانا وزمانا، بل يبق من الأفراد ما هو غير مستقرأ من هاتين الجهتين، فيُسبِّب الاستقراء نوعا من الترجيح الظني عند النفس بكون الحكم الثابت لبعض الجزئيات - المستقرأة - ثابتا أيضا للجزئيات الأخرى - غير المستقرأة - للطبيعة الكلية المشتركة بينها.

ثم إن الاستقراء يرجع في حقيقته إلى قياس اقتراني من الشكل الأول مختل الصغرى، مثل:

الإنسان إما (أحمد أو حسن أو حسين)

وكل من (أحمد وحسن وحسين) مدخنون

ينتج: كل إنسان مدخن

ومن الواضح أن حق الصغرى أن تكون جزئية، فينبغي للنتيجة أن تكون مثلها جزئية.

▪ الصلاحية العلمية للاستقراء:

تكمن الصلاحية العلمية للاستقراء في أمرين: الأول: ما أشرنا إليه من أنه يفيد ـ خلافا للقياس ـ الحكم الظني، فلا تتعدى صلاحيته العلمية إفادة الظن. والثاني: تبرز أهمية الاستقراء في الموارد التي نعجز فيها عن الاستدلال القياسي، كما في استكشاف أسباب بعض الظواهر الاجتماعية، كما في ظاهرة الإدمان أو الفقر أو البطالة.

▪ أقسام الاستقراء:

١ـ تام: يتم فيه استقراء جميع أفراد الطبيعة في مكان أو زمان معين، كما في: (كل طلبة مدرستنا يتكلمون العربية) وهذا نحو من الإحصاء وليس استقراءا حقيقيا.

٢ـ ناقص: يتم فيه استقراء بعض أفراد الطبيعة المشتركة، كما في استنتاج: (كل إنسان مدخن) من استقراء (أحمد مدخن، حسن مدخن، حسين مدخن).

▪ سبل إبطال الاستقراء:

إن إبطال الاستقراء ممكن بأساليب متعددة، ولبيان هذه الأساليب يمكن أن نعتمد استطلاعات الرأي الانتخابية نموذجا:

١ـ إبطال صدق الحكم في أفراده: كمن يشكك في صدق الحكم في

العيِّنة المستقرأة، بأن يُقال: (إن الأفراد الذين انتخبوا الحزب الحاكم كانوا خائفين ولم يدلوا بالحقيقة). وببيان آخر: إن إبطال الاستقراء بهذا الأسلوب يتم من خلال حمل العلاقة السببية المدَّعاة على الصدفة أو على علة ثالثة لهما، ففي المثال حُمِل انتخاب الحزب الحاكم على خوف المنتخِبين لا على ولائهم له، وكمن يحمل انتشار الجريمة مثلا على الفقر لا على البطالة المسببة للفقر والجريمة.

٢ـ إبطال شمولية الحكم من الناحية الكمية للأفراد: كمن يشكك في نسبة تمثيل العيّنة المستقرأة، بأن يُقال: (إن العينة المستقرأة لا تمثل أكثر من ٥ ٪ من الآراء).

٣ـ إبطال شمولية الحكم من الناحية الكيفية للأفراد: كمن يشكك في جهة تمثيل العيّنة المستقرأة، بأن يُقال: (إن العيِّنة المستقرأة لم تكن عشوائية وإنما كانت موجَّهة إلى ولاية معينة أو طبقة خاصة موالية للحزب الحاكم).

٤ـ نقض النتيجة إما بموجبة جزئية أو سالبة جزئية: كأن تؤخذ في مقابل العيِّنة المستقرأة عيِّنة مماثلة تحمل رأيا مخالفا. ثم إن المراد من المماثلة في نقض نتيجة الاستطلاع ـ بموجبة جزئية كان أم بسالبة جزئية ـ أن يكون بنفس أسلوب النتيجة، فإن كانت نتيجة الاستطلاع بأسلوب الغالب، احتاج نقضها إلى معارضة باستقراء آخر يثبت غالبية مقابلة للأول.

■ **تعريف التمثيل:**

هو إثبات حكم لجزئي، لثبوت ذلك الحكم لجزئي مشابه له، ويسمَّى في عرف فقهاء المسلمين (القياس). وهذا الطريق من طرق الاستدلال على المطلوب كثير الاستعمال في العرف بشكل عام، ومثاله: الحكم بإسكار العصير العنبي لإسكار النبيذ المشابه له.

وعلى هذا فإن التمثيل مركَّب من أربعة أركان:

i. **الأصل:** وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له، والمطلوب تسرية حكمه إلى الجزئي الثاني، كالنبيذ في المثال.

ii. **الفرع:** وهو الجزئي الثاني الذي يُنقل إليه حكم الأصل، كالعصير العنبي في المثال.

iii. **الجامع:** وهو وجه الشبه بين الجزئيين، وبعبارة أخرى: هو العلة المستنبطة استنباطا ظنيا، ككونهما من العنب واللون والطعم في المثال.

iv. **الحكم:** وهو الأمر المسنَد والمنسوب إلى الأصل والذي يراد تسريته إلى الفرع، كالإسكار في المثال.

هذا وإذا كانت علة حكم الأصل متيقنة كان التمثيل حشوا لا حاجة إليه، فإنه في هذه الحالة يتحول إلى قياس يقيني ولن يكون تمثيلا، فحيث كان التمثيل مبنيا على استنباط ظني لعلة الحكم في الأصل، كانت مشكلته المعرفيَّة كمشكلة الاستقراء وهي أنه لا يفيد اليقين وإنما الظن.

ثم إن التمثيل كالاستقراء يرجع في حقيقته إلى قياس اقتراني من الشكل الأول، بيد أنه مختل الكبرى وليس الصغرى، كما في قولنا:

عصير العنب أحمر ولاذع الطعم

وكل أحمر لاذع الطعم مسكر

ينتج: عصير العنب مسكر

واختلال صورة هذا القياس واضح، فحق الكبرى في الشكل الأول أن تكون كلية، كما تقدم في الشروط الخاصة بالشكل الأول. وإذا أردنا جعل الكبرى كلية ليصحَّ الإنتاج من جهة الصورة كذبت الكبرى من جهة المادة، إذ ليس (كل أحمر لاذع مسكر).

ثم من المستحسن التنبيه إلى أن الاختلال المشار إليه الذي يواجهه التمثيل لا يمنع من استعماله لغرض آخر غير الاستدلال، وهو الحاصل بكثافة في الشعر والأدب والفنون والوعظ والخطابة، فإن استعمال التمثيل فيها لا يقصد منه علاقة المماثلة المنطقية ـ العليّة والسببيّة ـ التي تجمع بين الأصل والفرع، وإنما التمثيل بين المشبَّه والمشبَّه به لتقريب المشبَّه إلى الذهن، كأن يقال مثلا: (العالم بلا عمل كالشجر بلا ثمر)، فالمحظور في التمثيل إذن هو أن يستعمل للاستدلال والاستنتاج بلا برهان منطقي.

▪ الصلاحية العلمية للتمثيل:

إن الصلاحية العلمية للتمثيل تكمن كما أشرنا في كونه يفيد ـ كالاستقراء ـ الحكم الكلي الظني. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المتكلمين أكثروا من استعمال القياس التمثيلي مما أوقعهم في التشبيه. كما أكثر بعض الفقهاء منه في استدلالاتهم الفقهية.

■ سبل إبطال التمثيل:

إن لإبطال التمثيل أساليب ثلاثة:

١ـ منع وجه التشابه من الأساس، ويقال للتعبير عن ذلك: (هذا ـ أي التمثيل ـ قياس مع الفارق)، ومثاله أن يقال في التمثيل: (الحكومة مثل الأسرة، لا يمكن أن تتجاوز نفقاتُها إيراداتِها)، وأن يُمنع بالقول: إن الحكومة مسيطرة على آليات الإنتاج، ويمكن أن ترفع من مستوى دخلها بطرق متعددة، كطبع عملات بلا غطاء أو رفع نسبة أرباح القروض أو غيرها، فتمثيل الحكومة بالأسرة وقياسها بها قياس مع الفارق.

٢ـ التسليم بالتشابه مع التشكيك في سببيَّة وجه الشبه ـ الجامع ـ للحكم، ومثاله أن يقال في التمثيل: (السودانيون كزنوج أمريكا، عدوانيون)، وأن يُمنع بإنكار سببيَّة لون البشرة للعدوانية.

٣ـ التسليم بالتشابه مع استحداث وجه شبه آخر يعطي نتيجة معاكسة لنتيجة التمثيل، ومثاله أن يقال في التمثيل: (الأب مثل الرئيس، لا ينبغي أن يحاسبه أبناؤه)، وأن يُمنع بالقول: ولكن الرئيس يحاسبه البرلمان، ومثاله أن يقال في التمثيل أيضا: (إن الإنترنت كالنافذة ننظر من خلالها إلى العالم، فلا ينبغي أن نغلقها)، فيُمنع بالقول: (ولكن قد نضطر إلى إغلاق النوافذ عندما تهب العواصف خارج البيوت).

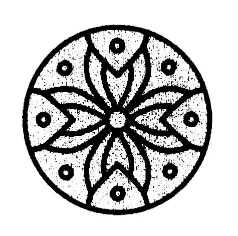
■ خاتمة في الاستدلال

(نقد الاستدلال في الحوار العرفي العام)

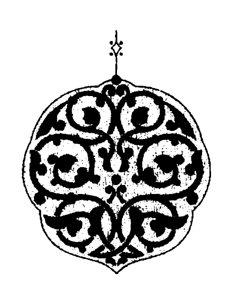
من المهم في ختام هذا الباب الإشارة بإيجاز إلى القواعد التي ينبغي اتباعها

تفاديـا من الوقـوع في مغالطات الحوارات اليومية، تلك الـتي تحصل كثيرا نتيجة الغفلـة عـن قواعد المنطـق وعدم رعايتهـا، ففي النقاشـات المتداولـة بين عامة النـاس تقـع المغالطـة لأسباب متعددة، كحـذف المقدمـات أو النتائـج، ودمج الأدلـة بعضهـا ببعـض، واسـتعمال أدلـة وقضايـا مختلـة في مادتهـا أو صورتها، عـلاوة عـلى اللغة العرفية غير العلمية المسـتعملة فيها، المؤديـة في نهاية المطاف إلى اضطـراب المعـنى المقصـود والوقـوع في المغالطـة، وللاحتـراز مـن كل ذلك كانت هـذه القواعـد العامة، وهي:

- تحديـد المقدمـات والنتيجـة: قـد تـأتي النتيجة بعـد المقدمـات، وهو الترتيـب الطبعـي المنطقي الـذي تقدم بيانـه، وعندهـا تفصلهما عبارة (إذن) أو (وبنـاء عليـه) أو مـا شـابهما. وقـد تـأتي النتيجـة قبـل المقدمـات، وتفصلهمـا في هذه الحالـة عبـارة (لأن) أو (باعتبار أن) أو ما شـابهما، مثل: (هـذا رجل ثري لأنه يركب سـيارة فارهة)، فالدليل في أصلـه قيـاس حاصله: (هـذا الرجل يركب سـيارة فارهة وكل من يركـب سـيارة فارهـة فهـو ثـري إذاً هذا الرجـل ثري). وقـد تُحذف النتيجـة ولا نجـد لها ذكـرا في الدليل من الأسـاس، مثـل: (هذا خريج جامعـة أجنبيـة، ويجيـد اللغـة الإنجليزيـة)، وفي هـذه الحالـة نحتاج المزيـد مـن الدقة في تحديـد النتيجـة المتوخاة مـن الدليل.
- تحويل اللغة العرفية إلى لغة منطقية.
- ضم الأجزاء المحذوفة من الاستدلال.
- تحديد نمط الاستدلال أي صورة الدليل.
- تحديد صحة الدليل مادة وصورة.



الباب الخامس:
الصناعات الخمس

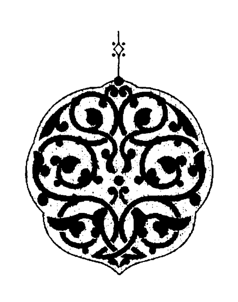


تقدم في الباب السابق بيان القوانين الصورية لعملية التفكير في حركتها لطلب المعلوم التصديقي، فاتضحت بما تقدم كيفيَّة التأليف بين القضايا المختلفة على الهيئة الصحيحة للوصول إلى النتيجة التصديقية المطلوبة. وأما القوانين المادية، أي كيفيَّة اختيار المواد التصديقية المناسبة للمطلوب فهو ما نحن بصدده في هذا الباب، لذا عُدَّ بحث الصناعات الخمس البحث المادِّي لقسم التصديقات من المنطق كما سبقت الإشارة، فهو معنيٌّ ببيان الضوابط العامَّة لاختيار القضايا المناسبة لغرض المستدِل من الاستدلال، أيا كان غرضه، كشف الواقع على ما هو عليه، أو إقناع الجمهور، أو غير ذلك مما سيأتي بيانه. ولا يخفى ما في هذا الأمر من أهمية، فصحة وإنتاج عملية التفكير والانتقال من المعلومات إلى المجهولات التصديقية رهن معرفة القوانين المادية وتطبيقها، وإلا كان الباحث والمستدِل في معرض الوقوع في الغلط من هذه الجهة.

وكيف كان فإن غرض المستدِل يستدعي قسما أو أقساما مناسبة من مواد القضايا تحقيقا للغرض، وغرض المستدِل بدوره تعدد وتنوَّع إلى خمسة أنواع، فانقسمت الأدلة تبعا لذلك إلى خمسة، يُطلق على الفصل الذي يبحث عن

كل دليـل مـن هذه الأدلـة (صناعة)، هي مـع أغراض المسـتدِل موضحة إجمالا في الجدول التالي:

الصناعة	المبادئ	الغايات
البرهان	واجبة القبول (اليقينيات البيّنة أو المبيَّنة بها)	معرفة الحقيقة في الواقع
الجدل	المشهورات ـ المسلمات	إلزام الخصم
الخطابة	المقبولات ـ المظنونات	إقناع الناس
المغالطة	المشبِّهات ـ الوهميات	تضليل الناس
الشعر	المخيِّلات	تحريك المشاعر



الفصل الأول:
الدليل البرهاني

تعريف البرهان والغرض منه

البرهان هو قياس مؤلَّف من قضايا يقينية، ينتج نتيجة يقينية بالضرورة. فالقياس هو صورة البرهان، والقضايا اليقينية هي مادته، وهي إما قضايا بديهيَّة بيِّنة بنفسها أو نظرية مبيَّنة بإرجاعها إلى البديهية.

هذا ويُنتج القياس البرهاني اليقين بالمعنى الأخص، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع المطلق والثابت. فالجزم في مقابل الظن، والمطابقة للواقع في مقابل الكذب، كما في الجهل المركَّب، والإطلاق في قبال النسبيّة، والثبات في قبال التغيُّر.

ثم إن الغرض من البرهان هو معرفة الأشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الأمر، معرفة يقينية صادقة مطلقة ودائميَّة لا تتغير.

أقسام البرهان

من الواضح أنه حيث كان البرهان نوعا من القياس فلا بُدَّ لحدِّه الأوسط من أن يكون علة للتصديق بالنتيجة، وهذا هو المسمَّى بمقام الإثبات، أي مقام التصديق بالنتيجة والعلم بها، فهو حاصل في كل قياس بمقتضى طبيعته، إذ يقوم الحدُّ الأوسط بنقل القائس من المقدمات ـ المسلَّمة والمصدَّق بها بحسب الفرض ـ إلى التسليم بالنتيجة والتصديق بها.

هذا ولكن لما كان المطلوب من البرهان هو إنتاج اليقين المطابق للواقع ـ لا التصديق فقط وإن كان هذا التصديق على نحو اليقين ولكن لا نظر فيه أو اكتراث بمطابقة الواقع ـ كان لا بُدَّ من أن يكون القياس البرهاني حينئذ قائما على علاقة التلازم الطبيعية الواقعية بين الحدِّ الأوسط والنتيجة، وهذا هو المسمَّى بمقام الثبوت، أي مقام الواقع ونفس الأمر. وحيث كانت علاقة التلازم منحصرةً في محور العليَّة كما تقدم، كان لا بُدَّ للحدِّ الأوسط من أن يكون إما علة للنتيجة، أو معلولا لها، أو يكون هو والنتيجة معلولين لعلة واحدة، فإن علاقته بالنتيجة في الحالات الثلاث واقعية ثبوتية، علاوة على كونه ـ بمقتضى طبيعة القياس ـ علة إثباتية لها مؤديا إلى التصديق بها.

ثم إن المناطقة، وبالاستناد إلى الحالات الثلاث للعلاقة الواقعية الثبوتية للحدِّ الأوسط بالنتيجة، قسَّموا البرهان إلى:

١ـ **البرهان اللِّمي**: وهو القياس الذي يكون حدُّه الأوسط علة ثبوتية لنتيجته علاوة على كونه علة إثباتية، فيتطابق فيه مقام الإثبات مع مقام الثبوت في كون الأوسط في كليهما علة للنتيجة، ومثاله:

هذه الخشبة مسَّتها النار

وكل خشبة مسَّتها النار فهي محترقة

ينتج: هذه الخشبة محترقة

فمسُّ النار هنا كما أنه علة إثباتية، أي علة للتصديق بثبوت الأكبر (الاحتراق) للأصغر (هذه الخشبة)، هو أيضا علة ثبوتية، فعلّة احتراق الخشبة في الواقع هو مسُّ النار لها.

٢ـ **البرهان الإِنّي**: وهو القياس الذي يكون حدُّه الأوسط علة إثباتية فقط لنتيجته، وأما العلاقة الواقعية الثبوتية للحدِّ الأوسط بالنتيجة فهي إحدى الحالتين المتبقيتين من الحالات الثلاث لعلاقة العليَّة، فهو على قسمين:

i. أن يكون الأوسط معلولا في الواقع للنتيجة المتمثلة بثبوت الأكبر للأصغر، وبعبارة أخرى: أن تكون النتيجة علة ثبوتية للأوسط، ومثاله:

هذه الحديدة متمدِّدة

كل متمدِّد حار

ينتج: هذه الحديدة حارّة

فالأوسط (التمدُّد) علة إثباتية للنتيجة، أي للتصديق بثبوت الأكبر (حار) للأصغر (هذه الحديدة)، بيد أنه معلول في الواقع للنتيجة، فإن التمدُّد في الواقع معلول لثبوت الحرارة للحديدة. وهذا القسم من البرهان الإِنّي يسمَّى (الدليل).

ii. أن يكون الأوسط والنتيجة في الواقع معلولين لعلة واحدة، ومثاله:

هذا المكان فيه نور

وكل ما فيه نور فهو حار

ينتج: هذا المكان حار

فالأوسط (اشتمال المكان على نور) والنتيجة (كون المكان حارًا) معلولان في الواقع لعلة واحدة هي النار مثلا. وهذا القسم من البرهان الإنّي يسمّى (الإنُّ المطلق).

٣ـ البرهان شبه اللِّمي (برهان الملازمات): وهو القياس الذي يكون حدُّه الأوسط ـ علاوة على كونه علة إثباتية ـ علة تحليلية ثبوتية لنتيجته أيضا، فهو ليس علة خارجية، أي أنّه ليس شيئا من العلل الأربع. وإنما كان شبيها ببرهان اللِّم من جهة كون الأوسط فيه علة ثبوتية واقعية للنتيجة، ولم يكن برهان اللِّم ذاته لأنه يخالفه في أنه علة ثبوتية واقعية تحليلية، وليس واحدا من العلل الأربعة الخارجية التي تكون حدًّا أوسط في برهان اللِّم. وأما معنى العلة التحليلية فهو أن يكون الحدُّ الأوسط لازما بيّنا للأصغر، والأكبر لازما بيّنا للأوسط، ومثاله:

العالم متغير

وكل متغير حادث

ينتج: العالم حادث

فالأوسط هنا (التغيُّر) علة ثبوتية تحليلية للنتيجة (حدوث العالم).

وهذا النوع من البرهان يستعمل بشكل واسع في علم الفلسفة.

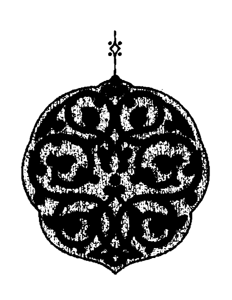
ملاحظة: من القواعد المنطقية المحقَّقة والمتفق عليها بين المناطقة قاعدة

«ذوات الأسباب»، ومفادها: (إن ذوات الأسباب لا تُعرف إلا بأسبابها)، أي أن المعلول لا يُعلم إلا من جهة العلم بعلّته، إذ إن العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول، لأن المعلول لا يُعلم تحقُّقه في الواقع إلا من جهة علّته التامة.

وعليه حيث كان برهان اللِّم عبارة عن الانتقال من العلم بالعلة (الأوسط) إلى العلم بالمعلول (النتيجة) كان برهانا حقيقيا. وليس الأمر كذلك في برهان الإنِّ، لأن الانتقال فيه من العلم بالمعلول (الحدُّ الأوسط) إلى العلم بالعلة (النتيجة)، فيكون العلم بالعلة فيه متوقِّفا على العلم بالمعلول، وهذا مخالف لقاعدة «ذوات الأسباب»، إذ لا يمكن العلم بالمعلول إلا من طريق العلم بعلته، فلا يكون برهان الإنِّ برهانا حقيقيا، وإنما سُمِّي برهانا للتلازم الثبوتي الواقعي بين النتيجة والمقدمات.

أمَّا برهان التلازم، فلا تشمله هذه القاعدة، لأن ثبوت كل من الأوسط للأصغر، والأكبر للأوسط، ثبوت ذاتي لا لعلة، فالأوسط لذاته ثابت للأصغر، والأكبر لذاته ثابت للأوسط، وبالتالي فيكون ثبوت الأكبر للأصغر في النتيجة لذاته أيضا، لا لعلة وواسطة في الثبوت وإنما لعلة وواسطة في الإثبات، أي أن الحدَّ الأوسط فيه واسطة في الإثبات فحسب.

هذا ولا يلزم من ذلك عدم كونه برهانا، لانتفاء العليَّة في الواقع ونفس الأمر، فالحاجة إلى كون الأوسط في البرهان علة في الثبوت إنما تكون في ذوات الأسباب فقط. نعم يمكننا القول: إن المدار في برهانية القياس على عليَّة الأوسط للنتيجة في الواقع، خارجية كانت عليَّة الأوسط أم داخلية تحليلية، كما في القضايا الأولية التي يكون الموضوع فيها علة تحليلية للمحمول.



الفصل الثاني:
شروط مقدمات البرهان

تبيَّن في الفصل السابق المراد من الدليل البرهاني المنحصر صورةً في القياس، ومادةً في القضايا اليقينية، البديهيَّة البيِّنة بنفسها أو النظرية المبيَّنة بالبديهيات، كما اتضحت الأقسام التي ينقسم إليها البرهان، وكذا أشرنا إلى الغاية العظيمة والفائدة الجليلة المتوخاة منه، المتمثِّلة في معرفة الأشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الأمر، معرفة يقينية صادقة مطلقة ودائميَّة لا تتغير، ولتحقيق هذه الغاية لا يكفي في صورة الدليل البرهاني أن يكون قياسا، وفي مادته أن تكون قضايا يقينية، بل لا بُدَّ أيضا من اشتمال مقدماته على شروط من شأنها تحقيق هذه الغاية، وهو ما نريد التطرُّق له في هذا الفصل، إضافة إلى نقاط أخرى تظهر في طيَّات بحثنا.

وبداية نقول: إن المتوقع من المقدمات البرهانية تحقيق الاعتقاد الجازم المطابق للواقع المطلق والثابت، ولهذه الأركان الأربعة (الجزم - الصدق -

الإطلاق ـ الثبات) ملاكان، فملاك الجزم واليقين هو الوضوح، إذ لا يخفى أن تحقق اليقين رهن وضوح الدليل ومقدماته. وملاك الأركان الثلاثة المتبقية (الصدق ـ الإطلاق ـ الثبات) هو التطابق بين مقامي الإثبات والثبوت، أي أن يكون الأوسط علة للتصديق بالنتيجة في مقام الإثبات، وهو ذاته علة للنتيجة في مقام الثبوت في برهان اللم بمعناه الشامل للملازمات، فلو تحقق هذا الأمر لتحققت الأركان الثلاثة كما هو واضح.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الشروط التي ينبغي توفرها في مقدمات الدليل البرهاني كفيلة بتحقيق هذين الملاكين، وحاصلها:

١ـ أن تكون المقدمات أوضح من النتائج، فهذا الشرط من الشروط التي يُراد بها تحقيق ملاك الوضوح، وهو ما يقتضيه كون المقدمات علة إثباتية للنتيجة، إذ لو كانت أخفى لما صلحت واسطة وعلة للتصديق بالنتيجة وإثباتها. وهذا الشرط في الواقع متحقق من خلال مادة الدليل البرهاني وهو يقينية المقدمات، فمادة البرهان كما أشرنا إما بيّنة بنفسها لبداهتها، أو مبيَّنة برجوعها إلى البديهيات.

٢ـ أن تكون محمولات المقدمات ذاتية لموضوعاتها، توضيح ذلك: للذاتي عدة إصطلاحات في المنطق والفلسفة، فيقال على تلك المعاني بالاشتراك اللفظي، وأهمها هي:

i. **ذاتي باب الإيساغوجي**: وهو الذاتي في قِبال العرضي الذي تقدم بحثه في باب الكليات الخمسة، أي الجنس والفصل بالنسبة إلى النوع.

ii. **ذاتي باب الحمل**: وهو العرض الذاتي في قِبال العرض الغريب،

والعـرض الذاتي ـ بصفته محمـولا في قضية ـ هو ما أُخِذ موضوعه أو ما يقوّم موضوعه في حدِه، ومثاله: الزوجيّة بالنسـبة للاثنين في (الاثنـان زوج)، فـإن حدَّ الزوجيّـة ـ المحمول في هـذه القضية ـ هو (العدد المنقسـم إلى متسـاويين)، والعدد بـدوره يقوِم الاثنين جنـس له، فيكون المقـوِم للموضوع مأخـوذا في حدِّ المحمول.

iii. ذاتي بـاب البرهـان: وهـو مـا يعـمُّ المعنيـين السـابقين، فهـو ـ بصفتـه محمـولا في قضيـة ـ ما أُخِذ في حـدِّ موضوعـه، أو ما أُخِذ موضوعـه أو مـا يقـوِّم موضوعـه في حدِّه.

وهذا الشرط أيضا ـ وهو كون المحمول ذاتيا للموضوع في مقدمتي البرهان ـ من الشـروط الـتي يُـراد بها تحقيـق ملاك الوضـوح بنحـو موضوعي، فالمقدمـة بـه تكون علة بالـذات للنتيجة لا بالعـرض، والذاتي ـ محمولا كان أم موضوعـا ـ جـزء الذات أوضـح من العرضي. كما أنه علاوة على ذلك يحقـق التطابق بين مقامـي الإثبات والثبوت.

تنبيهٌ هامٌ

ينبغـي أن يعلـم أن البرهـان لا يجـري بالـذات في الجزئيات المتغيِّـرة كزيد وعمـرو، لأن المحمول ـ كما قلنـا ـ ينبغي أن يكون ذاتيا لموضوعه، بمعنى أن يؤخـذ في حـدِّ الموضوع أو يؤخـذ موضوعه أو ما يُقـوِّم موضوعه في حـدِّه. والحـدُّ إنمـا يكون للماهيـة الكليـة أولا وبالذات، وللجـزئي ثانيا وبالعـرض. فالجـزئي لا يؤخذ في حدِّ شيء كمـا لا شيء يؤخذ في حدِّه، وهـذا معـنى قولهم: (إن الجزئي لا هو كاسـب ولا مكتَسـب).

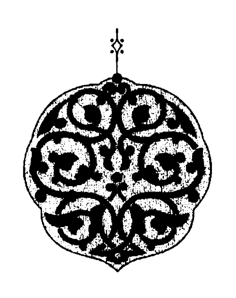
ثم إن مشهور المناطقة قد ذكروا شروطا أخرى لمقدمة البرهان، كأن تكون أقدم

بذاتها وطبعها من النتيجة ومناسبة لها، أي من اللازم والضروري وجود سنخية بين المقدمات والنتيجة، فلا بُدَّ من اشتمال المقدمات على مبدأ وجودي يصحِّح صدور النتيجة عنها، وإلا لصح صدور أي شيء عن أي شيء. وأن تكون ضرورية الصدق، بمعنى أن يكون العلم بصدقها غير قابل للزوال أو التغيُّر. وأن تكون كلية، بمعنى أن يقال المحمول على جميع أفراد الموضوع وفي جميع الأوقات والأحوال، وذلك لأجل توفير الدوام وعدم انفكاك المحمول عن الموضوع في جميع الحالات.

والحق أن جميع شروط مقدمة البرهان ترجع إلى شرط واحد، وهو ذاتية المحمول للموضوع، فهو يقتضي الضرورة والكلية والوضوح اليقيني الموضوعي والعلية، لذا فإن تفصيل المشهور أمر زائد، ولكن لا بأس به مجاراة للمشهور، ولا سيما أنهم لم يذكروا لوازم ذاتية المحمول لموضوعه في مقدمات البرهان.

والحاصل: إن الدليل البرهاني المركَّب من مادة واضحة ذاتية الصدق، وصورة قياسيَّة ملزمة الإنتاج، يُعد بالضرورة ميزانا عقليا لا يقبل الخطأ، فإنه ـ بشرط مراعاة شروطه العلمية كأيِّ قانون آخر ـ لا شك موصل إلى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع المطلق والثابت. هذا وقد أضاف المناطقة شرطا آخر إلى هذه الشروط، ليس الغرض منه توفير الأركان الأربعة (الجزم ـ الصدق ـ الإطلاق ـ الثبات)، فإن الشروط المذكورة تفي بهذا الغرض، وإنما أضافوه إلى شروط المقدمات البرهانية منعا من تداخل العلوم، فالدافع لإضافة هذا الشرط فني تنظيمي إن جاز التعبير، وليس معرفيا علميا، وحاصله:

٣ـ أن تكـون محمـولات المقدمات أولية لموضوعاتهـا، ومرادهم من الأولي هنـا أن يكـون المحمـول ثابتـا لموضوعه لأمر مسـاوٍ للموضـوع لا لأمر أعم منه. فقولنا مثلا: (كل إنسـان جسـم)، قضية مـع كونها ضروريَّة، بيـد أنها ليسـت برهانيـة بناءا عـلى هذا الشـرط، وذلك لأن الجسـم إنمـا يُحمل على الإنسـان لكونه حيوانا، فالجسـم محمول على الإنسـان لأمـر أعـم من الإنسـان، الأمر الـذي يسـبِّب تداخل العلـوم، وهو ما أراد المناطقـة تفاديـه. وأمـا قولنـا: (الإنسـان ضاحـك)، فهـي قضية برهانيـة، وذلـك لأن عـروض الضاحكيـة على الإنسـان إنمـا كان لأمر مسـاوٍ، وهو كونـه متعجبا ولكونـه ناطقا.



الفصل الثالث:
الأدلة الجدلية والخطابية والشعرية

تقدم أن بحث الصناعات الخمس هو البحث المادّي لقسم التصديقات من المنطق، وأشير إلى أن طبيعة المواد وصنفها يفرضه غرض المستدل من الاستدلال، والمواد كما سبق ثمان، هي: الواجب قبولها، المشهورات، الوهميات، المقبولات، التقريريات، المظنونات، المشبّهات، المخيّلات. واتضح في هذا السياق أن الاعتقاد الجازم المطابق للواقع المطلق والثابت، كغرض لطالب الحقيقة الباحث عنها، قد فرض القضايا اليقينية الواجبة القبول مادة للدليل البرهاني، وأما هذه الأدلة الثلاثة فلابُدَّ بداية من الإشارة إلى أنها من الصناعات المدنية التي لها أغراض اجتماعية، سيتضح الغرض من كل دليل منها والقضايا المناسبة لذاك الغرض فيما سيأتي من بيان.

الدليل الجدلي

الجـدل هـو دليـل يتمكَّـن المسـتدل به مـن إقامة الحجَّـة عـلى مطلوبه، أو المحافظـة عـلى رأي مـا يدافـع عنـه. فالغـرض مـن الدليـل الجدلي هـو إلزام الخصـم وإفحامـه، ولابُدَّ فيه ـ عـلى هذا ـ من طرفين: سـائلٌ معترض يهدم رأيا مـا، يطلـق المناطقة عـلى هذا الرأي (الوضع)، فغاية سـعي هذا السـائل أن يُلزِم الطـرف الآخـر. ومجيـبٌ يحـاول مهما أمكـن الحفاظ عـلى ذلك الوضـع، وغاية سـعيه أن لا يُلـزَم من قِبل السـائل.

هـذا وصـورة الدليـل الجـدلي يمكـن أن تكون قياسـا، كمـا يمكـن أن تكون اسـتقراءا، غير أن القياس أشـدُّ إلزاما لقربه إلى العقل، والاسـتقراء أشـدُّ إقناعا لقربه إلى الحس. وأما مادة الجدل ومبادؤه فهي بعض أقسـام المسـلَّمات بمعناها العـام، فالمسـلَّمات كمـا تقدم هي إمـا معتقدات مـن النفس (الواجـب قبولها، المشـهورات، الوهميات)، وإمـا مأخوذات من الغيـر (المقبـولات، التقريريات)، وقـد أشـرنا إلى أنهـم قـد يطلقـون عـلى التقريريـات المسـلَّمات أيضـا، وهـذا هـو مرادهـم من كـون المسـلَّمات مـادة للدليـل الجـدلي، وليس المعـنى العام للمسـلَّمات الشـامل للأقسـام الخمسـة المذكـورة. وكيف كان فإن مـادة الجدل هـي كل من التقريريات والمشـهورات الحقيقيـة، فهي عند السـائل التقريريات الـتي يتسـلَّمها مـن المجيب بعـد أن يُلزِمه بها، مشـهورة كانت أو غير مشـهورة، وهـي عند المجيـب المشـهورات الحقيقية.

ولا يخـفى مـا للدليل الجدلي من فائـدة متمثِّلة في إلزام المبطلين والمشـككين، والتغلُّـب عليهـم أمـام الجمهور، والدفـاع عن العقائـد الحقَّة، إضافـة إلى إقناع

المتعلِّمين من أهل التحصيل القاصرين عن صناعة البرهان، أو أولئك الذين لم يصلوا إلى موضعه بعد.

الدليل الخطابي

الخطابة هي دليل يتمكَّن المستدل به من إقناع الجمهور بأمر يُراد لهم ما أمكن التصديق به. فالغرض من الدليل الخطابي هو إقناع المخاطبين ودفعهم إلى ترتيب الأثر العملي في القضايا الجزئية، الأمر الذي لا يتطلب أكثر من تحقيق الظن الغالب عندهم، ولهذا فإن صورة الدليل الخطابي يمكن أن تكون قياسا، كما يمكن أن تكون استقراءا وتمثيلا. وكذا الحال في مادته ومبادئه كالمظنونات والمقبولات من المسلَّمات، حقا كانت أم باطلا، فإنها قضايا تؤدي إلى إقناع الجمهور بإيجاد الظن بمفادها في أنفسهم.

ثم إن الخطابة لما كانت أكثر تأثيرا في نفوس العامة وأسرع وقعا من البرهان والجدل، كان الدليل الخطابي أنفع وأكثر فائدة في إقناع الجمهور، من هنا استعين به في الدعوة إلى العقائد الجزئية الدينية والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تتعلَّق بحياة الناس ومصالحهم المدنية وإدارة شؤونهم.

الدليل الشعري

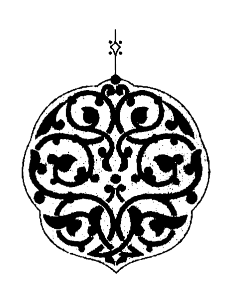
الشعر هو دليل يتمكَّن المستدل به من التأثير في نفس المخاطب تجاه قضية ما قبضا وبسطا، تنفيرا وجذبا. فالغرض من الدليل الشعري إيقاع تخيُّلات في نفس الجمهور، تصير بدورها مبادئ لانفعالات نفسانية مطلوبة تجاه قضية ما.

ومن هنا يتضح أن مواد الشعر ومبادءه هي المقدمات المخيِّلة من حيث هي مخيِّلة، إذ لا يهم فيها صادقة كانت أم كاذبة، مصدَّقا بها أم غير مصدَّق

بهـا. وبالجملـة فـلا اعتبـار في مـواد الدليـل الشـعري إلا للتخييل، لمـا فيه من محـاكاة تـؤدي إلى تأثر النفس وتفاعلها نفورا وانشـراحا، فالمحـاكاة تجري مجرى التصديـق، إذ التصديـق يوجـب إذعان النفس وتسـليمها، وهـذه توجب نوعا من التأثيـر في النفس.

وعـلى هـذا فـإن كل قضيـة تـؤدي إلى تأثُّـر النفس بهـا وتفاعلهـا معها هي مـادة للشـعر، لمـا فيها مـن المحاكاة، ولا يخـفى الدور المهـم الذي يلعبـه في هذا السـياق الـوزن والقافيـة والموسـيقى في زيادة التأثيـر على النفـس، فهذه علاوة عـلى الكلمـات محاكاة أيضا، مـن هنا وجدت الأدلة الشـعرية مجالها الواسـع في الآداب والفنـون الجميلـة، المقرونة غالبـا بالصور والأنغام الموسـيقية.

تتضـح مما تقدم فائدة الشـعر المتمثِّلـة في إثارة وتحريك مشـاعر الناس تجاه أمـر وقضيـة معيَّنـة، تنفيـرا عنهـا أو ترغيبا بهـا، فيفيد الشـعر تعظـيم أمر ما في نفـوس عامـة النـاس أو تحقيـره عندهم، تسـهيله أو تهويلـه، لتُقـدِم بعد ذلك النفـس عليـه أو تُحجِم عنه.



الفصل الرابع:
الدليل المغالطي (السفسطائي)

يُعدُّ بحث المغالطات ـ من الناحية التطبيقية العملية المرتبطة بالحياة الاجتماعية ـ من أهم أبواب المنطق، فهي أمر شائع يعمُّ الابتلاء به بين الناس في حياتهم اليومية دون أن يلتفتوا إليه أو يشعروا به، قد استغله الكثير من الخطباء ورجال الدين والسياسة في الترويج لمشاريعهم الايديولوجية والسياسية وخداع الناس على مر التاريخ، وما زاد الطين بِلة في الآونة الأخيرة اتساع رقعة رواجه وقوة تأثيره على الرأي العام، مع تطور أدوات الإعلام ووسائل التواصل المتنوعة، وانتشارها في كل زاوية ومكان بنحو هائل غير مسبوق.

وإذا ما توخينا الدقة فإن صناعة المغالطة مهمة في بعدين أساسيين من حياة الإنسان، **الأول** هو البعد العلمي الفكري، **والثاني** هو البعد الاجتماعي الذي أشرنا إليه، فمع أن أرسطو قد وضع أركان علم المنطق وشيَّد بُنيانه كاشفا الستار عن قواعد التفكير الصحيح، مصرِّحا كما سيأتي بأن صناعة البرهان

هي الغاية الأولى من التأسيس، بيد أن ذلك لا يعني انحصار الفائدة العلمية الفكرية في هذه الصناعة، إذ لا يخفى ما للاطلاع على المغالطات العلمية والفلسفية والتمرُّس على الكشف عنها من تتميم للفائدة العلمية لصناعة البرهان، بل لعل أغاليط السفسطائيين المعرفية والفلسفية التي جرَّت وراءها فوضى وبلبلة فكرية ألقت بظلالها على الحياة الاجتماعية لليونانيين آنذاك، كانت الدافع الأول والسبب في ردَّة فعل المعلم الأول وتأسيسه لعلم المنطق.

هذا ولأهمية صناعة المغالطة في البعد الاجتماعي من حياة الإنسان ـ فإنها بدأت تظهر في الأوساط الفكرية كمنطق مستقل تحت عناوين تشير إلى ضرورتها وفائدتها العملية الاجتماعية، كالتعبير عنها بـ «المنطق العملي» أو «المنطق التطبيقي غير الصوري» أو «المنطق النقدي» ، فإن هذا النوع من المنطق ـ وهو صناعة المغالطة والدليل المغالطي ـ معنيٌّ بتحليل ونقد الحجج التي ترد في سياق الحوارات اليومية أو ما ينقله الإعلام من خطابات وجدل في ميادين شتى، اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية وغيرها، فإن الغاية المتوخاة من هذا النوع من المنطق هي تفكيك تلك الحجج وتحليلها، ثم الكشف عن الخلل الذي يكتنفها، إذ يغلب على هذه الحجج، في أي سياق ظهرت: حوار أو مناظرة أو خطاب، أن تكون مغلَّفة بأغلفة لغوية بيانية جذَّابة وانفعالية نفسية مثيرة، تُخفي في طيَّاتها الكثير من الأفكار الثقافية والاجتماعية، المؤثرة في بعض الأحيان على مصير مجتمعات بأسرها.

تعريف المغالطة والغرض منها

المغالطة هي قياس مؤلَّف من قضايا مشبِّهات، فالقياس هو صورة

المغالطة، والقضايا المشبِّهات هي مادتها. هذا وللدليل المغالطي اصطلاح آخر هو (السفسطة)، وهي كلمة معرَّبة من اليونانية أصلها «سوفسطيا» التي تعني (الحكمة المموَّهة)، فالمغالطة هنا (حكمة) لشبه موادها بالبرهانيات، بيد أنها (مموَّهة) لمخالفتها للواقع.

على أنه من المهم الإشارة إلى أن البعض يخص المغالطة باصطلاح (السفسطة)[1] إذا كانت موادها شبيهة بالبرهانيات، أي اليقينيات الواجبة القبول، بيد أنها قد تكون شبيهة بالمشهورات، فيطلقون على المشبِّهات هنا (مشاغبات)، ويُسمُّون الدليل المؤلَّف منها الدليل المشاغبي أو المشاغبة. وكيف كان في كلا الحالين يكون الدليل مغالطة ومادته المشبِّهات.

ثم إن الغرض إجمالا من المغالطة ـ في حال وقعت عن قصد ـ هو الإغواء والتضليل أو الامتحان، وسيأتي تفصيله.

أهمية دراسة المغالطة

قد تقدمت الإشارة إلى أهمية الاطلاع على صناعة المغالطة والتمرُّس عليها في البعدين العلمي والاجتماعي من حياة الإنسان، وزيادة في البيان هنا نضيف:

إن هدف الإنسان العاقل من دراسة علم المنطق هو تعلم قواعد التفكير الصحيح، صناعة البرهان منها على وجه التحديد، فقد تبيَّن في صناعة البرهان أنه لا سبيل إلى إدراك الحقيقة بنحو موضوعي إلا العلم البرهاني، ومن

---

(١) موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، فريد جبر، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م / ص٨٧٩.

هنا أشار المعلم الأول إلى أولوية البرهان، وأوضح أنه الهدف الأساسي من تأسيس علم المنطق ومن ثم تعلُّمه، فقال في مقدمة كتاب القياس: «إن أول ما ينبغي أن نذكر هو الشيء الذي فحصنا عنه ههنا، والغرض الذي إليه قصدنا، فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان وغرضنا العلم البرهاني»، فالبرهان هو زبدة القواعد المنطقية والغاية المنشودة منها، وما يتقدمه من أبحاث في معرفة الحد والقضية والقياس وغيرها ليست مقصودة بالذات وإنما تُطلب بتبع البرهان لأجله، فما هي في الحقيقة سوى مقدمات له يتوقف فهمه وإتقان العمل به عليها.

ثم إنه من الطبيعي ـ في سياق الحديث عن الأهم والأولى من الأبحاث المنطقية ـ أن تأتي صناعة المغالطة في المرتبة الثانية بعد البرهان، فالبرهان وإن كان سبيل المتعلم والباحث عن الحقيقة إلى إدراكها بنحو موضوعي برهاني، بيد أن ذلك لا يعني سلاسة هذا السبيل وخلوه من العقبات التي قد تحرف سالكيه وتذهب بهم بعيدا عن مبتغاهم، فكان لابُدَّ للمتعلم من صناعة أخرى يتقن من خلالها الاحتراز عن الوقوع في الخطأ والتنبُّه لمواطن الزلل، ومن هنا أمكن توصيف صناعة البرهان بالعلاج والمغالطة بالوقاية. ثم قد تبيَّن أيضا أن المغالطة قد تكون مشاغبة، فلا يقتصر نفع الإلمام بها على الجانب العلمي من حياة الإنسان وإنما يعمُّ الجانب الاجتماعي أيضا، وكيف كان فقد حازت هي الأخرى من الصناعات المنطقية على اهتمام المعلم الأول والعديد من كبار المناطقة الذين اقتصروا في بعض مؤلفاتهم المنطقية عليها بعد البرهان في كتابه التنبيهات والإشارات دون التعرُّض لبقية الصناعات، وكيف كان فإن لدراسة المغالطة بصورة عامة فائدتان:

i. فرديـة: تتجـلى في تقوية المناعـة الذاتية وتحصين النفـس من الوقوع في الغلـط، وهـذه الفائـدة مهمـة لـكل فـرد عـلى المسـتويين العلمي الفكـري والاجتماعـي، فالتعـرف عـلى مواضـع الغلط في الاسـتدلال البرهـاني يحـول دون الوصـول إلى نتائـج خاطئـة في بنـاء الإنسـان منظومتـه المعرفيـة والفكريـة، كمـا أن التعرف عـلى أسـاليب التمويه والخـداع المتنوعـة تصـون الإنسـان وتحفظـه مـن الوقـوع في شِـراك المغالطـين ـ سفسـطائيين ومشـاغبين ـ والغـرق في مسـتنقع تياراتهم المنحرفـة فكريـا وسياسـيا واجتماعيا.

ii. اجتماعيـة: تتجلى في صـون المجتمع وتحصينه من الشـبهات المعرفية والآراء الباطلـة، وذلك من خلال تفنيدها وردِّها بالكشـف عن مواضع الخلـل فيها، وتنبيه الناس وتحذيرهم من السـقوط ضحايا لمشـاغبات أصحاب المصالح السياسـية والأيديولوجيات المنحرفة.

أنواع المغالطة

يتحقـق الدليل المغالطي بأحد نحوين: غلط وتغليـط، والفرق بينهما واضح، فـالأول يقع سـهوا من غير عمد، أي أن المسـتدل لا يقصد القيـام بالمغالطة حين الاسـتدلال ـ لنفسـه أو لغيـره ـ وإنمـا يقـع فيهـا من غيـر قصد، وفي هـذا النحو مـن المغالطة يمكن رصد الأسـباب التالية المؤدية لحصـول الغلط في الحكم على قضية ما إثباتـا أو نفيا:

١ـ الجهـل بقواعـد التفكيـر الصحيـح. ولهـذا النـوع مـن الجهـل مناشئ متعـددة، فقـد يكون ناتجا عن كسـل المسـتدل وتقاعسـه عـن تعلم

تلك القواعد، أو ربما كان المستدل من أهل الجد والمثابرة بيد أنه لا يصدق من الأساس بوجود قواعد للتفكير، أو أنه يرى عدم الحاجة إليها بدعوى بداهتها ووضوحها أو عدم موضوعيتها مثلا، والاحتمال الأخير الأقوى في هذا النوع من الأشخاص هو عدم الرغبة في مخالفة العقل الجمعي بمشهوراته ومقبولاته المأنوسة لديهم.

٢ـ ضعف التمييز وغلبة الوهم، لضعف قوة الذكاء عند المستدل، أو الاعتياد على التربية التلقينية وعدم التدرب على الممارسة المنطقية.

٣ـ الغفلة وقلة الانتباه نتيجة التسرع في الأحكام.

٤ـ التعصُّب وانعدام الموضوعية مع علم المستدل بقواعد التفكير الصحيح، إذ البعض يدأب على التصديق بما يحب التصديق به من مشهورات مأنوسة لديه، فإن هذا النوع من الأشخاص يعتقد ويحكم أولا، ثم يحاول في رتبة ثانية الاستدلال على معتقداته وأحكامه المسبقة، غافلا في طريق إثباتها عن قواعد التفكير، فهو ـ بعبارة أخرى ـ يشعر ثم يستدل، وهذا لا شك أشنع ممن جَهِل من الأساس بتلك القواعد تحت وطأة المشهورات.

٥ـ التقليد الأعمى للأكابر مع علم المستدل بقواعد التفكير الصحيح، فالبعض يضع ثقته الكاملة بأكابر قومه وطائفته أو مذهبه ودينه أو تياره وحزبه السياسي، ويقبل كل ما يُملونه عليه بلا تمحيص، فيقع في استدلاله بالغلط دون أن يشعر أو يلتفت.

وأما النوع الثاني من المغالطة ـ وهو التغليط ـ فإنه يقع عمدا، وللمستدل غايتان من التغليط: إحداهما محمودة، يريد بها المستدل امتحان مخاطبه،

فيلجأ إلى ما يُسمَّى (الأقيسة الامتحانية). والأخرى غير محمودة، يريد بها المستدل تضليل مخاطبه، بيان ذلك:

إن التغليط العمدي قد يكون لأغراض ممدوحة عند العقلاء، كالتغليط الامتحاني الذي يقوم به المعلم بهدف الاطلاع على مستوى إلمام تلاميذه بالمسألة العلمية واختبار مهارتهم في الانتباه إلى ما ليس بصحيح فيها، وقد يكون لأغراض مذمومة، وهذه ليست على سوية واحدة، فمنها ما هو مذموم غير شرير كالسمعة والرياء وحب الظهور مما قد يدفع المستدل إلى التغليط، لا يبتغي وراء هذه الأمور شيئا آخر، وهذا ربما كان حال السفسطائيين الأوائل في اليونان الذين وصفهم أرسطو قائلا: «إن هؤلاء يحبون أن يُعرفوا بأنهم حكماء أكثر من أن يكونوا حكماء، ولا يُعرفون بذلك»[1]، ومن المذمومة ما هو مذموم شرير، ككسب الرأي لتحقيق المصالح الآيديولوجية والسياسية الذي يدفع الكثير من رجال الدين والسياسة ومؤسسات الإعلام التابعة لهم إلى التغليط، تضليلا للرأي العام وسوقه إلى المكان الذي يريده المستدل، أو تبريرا لأفكار ورؤى ومواقف وسلوكيات اجتماعية صدرت من المستدل.

أقسام المغالطات

إن أقسام المغالطات ـ بنوعيها الغلط والتغليط[2] ـ من أهم مسائل وفصول هذا الباب، وبالعودة إلى التعليم الأول نجد أن أرسطو قد قسَّم المغالطة ابتداءا إلى قسمين رئيسيين: لفظية وغير لفظية، ثم بعد ذلك فرَّع على هذين

---

(١) أرسطوطاليس، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس.

(٢) فالأقسام مشتركة بينهما ولا فرق بينهما في هذه الأقسام.

القسمين أقساما أخرى قد نسج المتأخرون عنه في التقسيم على منواله، وإن خالفه بعضهم في البيان التفصيلي، إلى أن جاء المحقق الطوسي معتمدا في تقسيم المغالطة أسلوبا آخر مغايرا للأسلوب التقليدي المشهور والموروث عن التعليم الأول، وذلك حيث بدأ بتقسيم المغالطة إلى ذاتية وعرضية، وهو ما سنعتمده تقسيما رئيسيا للمغالطة في هذا الكتاب أيضا، بيد أننا سنخالف الطوسي في الأقسام المتفرعة على المغالطة الذاتية، مبتكرين تقسيما جديدا لها كما سيتضح لاحقا. ثم إننا سنوسِّع هذا الباب المهم من المنطق بتطعيمه بالكثير من الشواهد العملية النافعة التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية، مستفيدين الكثير من هذه الشواهد ـ لا سيما المتعلق منها بالمغالطة العرضية ـ من بعض الكتب المعاصرة القيِّمة ككتاب "المغالطات المنطقية" للدكتور عادل مصطفى، وكتاب "لتفكير المستقيم والتفكير الأعوج" لروبرت ثاولس، وكتاب "المنطق التطبيقي" لعلي أصغر خندان، مع إضافة عناوين جديدة أدخلها المحققون المعاصرون على أشكال المغالطات، بعد إدراجها تحت عناوينها الأصلية في المنطق الأرسطي وبحسب التقسيم الذي اعتمدناه هنا.

على أنه من المناسب بداية ـ وقبل الخوض في بيان الأقسام وأمثلتها ـ الإشارة إلى الوجوه التي تمتاز به طريقة التقسيم التي اعتمدناها وما ابتكرناه فيها من جديد على الطريقة التقليدية:

١ـ الانسجام مع أبواب المنطق، فالمغالطة هي انحراف عن القواعد المنطقية، والطريقة التي اعتمدناها في التقسيم قامت على أساس هذه القواعد المشتملة على القوانين الصورية والمادية لكل من التصور والتصديق، لا على أساس الألفاظ والمعاني كما فعل مشهور

المناطقة تبعا لأرسطو، وبذلك أصبح باب المغالطة أكثر انسجاما مع ما قبله من أبواب.

٢ـ دمج كل العناوين والأقسام الفرعية للمغالطات التي أوردها المناطقة المتقدمون في الموضع المناسب لها من التقسيم الجديد لتأخذ مكانها الطبيعي، وتغدو أكثر اتساقا مع غيرها من ذي قبل.

٣ـ إضافة عناوين وأقسام فرعية أخرى إلى العناوين والأقسام الموجودة في المنطق التقليدي.

٤ـ الاعتماد على شواهد عصرية جديدة منتزعة من حياة الناس اليومية، واستبعاد الشواهد القديمة غير المأنوسة لديهم، الأمر الذي جعلها أكثر عملانية وجاذبية، وهو ما استفدناه من بعض كتب المنطق المعاصرة كما أشرنا.

٥ـ توسيع الفصل المتعلق بالمغالطة العرضية بنحو غير مسبوق في كتب المنطق التقليدية، وذلك لأهميته البالغة، فقد تبيَّن من خلال تتبع هذا الباب ـ وهو ما سيتضح للقارئ الكريم ـ أن المغالطة العرضية تُمثِّل في الحقيقة المساحة الأوسع من المغالطات التي يبتلي بها الناس في حياتهم اليومية، والتي ينذُرُ أن يسلم من الوقوع فيها أحد. هذا والفضل في الكشف عن الكثير من هذه العناوين والأقسام المتفرعة على المغالطة العرضية وشواهدها العديدة يعود بالدرجة الأولى إلى علماء النفس والاجتماع المعاصرين، والأرجح أن مؤلفي كتب المنطق المعاصرة قد اعتمدوا في هذا المجال على هؤلاء العلماء من أمثال وليم جيمس وروبرت ثالوث وغيرهم.

وكيف كان فلنرجع إلى استعراض العناوين والأقسام الأصلية والفرعية لصناعة المغالطة بناءا على الطريقة التي اعتمدناها في التقسيم، مع الإشارة الموجزة لبعض شواهدها:

المغالطات الذاتية

هي المغالطات الناتجة عن الخلل في تطبيق القوانين المنطقية للتفكير الصحيح تصورا وتصديقا، على المستويين الصوري والمادي في كل منهما، فهي بذلك تنقسم إلى أربعة أقسام:

▪ الأول: المغالطات الناتجة عن الخلل في القوانين الصورية للتصور

فالخلل في هذه المغالطات يقع في صورة التعريف، من جهة تماميته ونقصانه أو ترتيب أجزائه، وله ثلاث صور:

١ـ تقديم الأخص على الأعم، كما في تعريف الخمر بـ (مسكر شراب).

٢ـ جعل الحد الناقص مكان الحد التام، كما في تعريف الإنسان بـ (جسم ناطق).

٣ـ جعل الرسم الناقص مكان الرسم التام، كما في تعريف النبيذ بـ (شراب أحمر).

▪ الثاني: المغالطات الناتجة عن الخلل في القوانين المادية للتصور

والخلل في هذه المغالطات يحصل في الأجزاء المادية المأخوذة في التعريف، وله صور كثيرة:

١ـ التعريف الدوري:

والخلل في هذا التعريف يقع بأنحاء مختلفة:

i. تعريف الشيء بنفسه، كما في تعريف الوجود بـ (ما به يكون الشيء موجودا).

ii. تعريف الشيء بمرادفه، كما في تعريف الوجود بـ (الثبوت).

iii. تعريف الشيء بما يتوقف تعريفه عليه، كما في تعريف الحركة بـ (الخروج من حالة السكون)، مع أن السكون هو (عدم الحركة).

٢ـ أخذ المفهوم العرضي اللاحق مكان المفهوم الذاتي المقوِّم، وهذا يحصل عند جعل الرسم مكان الحد، فيكون الخلل في التعريف صوريا وماديا، كما في تعريف الإنسان بـ (حيوان منتصب القامة) أو (حيوان متطور بيولوجيا)، بدلا من تعريفه بـ (حيوان ناطق).

٣ـ التعريف بما هو أكثر غموضا وخفاءا، كما في تعريف الروح بـ (كائن ملكوتي).

٤ـ التعريف بالألفاظ الغامضة في حدود وقيود معانيها، كما في أغلب المفاهيم الانتزاعية الأكثر رواجا وانتشارا في حياة الناس الاجتماعية والسياسية، كالحرية والرفاهية والمصلحة وغيرها، فمع وضوح المعاني الكلية لهذه الألفاظ، بيد أن حدودها المقيدة للمعنى الكلي تختلف فيما بينها بما يوجب إبهام التصور، فمعنى الحرية مثلا هو (أن يفعل المرء ما يشاء)، غير أن قيود هذا المعنى غامضة، إذ يحتمل أن يكون في إطار الحدود المدنية، كما يحتمل أن يكون في إطار الحدود الشرعية الدينية، أو ربما كان في إطار الحدود العقلية.

٥ـ التعريف بالمشترك اللفظي، وهو على نوعين:

i. اشتراك في مادة اللفظ والمعنى المتعدد للمادة، كما في جواب من سأل عن شيء ما لا يعلمه وقيل له: (إنه عين المَلِك)، فسيبقى السائل في جهل وحيرة، أهو عين المَلِك الباصرة أم الجارية أم أنه جاسوسه؟

ii. اشتراك في هيئة اللفظ والمعنى المتعدد للهيئة، كما في تعريف الإنسان بـ (الكائن المختار)، فإن هيئة لفظ (المختار) مشتركة بين اسمي الفاعل والمفعول، فلا يُعلم إذ ذاك أهو اسم فاعل يُراد به أن الإنسان حر يفعل ما يشاء، أم أنه اسم مفعول يعني أن الإنسان تم اختياره من جهة معينة

٦ـ استعمال المبهم إعرابيا، فإنه يوجب إبهام التصور، وله صور متعددة:

i. منها مثلا (ضرب موسى عيسى)، إذ لا يُعلم من الضارب ومن المضروب، لعدم إمكان تحديد الفاعل والمفعول مع تعذُّر إثبات علامة إعراب كل منهما.

ii. ومنها أيضا (فلينفق ابنه من ماله)، إذ لا يُعلم من مال من سيكون الإنفاق، الأب أم الابن؟ لعدم تحديد مرجع الضمير.

٧ـ استعمال التورية، فإنه يوجب إبهام التصور أيضا، كمن يحمل نقوده في جيبه، غير أنه يحاول التهرُّب من الدفع بالقول: (محفظة نقودي ليست معي).

٨ـ استعمال المفردات المبهمة التي تحتمل أكثر من وجه، فإنه يوجب

إبهـام التصور أيضـا، كمن يعطي وعـدا بإنجاز عمل ما قائلا: (سـأنجز هـذا العمل قريبا أو في المسـتقبل).

٩ـ تفصيـل المركـب، أي جعـل الجملـة الواحـدة جملتـين كمـا في (المـاء أكسـجين وهيدروجـين)، فالمراد من التفصيل هنا الإشـارة إلى أن الماء مركـب من أكسـجين وهيدروجين، وهـذا قد يوجب تصـور كون الماء أكسـجين، وتصـور كونه هيدروجـين، مع أنه ليس واحـد منهما فقط، وإنما همـا معا.

١٠ـ تركيـب المفصـل، أي جعـل الجملتـين جملـة واحـدة كمـا في (أحمـد طبيـب وفنـان ماهـر)، والـذي لا غمـوض فيـه هو كـون أحمـد فنانا ماهـرا، إلا أن التركيـب يـؤدي إلى توهم أنه طبيب ماهـر أيضا، مع أنه ليـس بالضـرورة أن يكـون كذلـك في الواقع.

▪ الثالث: المغالطات الناتجة عن الخلل في القوانين الصورية للتصديق

والخلـل في هـذه المغالطات يقـع في صورة القضية أو الدليـل، وله أنحاء كثيرة أيضا:

١ـ اسـتعمال القضايـا المهملـة التي قد توهـم العموم عنـد المخاطب، كما في (المسـلمون متطرفـون)، أو مثلا (الغربيـون عنصريون).

٢ـ إدخـال السـلب على مـا دخل عليه الإيجـاب مع اختلال أحد شـروط التناقـض، كمـا في نقض الموجبـة الكلية بسـالبة كلية، فإنـه وإن كان هنـاك اختـلاف في الكيـف، بيـد أنـه لا اختـلاف في الكـم، مـع كون الاختلاف فيهما معا شـرطا من شـروط تناقض القضايا كما تقدم، وكما

في إدخال السلب على موجبة قد اختلف فيهما أحد الأمور الثمانية (الموضوع، المحمول، الزمان، المكان، الشرط، الإضافة، الكل والجزء، والقوة والفعل)، مع كون الاتحاد فيها جميعا - أي حفظ جميع عناصر القضية الذاتية والعرضية عدا الكيف والكم - شرط لتحقق التناقض بين القضايا، كما في (الإنسان ناطق) و (بعض الفرس ليس بناطق)، فإن الاختلاف في الكيف والكم وإن تحقق بين القضيتين، بيد أنه لا يؤدي إلى التناقض بينهما، لعدم اتحاد الموضوع.

٣- إيهام التناقض عبر استخدام القضية المنفصلة مانعة الجمع فقط، على أنها منفصلة حقيقية مانعة الجمع والخلو معا، فالأولى - كما تقدم - شرطيَّة منفصلة لا يجتمع طرفاها على الصدق، ولكن يمكن أن يجتمعا على الكذب، فلا تناقض بين الطرفين، أي أن لهما ثالث والأمر لا ينحصر في أحدهما، وأما الثانية فهي شرطيَّة منفصلة لا يمكن أن يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب، فلابُدَّ في طرفيها من أن يكونا متناقضين، أي لا ثالث لهما والأمر ينحصر في أحدهما، فتستعمل الأولى على أنها الثانية لإيهام أو توهم انحصار الخيارات في إثنين لا ثالث لهما، مع وجود ثالث في الحقيقة. وهذا القسم من المغالطة شائع جدا في الأوساط السياسية، كقول القائل: (إما أن تكون معي أو ضدي)، أو قول آخر: (إما أن تكون شيوعيا أو ليبراليا).

هذا وهناك ما يشبه هذا القسم من المغالطة يسمَّى **(مغالطة حصر غير الحاصر)**، ذلك حيث يقوم المدعي بتفنيد بعض فروض واحتمالات المسألة، ليثبت صحة دعواه في احتمال آخر منها، مع كون الفروض

غير حاصرة فيما تم تفنيده، كمن يبرر إصابة أحدهم بجلطة قلبية قائلا: (إن سبب إصابته بجلطة قلبية هو كثرة التدخين، فهو ليس مصابا بالسكر ولا بضغط الدم أو الدهون في الدم)، مع أن الفروض لا تنحصر في هذه، فقد يكون سبب الجلطة هو التوتر النفسي.

٤ـ عكس القضية مع الإخلال في شروط العكوس، كما في عكس الموجبة الكلية إلى موجبة كلية في العكس المستوي، كمن يعكس (كل متطرف ديني ملتح) إلى (كل ملتح متطرف ديني)، وقد تقدم أن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية، فإنه وإن قام بتبديل طرفي القضية مع إبقاء الكيف والحفاظ عليه، بيد أنه لم يحافظ على الصدق، لأن (كل ملتح متطرف ديني) ليست صادقة. وهذا القسم من المغالطة من الأمور الشائعة كثيرة الانتشار بين عوام الناس.

بهذه الصور الأربع نكون قد تعرَّضنا للخلل الذي يقع في صورة القضية وأحكامها، وأما الخلل الذي يقع في صور الدليل فهذه أنحاؤه:

٥ـ الإخلال في الشروط العامة والخاصة للقياس وقد سبق ذكرها مفصلا، ومن أشهر مواضع الإخلال الإنطلاق من التشابه والتماثل بين أمرين في وجه ما، إلى الحكم بالتماثل بينهما من كل وجه، وهذا إنما يتم في قياس عقيم من الشكل الثاني، كما في (كل متدين ملتح وكل إرهابي ملتح إذاً كل متدين إرهابي)، وكذا في (كل معارض مخالف للحكومة وكل عدو مخالف للحكومة إذاً كل معارض عدو)، ففي المثالين إخلال بأحد شروط الشكل الثاني من أشكال القياس الاقتراني الأربعة، وهو أن تختلف المقدمتان في

الكيف، فمن الممكن أن يثبت لشيئين متباينين وصف واحد، كما في المتدين والإرهابي أو المعارض والعدو، ومع ذلك لا يلزم منه كون هذين الشيئين واحدا، وقد مثَّلنا سابقا بـ (كل إنسان جسم وكل حجر جسم)، فإنه لا ينتج (كل إنسان حجر).

٦ـ الاستدلال الدوري، كما في (أحمد إنسان وكل إنسان مدخن إذن أحمد مدخن)، فهو استدلال دوريٌّ مع فرض ادعاء كون القضية الكلية (كل إنسان مدخن) ثابتة بالاستقراء التام، لأنه بناءا على ذلك يكون أحمد واحدا من الأفراد التي تم استقراؤها، فالاستدلال على كونه مدخنا قام على العلم في رتبة سابقة بكونه مدخنا.

٧ـ أخذ الاستقراء الناقص مكان التام، وهو ما يسمَّى (التعميم المتسرّع)، كما في الحكم بأن (كل مدمن عاطل عن العمل)، استنادا إلى شيوع البطالة بين الكثير من المدمنين.

٨ـ استعمال التمثيل على أنه قياس اقتراني منتج، كما في الحكم بأن (عصير العنب مسكر)، استنادا إلى اشتراكه مع الخمر المسكر في المنشأ والشكل والطعم، بزعم كون المنشأ والشكل والطعم في الخمر علة تامة للإسكار، مع أن الأمر ليس كذلك، فالتمثيل ـ كما تقدم ـ يرجع في حقيقته إلى قياس اقتراني من الشكل الأول مختل الكبرى، وحقيقة القياس هنا أن يقال: (عصير العنب مشتق من العنب وبعض المشتق من العنب مسكر إذاً عصير العنب مسكر)، والاختلال في صورة هذا القياس واضح، فحق الكبرى في الشكل الأول بناءا على الشروط الخاصة به أن تكون كلية. وإذا أردنا جعل

الكبرى كلية ليصحَّ الإنتاج من جهة الصورة كذبت الكبرى من جهة المادة، إذ ليس (كل المشتق من العنب مسكر).

٩ـ الانتقال من مماثلة العلاقة إلى علاقة المماثلة، وهو ما يسمَّى **(المغالطات التمثيلية)**، كما في الانتقال من (الله للوجود نور كالشمس للنهار نور) أو (الله نور الوجود كالشمس نور النهار) إلى (الله شمس أو كالشمس)، فالانتقال من التماثل بين علاقة الله والوجود من جهة وعلاقة الشمس والنهار من جهة أخرى، إلى التماثل بين الله والشمس، وكما في الانتقال من (الملك للوطن والشعب كالرأس للبدن) إلى (الملك كالرأس)، فلكي يبرر الحاكم سلطته على كامل شعبه يجد في علاقة الرأس والبدن ما يحقق هذه الغاية، مع عدم التماثل بين العلاقتين ليصح بعد ذلك أن يكون الملك كالرأس.

وهذا شبيه بانتقال أرباب الحكمة الإشراقية والمتعالية من التماثل بين علاقة النور القوي والضعيف من جهة وعلاقة الواجب بالممكن من جهة أخرى إلى كون الواجب كالنور ما به الامتياز والاختلاف فيهما عين ما به الاشتراك، فكما النور في جميع المراتب حقيقة واحدة والاختلاف إنما هو بالمراتب، كذا الحال في كون الواجب والممكن حقيقة واحدة هي الوجود والاختلاف في المراتب.

▪ الرابع: المغالطات الناتجة عن الخلل في القوانين المادية للتصديق

والخلل في هذه المغالطات يقع في مواد مقدمات الدليل، ولعل هذا القسم من المغالطات هو الأهم لأنه الأكثر انتشارا بين الناس والأخفى في ذات

الوقت، فيصعب على غير الخبير الكشف عنه، وله عدة صور رئيسية يتفرَّع على بعضها صور أخرى:

١ـ سوء اعتبار الحمل: كالذي يحصل في نسيان قيد من قيود الموضوع أو إهماله، كما في (كل موجود مخلوق)، مع أن الصحيح هو (كل موجود حادث مخلوق)، وليس كل موجود على الإطلاق، وكما في (كل حاكم ظالم)، والصحيح أن يقال: (كل حاكم مستبد ظالم).

٢ـ المصادرة على المطلوب: وهذه تتحقق بأحد نحوين: فإما أن تؤخذ النتيجة ذاتها في المقدمات، أو يؤخذ في المقدمات ما يستلزم النتيجة من مقدمة ليست بيِّنة ولا مبيَّنة، ومثال الأول: (تهريب المخدرات خلاف القانون وكل خلاف القانون غير مشروع إذاً تهريب المخدرات غير مشروع)، فالخلل في الكبرى كما هو واضح، لكون الحد الأوسط هو نفسه الأكبر. ومثال الثاني: (أحمد معارض سياسي وكل معارض سياسي شريف إذن أحمد شريف)، فالخلل أيضا في الكبرى، لكونها غير بيِّنة ولا مبيَّنة، فهي مصادرة على المطلوب.

٣ـ جمع المسائل في مسألة واحدة: ومثاله سؤال السائل: (هل أحمد مؤمن وكفؤ؟)، وحق السؤال هنا أن يكون سؤالين: (هل أحمد مؤمن؟)، و(هل أحمد كفؤ؟)، وذلك لاحتمال تباينهما في الحكم.

٤ـ أخذ ما ليس بعلة علة: قد تقدم في صناعة البرهان أنه لا بُدَّ في القياس البرهاني من علاقة تلازم طبيعية واقعية بين الحدِّ الأوسط والنتيجة، وأشير إلى أن علاقة التلازم هذه منحصرة في محور العليَّة، فكان لا بُدَّ للحدِّ الأوسط في الواقع إما أن يكون علة للنتيجة،

أو معلولا لها، أو أن يكون هو والنتيجة معلولين لعلة واحدة، فإن علاقته بالنتيجة في الحالات الثلاث تكون واقعية ثبوتية، وفي أول هذه الحالات يكون البرهان لِمِّيًا وفيه تقع هذه الصورة من صور المغالطة في مواد مقدمات الدليل، فإنه إذا أُخذ ما ليس في الواقع علة للنتيجة على أنه علة وقعت المغالطة، وهذا إنما يحصل على أحد أنحاء ثلاثة:

i. **أخذ السبب المزيَّف مكان العلة والسبب الحقيقي**، وهذا بدوره على أنحاء أيضا:

الأول: أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات: أي أخذ ما ليس موضوعا للحكم علة للحكم ـ كعارضه أو معروضه ـ لاقترانه بالموضوع.

فهذا النحو مندرج تحت هذا القسم، وليس قسيما له كما فعل مشهور المناطقة في كتب المنطق التقليدية بجعلهم إياه قسيما، ومثاله قول القائل: (الزنوج الأمريكيون عدوانيون)، مع أنهم إن كانوا كذلك فليس الأمر لزنجيتهم ولونهم الأسود، وإلا لكان كل زنجي عدوانيا، بل إن الأمر راجع لظروف القهر والاضطهاد التي يعيشها الأكثرية منهم، فهو أمر أجنبي عن لون بشرتهم جعل منهم أناسا عدوانيين، وليس للون البشرة أي تأثير على سلوكهم. على أن المثال المذكور مصداق لقسم آخر من المغالطة وهو القضية المهملة التي توهم العموم.

ثم من المناسب هنا التنبيه إلى أن هذا النحو من المغالطة يظهر

بشكل كبير عبر تجاهل أصل الموضوع وما ينبغي إثباته، ثم الاستدلال على شيء آخر مرتبط بالمطلوب صحيح في نفسه، فإن هذا الآخر وإن كان صحيحا بيد أن المستدل يُغفل المطلوب ويحيد عنه ليُثبت غيره موهما بذلك صحة المطلوب. وهذا النحو من المغالطات ـ على شيوعه ـ يصعب اكتشافه، كمن يضع برنامجا لمكافحة الفقر، ثم يأخذ في إثبات أهميته البالغة في رفع معاناة الشعب في جانب آخر، متغافلا عن أصل الموضوع وهو الفقر ومكافحته، فكون البرنامج مهمًّا في رفع معاناة الناس في بعض جوانب حياتهم لا يعني إطلاقا فعالية البرنامج ونجاحه في مكافحة الفقر. وقس على هذا سائر البرامج المعدَّة للدفاع والأمن والصحة والتعليم وغيرها من البرامج التي تعالج قضايا حياتية ـ اجتماعية واقتصادية وسياسية ـ للناس، فإن هذه البرامج ستكتسب أهميتها من تلك القضايا، غير أن ذلك لا يعني صحة البرامج في الجوانب المعنيَّة بحلها.

الثاني: تسرية حكم الكل إلى الجزء أو العكس: هذا أيضا من أخذ السبب المزيَّف مكان العلة والسبب الحقيقي، إذ لا تلازم بين ثبوت حكم ما للكل وثبوته للجزء، لتصح حينئذ سراية الحكم من أحدهما إلى الآخر، وأمثلته لا تحصى كثرة، كما في الانتقال من (فريق ليفربول أفضل فريق في العالم) إلى (كل لاعب في فريق ليفربول أفضل لاعب في العالم)، أو العكس كما في الانتقال من (لاعب ليفربول "محمد صلاح" أفضل

لاعب في العالم) إلى (فريق ليفربول أفضل فريق في العالم).

وكذا ـ في الانتقال وتسرية حكم الجزء إلى الكل ـ قولنا: (كل من الثلاثة والواحد فردٌ، فالأربعة وهي مجموعهما فردٌ كذلك)، أو (كل من الصوديوم والكلور سامٌّ، إذاً الملح المتكوِّن منهما سامٌّ أيضا).

تنبيه هام: إن هذا النحو من أنحاء أخذ السبب المزيَّف مكان العلة والسبب الحقيقي إنما يكون في الصفات النسبية غير المطلقة، كالمساحات والأحجام والأوزان والأثمان وغيرها، فلا مجال في هذه الصفات لتسرية حكم الكل إلى أجزائه أو العكس، أي أن الجزء لا يتصف بالصفة النسبية الثابتة للكل وكذا العكس، كما في (هذا الجسم ثقيل، إذاً كل جزء منه ثقيل أيضا)، وكما في (هذا المنزل غالي الثمن، فكل جزء منه كذلك غالي الثمن). ولا يخفى أن هذا في الصفات النسبية يمكن أن يصح العكس إذا كانت الصفة تشير إلى الحد الأعلى مساحة وحجما ووزنا وثمنا، فإذا كان الجزء كبيرا فإن الكل كبير أيضا، وإذا كان الجزء ثقيلا فإن الكل ثقيل أيضا، وإذا كان الجزء غال فإن الكل غال أيضا. وأما الصفة النسبية التي تشير إلى الحد الأدنى فلا يصح العكس فيها، فإذا كان الجزء صغيرا فليس بالضرورة أن يكون الكل صغيرا أيضا.

ومن قبيل الصفات النسبية صفة المركب الذي يكون شيئا آخر وراء أجزائه كالسيارة، فإن المركب سيارة وليست العجلة، ولا

أي جـزء آخـر مـن المركب سـيارة. وأمـا في الصفـات المطلقة، فتسـرية حكم الـكل إلى أجزائـه أو العكس تتحقـق دون أي محـذور، كمـا في الألـوان، فالجسـم الأزرق اللون يصـدق عليه وعـلى كل جـزء جزء مـن أجزائه أنـه أزرق، وكذا الأنـواع، فإن كلا مـن الذهـب والفضـة يصـدق - في قطعة ذهـب أو فضة - عـلى الـكل وعـلى كل جزء جـزء من هـذا الكل.

الثالث: الاعتدال أو الحل الوسـط: وهي مغالطة شـائعة في الوسط السـياسي، حيـث يتوهم الكثير مـن الناس أن كل مـا هو واقع بـين حزبين أو طرفين فهو المعتدل الأفضـل، كمن يقول: (ليس الحق مع اليسـار ولا مع الإسـلاميين، بل مع اليسـار الإسلامي)، أو (ليـس الحـق مع الموالاة أو المعارضة، بل مع المسـتقلين).

الرابـع: الدليل أعم مـن المدعى: أي اسـتنتاج نتيجة من مقدمات أعـم منهـا، كما في الانتقـال من (أحمـد عـربي) إلى (إذن أحمد مصـري)، ومـن الواضـح أن كـون أحمـد عربيـا لا يقتضـي أن يكـون مصريا.

الخامـس: الدليـل أخـص مـن المدعـى: أي اسـتنتاج نتيجـة من مقدمـات أخـص منهـا، ومثالـه عكـس المثـال السـابق، أي الانتقـال من (ليس أحمـد مصريا) إلى (إذن ليس أحمد عربي)، ومـن الواضـح أن عـدم كون أحمد مصريـا لا يسـتلزم نفي كونه عربيـا، وكما في الانتقال من (العراقيـون كرماء) إلى (إذن العرب كرمـاء)، فكـرم العراقيين لا يقتضـي اتصاف العـرب بالكرم.

السادس: سببية المتقدم للمتأخر: أي جعل شيء متأخر معلولا لشيء متقدم عليه، وليس كل ما جاء بعد شيء ما فهو معلول لذلك الشيء، كما في قول القائل: (عندما جاءت حكومة اليمين المحافظ تطور الاقتصاد)، مع احتمال أن يكون سبب تطوره هو خطط الحكومة السابقة. وكما في الاعتقاد بسببية الكثير من الخرافات لتحسن الصحة ووفرة المال، كرجل يذهب إلى طبيب يعطيه دواءا لا يشفى به، ثم يزور بعد مدة قليلة دجالا يعطيه تعويذة فيشفى، فيتوهم ذاك الرجل أن تعويذة الدجال قد شفته، مع قوة احتمال التأثر المتأخر بدواء الطبيب، وإن لم يكن تأثير الإيحاء والتلقين بجدوى التعويذة من الناحية النفسية مستبعدا، ولوجود مثل هذا الأثر النفسي على الصحة قد استغل الكثير من الدجالين والمشعوذين هذه المغالطة في الترويج لبضاعتهم.

السابع: سببية أحد المتزامنين للآخر: أي جعل أحد أمرين سببا للآخر لحدوثهما في زمن واحد، كما في توهم سببية ضوء النار لدفء الغرفة، مع أن السبب الحقيقي للدفء هو النار نفسها لا ضوءها، وكما في تطور ألمانيا النازية الموهم بأن الاستبداد سببه، مع أن السبب الحقيقي هو دقة النظام والروح الوطنية وليس الاستبداد.

الثامن: الاحتكام إلى السلطة: أي الاستناد إلى آراء الأكابر والثقات كدليل علمي أو برهاني تبريرا للاعتقاد بأمر ما،

وهـذا أيضـا مـن المغالطـات الاجتماعيـة الشـائعة جـدا بين عـوام النـاس، فيعتبر المسـتدل رأي بعض الرمـوز ـ اجتماعية أو دينيـة أو سياسـية ـ دليـلا وحجة على إيمانـه بأمر معين، مع أن مجـرَّد الـرأي ـ كحد أوسـط في القيـاس ـ ليس علـة ثبوتية واقعيـة للنتيجـة، وإنمـا هـو علـة إثباتيـة للتصديق بهـا ليس إلا.

ii. أخـذ جزء السـبب على أنه السـبب التام الوحيـد: وهذا النحو هـو دأب من يريـد التملُّص من المسـؤولية ووضعها على عاتق غيـره كأكثر أصحـاب نظرية المؤامرة، كما في (الغرب هو سـبب تخلفنا)، فالاسـتعمار الغربي للعديد من مناطـق العالم وإن كان جـزء السـبب في تخلُّفهـا ولكنـه ليس السـبب التـام والوحيد، لوجـود أسـباب أخرى أو أجـزاء أخـرى تشـكِّل بمجموعها مع الاستعمار السبب في التخلُّف، كالاسـتبداد، والثقافات والأفكار البالية، والعادات والأعـراف المتخلِّفة.

iii. أخذ المسـبب مكان السـبب: كما في قـول القائـل: (الإدمان هو سـبب البطالـة)، مع أن العكـس هو الصحيـح، فالبطالة هي في الواقع سـبب الإدمـان. ومن هذا النحو توهم أن امتلاك السـلاح هو سـبب انتشـار الجرائم، مع أن انتشـار الجرائم هو السـبب في خـوف النـاس، الذي بـدوره يدفعهـم إلى تملُّك السـلاح حماية لأنفسهم وذويهم.

قـد تقـدم أن المغالطات الذاتيـة هي المغالطـات المتعلقة بالقوانـين المنطقية للتفكيـر الصحيـح، فهي ناتجة عن خلل مباشـر في تطبيق تلـك القوانين، وهذا مـا لا وجـود له في المغالطات العرضية، إذ لا علاقة مباشـرة لهذه بقوانين المنطق، وإنمـا هي عبارة عن أسـاليب من خارج الاسـتدلال، لا تخضـع لضابطة أخلاقية أو قيميَّـة، يتلاعـب مـن خلالهـا المسـتدل بنفسـية الطـرف الآخـر مسـتعملا مـا يتسـنى لـه من أسـاليب لخداعـه والاحتيـال عليـه، وإلى هـذا الصنف من المغالطـات يشـير أفلاطـون في محـاورة جورجيـاس مـن خـلال بعـض أمثلته حيـث يقـول: «في جـدال حـول الغذاء يـدور أمـام جمهور مـن الأطفـال، فإن الحلـواني كفيـل بـأن يهـزم الطبيـب، وفي جدال أمـام جمهور مـن الكبـار، فإن سياسـيا تسـلح بالقـدرة الخطابيـة وحيـل الإقناع كفيـل بأن يهـزم أي مهندس أو عسـكري حـتى لو كان موضـوع الجدال هو مـن تخصص هذيـن الأخيرين، وليكـن تشـييد الحصون أو الثغـور! إن دغدغة عواطف الجمهور ورغباته لأشـد إقناعا مـن أي احتـكام إلى العقل»[1].

ثم إن للمغالطـات العرضيـة مصاديق وأقسـام فرعية كثيرة جـدا، تمثل أغلب أنـواع المغالطـات اليوميـة التي قلَّمـا يخلو منها بيـان، قد توسـعت كتب المنطق الحديثـة في بحثهـا وتفصيلها بنحو غير مسـبوق في كتب المنطـق التقليدية، فقد أضافـت العديـد من العناوين المسـتحدثة والشـواهد المعاصرة، الـتي وجدناها جديـرة بالنقـل، لبالغ أهميتها وشـيوع اسـتعمالها في حياتنا العمليـة اليومية، مع رعايـة جانب الاختصار وإعادة ترتيبها وتصنيفها بصورة أكثر ملائمة، فالأسـباب

(١) مصطفى، عادل، المغالطات المنطقية، ص١٤.

الرئيسية التي تقف وراء هذا الصنف من المغالطات ثلاثة[1]، إثنان منها يرجعان إلى المتكلم صاحب الدعوى، وواحد يرجع إلى المخاطب، وهذا هو الترتيب الطبيعي لأسباب المغالطة العرضية، فالمغالطة أولا من جانب المدَّعي في مقام البيان، وثانيا من جانب المخاطب في مقام نقد الدعوى، ثم ثالثا من جانب المدَّعي مرة أخرى في مقام الدفاع عن دعواه. فإليك هي تباعا:

المغالطة في مقام البيان:

إن السبب الرئيسي الذي يدفع المدَّعي هنا للجوء إلى التغليط هو تعزيز مدَّعاه أو التغطية على وجوه الخلل والنقص فيه، فبدل اتِّباع طرق الاستدلال المنطقية لإثبات الدعوى، يلجأ الكثير من الناس إلى أساليب أخرى بديلة يتوسلون بها لإقناع الطرف الآخر بدعواهم، وما يمكن إحصاؤه ـ بحسب التتبع الفعلي ـ من أساليب يندرج تحت أحد عنوانين:

▪ الأول: مغالطات تتعلق بكيفية بيان نفس الدعوى:

ولهذا العنوان أساليب متعددة، منها:

- إخفاء الحقائق: وذلك إما بالكذب والافتراء وتزييف الوقائع والإحصاءات البيانية، أو تشويه الحقائق من خلال عرضها بنحو مبتور وناقص، كعمليات السانسور التي تقوم بها الرقابة السياسية في حذف انقادات الناس للحكومة، فينقلون فقط الجانب الإيجابي دون السلبي، أو اقتطاعها من سياقها، أو حتى تحريف بعض ألفاظها ومعانيها كما حصل للكثير من الكتب السماوية.

---

(١) هناك من جعلها خمسة أقسام. راجع أصغر خندان، المنطق التطبيقي، ص٢٤١.

- التسطيح (مغالطة الوجه والكنه): وذلك من خلال جعل ما هو معقد بسيطا وساذجا وإظهاره على أنه منتهى الحقيقة، مثل القول: (الفلسفة تأملات ماورائية)، أو (نظرية داروين ما هي إلا الإنسان أصله قرد)، أو (نظرية فرويد هي: الجنس هو كل شيء في الحياة)، وهذا الأسلوب مريح للعوام وعلمائهم.
- التضخيم: وله أشكال متعددة:
  - نسبة عدد إلى تركيب عطفي: كقول من ألَّف كتابا واحدا وكتب تسع عشرة مقالة: (كتبت عشرين كتابا ومقالة)، أو قول من قتل في الحرب من عدوه جنديا واحدا وأصاب تسعة وتسعين جنديا: (قتلنا وجرحنا مائة جندي).
  - إبراز الجانب الإيجابي وإخفاء الجانب السلبي الذي ليس في صالح المدَّعي: كمن يقول: (لقد تمكنت قواتنا الباسلة من صد هجوم العدو بنجاح كبير)، دون ذكر الخسائر البشرية والمادية التي تكبَّدها هو، وكمن يقول: (السجائر الأمريكية ذات نكهة رائعة)، دون التعرُّض لأضرارها الصحية.
- التحجيم: وذلك من خلال التخفيف من البعد السلبي للموضوع بطرق متعددة، كمن يكتب على علب السجائر بخط صغير عبارة (ضار بالصحة)، وكمن يدافع عن زعيم ما معبِّرا عن فشله أوجرائمه الكبرى بالقول: (كانت له بعض الإخفاقات أو الأخطاء)، وكمن يعكس هزيمة جيشه وتقهقره قائلا: (قد قامت قواتنا المسلَّحة بإعادة تموضعها في المنطقة).

▪ الثاني: مغالطات لا تتعلق بنفس الدعوى، بل هي خدع وحيل لدفع المخاطب نحو قبول الدعوى أو منعه من نقدها:

وهذا العنوان أساليب متعددة أيضا، نذكر منها:

- مغالطة (التعجيز): وذلك من خلال خلق أجواء تشلُّ المخاطب عن طلب الدليل وتسلبه إمكانية نقد الدعوى، كمبادرة المدَّعي إلى القول: (العقل عاجز عن الحكم في مثل هذه الموضوعات)، أو (هذه مباحث فوق مقام العقل)، أو (هذا أمر لا يعلمه إلا الراسخون في العلم).
- مغالطة (إدعاء البداهة): وهي أن يزعم المدَّعي أن دعواه في غاية الوضوح والبداهة بهدف إحراج مخاطبيه ومنعهم من الاستقصاء، كأن يقول: (كل إنسان يدرك هذا)، أو (هذا لا يشك فيه عاقل).
- مغالطة (تسميم البئر): وذلك من خلال طعن المدَّعي في المخالف لدعواه، ووصفه بأوصاف سلبية تحرج مخاطبيه المخالفين للدعوى من أن يكونوا مصداقا لتلك الأوصاف، كأن يقول: (هؤلاء الزنادقة المعاندون لا يقبلون الحق)، أو (هذا قول لا يرده إلا سفسطائي).
- مغالطة (الإيقاع بالفخ): وذلك من خلال ثناء المدَّعي على الموافقين لدعواه، كأن يقول لمخاطبيه: (هذا كلام لا يخفى على أمثالكم من أهل العلم الفضلاء)، أو يقول مثلا: (هذا قول يقبله كل الأحرار الشرفاء).
- مغالطة (اللجوء إلى الجهل): وهي أن ينفي المدَّعي وجود أي دليل معارض لدعواه، مع وضوح عدم كفاية نفي المعارض في ثبوت صحة دعوى المدَّعي، كأن يقول: (لم أجد أحدا من أهل العلم يخالف هذا القول).

- مغالطة (جعل البينة على من خالف الإدعاء بدل المدَّعي): بأن يطلب المدَّعي البينة مع أنه المطالب بها، كأن يقول للمنكر: (أنا أدعي بأن المتهم قاتل، فهل عندك بينة تنفي ذلك).
- مغالطة (التباهي بالنفس): وذلك من خلال مدح المتكلم نفسه ليُدخل الهيبة في نفوس الآخرين ويمنعهم من نقده، كمن يقول: (إنني وبحسب خبراتي الطويلة ودراساتي العميقة قد توصلت إلى هذا الرأي)، أو كمن يلجأ إلى استعمال العبارات العلمية المعقَّدة ليوهم المخاطب بقوة استدلاله.
- مغالطة (المفردات المشحونة): إننا لو تأملنا ربما في كل لغة، لوجدنا نوعين من الألفاظ التي تحمل معاني متقاربة، مع كونها من حيث التأثير على المستمع والمتلقي مختلفة، فبعض الألفاظ طبيعية لا وقع لها على النفس سوى نقل المعنى وإيصاله إلى الطرف الآخر، وبعضها انفعالية يتجاوز تأثيرها على النفس نقل المعنى، فتُهيج عواطف الطرف الآخر وتثير مشاعره، لتحول في المحصلة دون تفكيره المنطقي وتمنعه من نقد المتكلم المستدل والمدَّعي. واستعمال هذا النوع من الألفاظ في الحوارات والمناظرات العلمية ـ بصورة سلبية كان الاستعمال أم بصورة إيجابية ـ يعتبر مغالطة منطقية، فالسلبي يحصل بالألفاظ الانفعالية التنفيرية، ومثاله التعبير عن الإنسان البسيط بـ (الساذج)، أو ـ وفي سياق نقل قول ما ـ استبدال فعل (يقول) بـ (يزعم)، وكذا استبدال (السهو) في نسبته إلى شخص ما بـ (الإهمال)، أو التعبير عن المجتمع النامي ووصفه بـ (المتخلف)، وكذا

وصف المخالف بـ (الكافر) أو (الخائن) أو (المشرك) أو (الزنديق) أو (العميل) أو غيرها الكثير من أوصاف، وأما الإيجابي فإنه يحصل بالألفاظ الانفعالية التهويلية والتبجيلية، كالذي يفعله بعض رجال الدين والسياسة، وأمثلته ألفاظ وتعابير لا تُحصى كثرة، كالأوصاف التي تطلق على أفراد وجماعات ومذاهب وطوائف وأحزاب وتيارات، من قبيل (أهل الله) و(يد الله) و(عين الله) و(الزعيم الملهم) أو (القائد المفدى) وغيرها الكثير.

هذا ولخطورة هذا النحو من المغالطة وشيوعه، رأينا في المزيد من التفصيل هنا حاجة وفائدة، وسنستفيد في هذه الإضافة من بعض ما أثاره روبرت ثالوس وقدّمه من تنبيهات ونصائح في كتابه القيّم "التفكير المستقيم والتفكير الأعوج"[1]، فإليك هي بإيجاز:

١ـ إن استعمال الألفاظ المشحونة بالمعاني العاطفية الانفعالية في المباحث العلمية يمنع من الموضوعية والوصول إلى الحقيقة الواقعية.

٢ـ إن خطر الخطاب الانفعالي إنما يتجلي في الموضوعات الدينية والسياسية والأخلاقية الحياتية، والتي لا يمكن أن تتطور كتطور العلوم الدقيقة إلا بعد تجريدها من هذه الشحنة الانفعالية.

٣ـ ينبغي ممارسة البحث التطبيقي بتنقية وتصفية ما يُكتب في الصحف والمجلات والخطابات الانفعالية لكشف مدى واقعيتها.

---

(١) ثالوث، روبرت، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، من ص١٣ إلى ص٢٩.

٤- إن بعض رجال الدين والسياسة أصبحوا يدمنون الخطاب الانفعالي، ويعجزون عن البحث العلمي الموضوعي، فحريٌّ بهؤلاء أن يكونوا خطباء وشعراء، لا رجال دين وسياسة.

٥- ينبغي علينا أن نربي أنفسنا على اجتناب الخطابات الانفعالية في المباحث العلمية والمصيرية، وأن نتعلم كيف نقاومها ونمنعها من التأثير على موضوعية تفكيرنا.

٦- إن بعض الخطباء يستعملون طريقة الإيحاء على غرار التنويم المغناطيسي بتكرار القول الجازم بثقة وإصرار مع الهيبة والوجاهة.

تنبيه: إن ما تقدم من تنبيهات لا يعني عدم فائدة الخطاب الانفعالي، بل لا بأس في استعماله، ولكن بعد تحقيق الموضوع والمسألة بنحو علمي موضوعي، وفي أجواء بعيدة عن الحوارات والنقاشات العلمية، وذلك لأن إقناع الناس وتحريك مشاعرهم لا غنى له عن هذا النحو من الخطاب.

- مغالطة (اللجوء إلى المشاعر): ومعناها واضح من عنوانها كالعديد من المغالطات السابقة، فاللازم على الإنسان المحق، الصادق في دعواه، أن يخاطب ـ لكي يثبت صدق ما يدَّعي ـ عقول الناس لا مشاعرهم وعواطفهم، وكذا على المخاطب في المقابل أن لا يقبل ما يدغدغ مشاعره ويُهيج عواطفه، بل ما يكون واضحا أمام عقله. وكيف كان فإن لهذه المغالطة أشكال متعددة:

  - الاحتكام إلى الآثار العملية المترتبة على المشاعر بالاعتماد على

المشهورات والمقبولات المأنوسة عند الجمهور، فالجمهور في الغالب يقبل ما يؤنسه ويرفض ما يؤذيه، وبعبارة أخرى: يُصدِّق ما يحب أن يُصدِّقه، ويُكذِّب ما يحب أن يُكذِّبه، ولذا فقد يقبل الكثير من العقائد الباطلة لأنها تؤنسه وتدغدغ مشاعره، كما قد يرفض الكثير من العقائد الحقة لأنها تجرح مشاعره. ومثل هذا الأسلوب ـ الاحتكام إلى الآثار العملية المترتبة على المشاعر ـ قد يصح في حث الجمهور على القضايا العملية، غير أنه لا يصح بحال في إقناع الجمهور بالقضايا النظرية.

- التهديد: وذلك بالإيحاء للمخاطب بأنه في معرض خطر كبير إن لم يقبل الدعوى.
- الإغراء: وذلك بالإيحاء للمخاطب بأنه في معرض منافع عظيمة ـ كالمال والجاه وغيرهما ـ سيجنيها إن قَبِل الدعوى.
- إثارة الشفقة: وذلك باستدرار عطف المخاطب ودغدغة مشاعره، كاللجوء إلى الظروف الصعبة والقاسية التي يمر بها المدَّعي أو المشاكل التي يمكن أن تواجهه إذا رفض المخاطب الدعوى.
- الشعبوية: وهي من الأساليب الديماغوجية[1]، بأن يلعب المدَّعي بعواطف الجماهير لكسب تأييدهم بشتى الطرق الممكنة، كما في استغلال ميلهم إلى تصديق المشاهير والأثرياء بلا دليل، كأن يخاطب مرشح الرئاسة جماهيره

---

(١) الكلام الديماغوجي هو الكلام الفضفاض الذي لا منطق له، يحاول صاحبه أن يستميل إليه الجمهور بالإغراء.

بالقول: (إن أكثر الفنانين ونجوم الرياضة سينتخبونني، فأنا الرئيس الأفضل لكم).

- الاستناد إلى المصادر الزائفة: وذلك من خلال الاستناد إلى آراء المشاهير في غير تخصصهم، كمن يستند إلى رأي آينشتاين في السياسة والاقتصاد، أو إلى آراء مشاهير الفن في الفلسفة. ومن هذا الشكل من المغالطة أيضا الاستناد إلى مصادر مجهولة أو مصادر غير معتبرة.

المغالطة في مقام النقد:

بعد أن تمَّ الكلام في القسم الأول من أسباب المغالطة العرضية، وهو الذي يكون من جانب المدَّعي في مقام البيان، يأتي الكلام بحسب الترتيب الطبيعي لتلك الأسباب إلى القسم الثاني، وهو الذي يكون من جانب المخاطب في مقام نقد الدعوى. فكما أن المدَّعي في سبيل إثبات دعواه قد يستبدل الطرق المنطقية بأساليب تمويهية غير علمية، كذلك الحال في الطرف المقابل، فإنه قد يلجأ إلى نفس الأساليب من أجل إبطال دعوى المدَّعي والمنع من تأثيره على الجمهور. والأساليب التي تندرج تحت هذا القسم هي:

- التشويش على المتكلم صاحب الدعوى من خلال كثرة مقاطعته أو الاعتراض عليه أثناء كلامه، مما يؤدي إلى الحيلولة دون وصول بيانه إلى الجماهير أو ابتلائه بالاضطراب.
- وصف كلام المدَّعي بالغموض أو التناقض، أو تسخيفه بالتعبير عنه بالبالي غير الجديد أو بأنه تافه لا يستحق الرد، مع عدم بيان الوجه

في شيء من موارد الخلل هذه. على أن بعضها لو صح لا يُعدُّ خللا، فعدم كون دعوى المدَّعي جديدة لا يلازم بطلانها. ولا يخفى أن البحث هنا ليس للإبطال المنطقي، بل للتشويش العاطفي، فعندما يقول القائل: (لم يأت المتكلم بجديد)، معناه أنه لم يأت بشيء، وتكرار لما سبق، وهو مستلزم للحط من قدره أو قدر كلامه عند الناس.

- التشكيك في نوايا صاحب الدعوى وفي أهدافه، ككونه مُغرضا لا يريد الحقيقة، وإنما يريد الترويج لمذهبه أو تحقيق مصالحه.
- اتهام المتكلم بالزندقة أو التطرُّف الديني أو كونه يساريا مثلا، وكذا إهانته من خلال اتهامه بالكذب وبأنه ممن لا ينبغي الانصات إليه، مع عدم التطرُّق إلى نفس كلامه ودعواه ومناقشتها ونقدها.
- مغالطة (المنشأ): وذلك بأن يعزو المخاطب وينسب كلام المتكلم ودعواه إلى شخصية أو جهة مذمومة، كما في التعبير عن الدعوى في بعض الأوساط بالقول: (هذا نفس كلام الحشوية والمتطرفين)، أو بأنه (نفس كلام الزنادقة والملاحدة أو العلمانيين)، والغاية من هذا الأسلوب هي تشويه دعوى المدَّعي ومنع تأثيرها على الناس.
- مغالطة (رجل القش): وهذا الأسلوب مستعمل بكثافة بين بعض الاتجاهات الدينية واللادينية، والاسم مقتبس مما كان يفعله الجنود الغربيون في القرون الوسطى من الرمي خلال تدريبهم على رجل من قش، والوجه فيه أن التغليط هنا يتم من خلال تشويه نظرية المدَّعي الحقيقية بأساليب متعددة، كالتجزئة أو التنميط أو التركيز على أحد الجهات المتطرفة منها، أو التركيز على نقاط الضعف الظاهرة

فيهـا وتضخيمها، فيسـتبدل البطل الحقيـقي ـ أي النظريـة الحقيقية ـ ببطـل من قـش. ومن أبـرز مصاديقهـا محاولة جـر المدَّعـي إلى أحد جوانـب التطـرف بنحـو كامل لكي يسـهل نقـده، فـإذا كان متحفظا جعلـه الطرف المقابـل متطرفـا، وإن كان متحررا جعلـه متحللا، وهذا هـو مرادهم من مصطلح شـيطنة الخصـم (demonization)، والهدف واضـح وهـو تأليب الرأي العـام ضده.

- رد دليـل المتكلـم صاحـب الدعـوى بـدلا من رد دعـواه، مـع أن عجز المدَّعـي عن إقامة دليل على دعـواه أو خطأ دليله لا يدلان على بطلان الدعـوى، كمن يحـاول إثبات ارتكاب المتهم للجريمـة من خلال إثبات كذب الشـهود على براءتـه أو عدم وجودهم في مسـرح الجريمة.
- المناقشـة في مثال المدَّعـي بدلا من دعواه، واسـتنتاج بطلان الدعوى مـن خلال بطلان المثال، كمـن يقول: (مثالك هذا قيـاس مع الفارق، فدعوتك إذاً باطلة).

المغالطة في مقام الدفاع

هـذا هو القسـم الثالـث والأخير مـن أسـباب المغالطـة العرضيـة، وهو كما اتضـح إنما يكـون من جانب المدَّعـي في مقام الدفاع عن دعـواه، فبدل اللجوء إلى السـبل المنطقيـة في مواجهـة وتفنيـد الانتقـادات والإشـكالات الموجهة إلى الدعـوى، قـد يتوسـل المدّعي بأسـاليب تمويهية غيـر علمية، والأسـاليب التي تندرج تحـت هذا القسـم هي:

- مغالطـة (الرنجـة الحمـراء): والاسـم هنا مقتبـس مما تقوم بـه في بعض

الأحيـان عصابات تهريب المخدرات في أمريـكا اللاتينية، فلكي تهرب مـن قبضة الشـرطة عند مطاردتهـا تلقي تلك العصابـات في المكان وفي اتجاهـات مختلفة أسماك الرنجة الحمراء شـديدة الرائحة لتضليل الكلاب البوليسـية. والوجـه في هذا الاقتبـاس هو أن المدَّعي يقـوم بالمراوغة في الإجابـة عن الانتقادات والإشـكالات الموجهة إلى دعـواه بالخروج عن الموضـوع والتطـرق لموضـوع آخـر مثيـر يصـرف الانتباه عـن الموضوع الأصـلي. كما في نقـاش حول أفضل أنواع السـيارات يوجه فيه المدَّعي كلامـه إلى الناقـد بالقول: (أنت ترد كلامي وتدَّعي أن سـيارات «فورد» هـي أفضـل سـيارات في العـالم، غافـلا عـن أن شـركة «فـورد» تدعم الكيـان الصهيوني)، فيخـرج المدَّعي بهذا الكلام عـن الموضوع وينتقل من الحديث حول السـيارات إلى الموقف السـياسي للشـركة.

- اللجوء إلى الفكاهة لتشـتيت الأذهان، كقـول المدَّعي للناقد: (كلامك هـذا يذكـرني بموقف طريـف...)، ويذكـر الموقـف دون أن يجيب عن النقد.
- اللجـوء في الإجابة إلى العبارات الغامضـة أو المعقدة، كوصف المدَّعي ـ في أوسـاط علميـة خاصـة ـ كلام الناقـد بالقـول: (هذه مـن العلوم اللدنيـة)، أو (هذه من الأسـرار الملكوتية).
- تغييـر التعريـف والتمسـك بالمعـنى اللغـوي أو الاصطلاحـي أو أي معـنى آخر مـؤوَّل، كأن يقـول المدَّعي: (أنا لم أقصد المعـنى اللغوي بل الاصطلاحـي)، أو (أنا كان قصدي الاصطلاحـي لا اللغوي). فهو تارة يقـول: (أنا أقصـد المعنى اللغـوي لا الاصطلاحي)، وتـارة العكس.

- تغيير الموقف من خلال تخصيص الدعوى أو تعميمها، كأن يقول المدَّعي للناقد: (أنا لم أقصد كل متدين، وإنما قصدت المتدينين المتطرفين فقط)، أو (أنا لم أقصد حزبا بعينه، بل كل الأحزاب السياسية هكذا).
- تخصيص النقد بأمر استثنائي شاذ، كأن يقول المدَّعي للناقد: (انتقادك متجه فقط إلى قلة من اليمين المتطرف في المعارضة).
- مغالطة (وأنت أيضا): وذلك بأن يجيب المدَّعي عن النقد بأن الناقد فعل الشيء نفسه، وكأنَّ الخطأ يبرر بخطأ مثله، كأن يقول له: (وأنت أيضا قمت باستغلال منصبك عندما كنت وزيرا مثلي)، أو (كيف تنصح بعدم التدخين وأنت مدخن)، أو (وكذلك الفساد عندكم كما هو عندنا)، ومن هذا القبيل أن يجيب المدَّعي بأن الناقد كان يتبنى رأيه في الماضي، مع أن لكل إنسان الحق في أن يغيِّر وجهة نظره ويعرض عنها، كأن يقول له: (أراك ليبراليا تتحدث عن الملكية الفردية والحريات الاجتماعية، وقد كنت يساريا مثلي في الماضي).
- مغالطة (بالطبع ولكن): بأن يعترف المدَّعي بالخطأ، ولكنه مع ذلك يستدرك بعبارة يؤكد فيها على تمسكه بموقفه السابق، وكأن الاعتراف بالخطأ يكفي لتبريره، كأن يقول للناقد: (نعم.. إشكالك في محله، ولكن هذا لا يغيِّر من الأمر شيئا).

بهذا نصل إلى نهاية هذا الفصل المهم من فصول باب الصناعات الخمس، وبه يُختم البحث في هذا الباب، ونكون بذلك قد أنهينا الحديث

حـول القوانـين المادية ـ كيفيَّة اختيـار المـواد التصديقية المناسـبة للمطلوب ـ لعمليـة التفكيـر في حركتهـا لطلـب المعلـوم التصديقي.

خاتمة

قـد تم بمـا تقـدم البحث في عمليـة التفكيـر بشـقيها التصـوري والتصديـقي، وانتهـى الكلام في قوانينها صوريا وماديا، غير أنه من المناسـب ختاما الكلام في مسـألتين مهمتين تتعلقـان بالبحث المنطقي، الأولى تدور حـول القواعد المنطقية للسـؤال العلمـي، والثانية تتعلق ببيان العناوين المسـتحدثة لعلـم المنطق، التي قـد توهِـم بوجود منطق آخـر غير المنطق الأرسـطي التقليدي.

▪ المسألة الأولى (المطالب العلمية):

إنـه من المفيـد جـدا وفي نهاية البحـث المنطقي النظـري الذي تكفَّـل ببيان القواعـد الكليـة العامـة للتفكير الإنسـاني، أن نتمم ذلـك ببيان كيفيَّة السـؤال عـن المسـائل العلميَّـة المختلفة، عـلى المسـتويين التصـوري والتصديقي، فكما اتضـح ـ مـن خلال ما تقـدم من أبحـاث ـ الطريق والأسـلوب المنطقي للإجابة عـلى السـؤال، تصوريـا كان أم تصديقيـا، فإنه ينبغـي أن يتضح أيضـا الطريق والأسـلوب المنطـقي لطـرح السـؤال، تصوريـا كان أم تصديقيا، فالإلمـام بقواعد طـرح السـؤال لا تقـل أهمية عن الإلمـام بقواعـد الإجابة عن السـؤال، ومن هنا قيل: «السـؤال نصـف العلم».

وكيـف كان فـإن بيان كيفيَّة السـؤال طلبا لتصـوُّر المجهـول أو التصديق به، مـن الأمور الـتي دأب الحكماء عـلى التعرُّض لهـا، مصطلِحين عليهـا «المطالب العلميـة»، وهـي الأمور الـتي ينبغي للباحـث أن يطلبها عند البحـث والتحقيق،

وحيث كان العلم الحصولي النظري (الكسبي) منقسما إلى تصور وتصديق، فإن السؤال والطلب العلمي يتجه إلى كليهما، والسؤال عن كل واحد منهما إنما يتم من خلال أداة تناسبه، كما أن أداة السؤال عن كل واحد منهما قد تختلف من علم لآخر، ولأجل كل ذلك فإن المناطقة قسَّموا المطالب إلى أصول وفروع، فإليك هي:

١ـ المطالب الأصلية: هي المطالب التي يُستغنى بها عن غيرها في أكثر الحالات، كما يمكن السؤال بها في جميع العلوم، وهي أربعة: مطلبان منها للتصور ومطلبان للتصديق:

i. مطلب (ما) للتصور (ما هو؟): وهي التي يُسأل بها عن شرح المعنى، وتكون على نحوين:

الأول: (ما الشارحة)، وهذه يُسأل بها عن شرح معنى اللفظ قبل العلم بوجوده ـ أي المعنى ـ خارجا، ويصطلحون على ما يقع جوابا عنها بـ «شرح الاسم»، كما في السؤال عن معنى لفظ الإلكترون قبل العمل بوجوده بـ (ما هو الإلكترون؟).

الثاني: (ما الحقيقية)، وهذه يُسأل بها عن شرح حقيقة المعنى بعد العلم بوجوده، أي بعد العلم بأنه حقيقة موجودة في الخارج، ويصطلحون على ما يقع جوابا عنها بـ «الحدُّ الحقيقي»، كما في طلب شرح حقيقة الإلكترون بعد العلم بوجوده في الخارج بـ (ما هي حقيقة الإلكترون الموجود؟).

ومن المهم الانتباه إلى أن السؤال بهذه الأداة يأتي في الترتيب بعد مطلب «هل البسيطة» التي يُسأل بها عن ثبوت الشيء ووجوده.

i. مطلب (أي) للتصور أيضا (أيُّ شيء هو؟): وهي التي يُسأل بها عما يُميِّز الشيء عن غيره، كما في السؤال عن حقيقة حيوان بـ (أيُّ حيوان هو؟).

ii. مطلب (هل) للتصديق (هل هو؟): وهي التي يُسأل بها عن الثبوت والوجود، وهي على نوعين:

الأول: (**هل البسيطة**)، وهذه كما أشرنا يُسأل بها عن أصل ثبوت الشيء ووجوده، كما في السؤال عن أصل وجود الإله بـ (هل الإله موجود؟).

الثاني: (**هل المركَّبة**)، وهذه يُسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد الفراغ من ثبوت أصل الشيء ووجوده، كما في السؤال عن وحدة الإله مثلا بـ (هل الإله واحد؟).

iii. مطلب (لِمَ) للتصديق (لِمَ هو؟): وهي التي يُسأل بها عن العلة، والعلة على نحوين:

الأول: علة إثباتية، وهي علة التصديق والحكم، كما في السؤال: (لِمَ حكمتَ بأن الإله واحد؟)، فالسؤال عن علة هذا الحكم والتصديق به.

الثاني: علة ثبوتية، وهي علة التصديق والوجود معا، كما في السؤال: (لِمَ كان الإله واحدا في الواقع؟)، فالسؤال هنا عن سبب الحكم والتصديق وفي الوقت ذاته عن الواقع وهو السبب في وحدانية الإله.

هذه هي المطالب الأصلية، قد أوضحناها بحسب الترتيب

الطبيعي المنطق لها، مع وجود استثناء في الترتيب بين (ما الحقيقية) و(هل البسيطة)، فـ (هل البسيطة) متقدمة في الترتيب على (ما الحقيقية). ولمزيد بيان يمكن تطبيق هذه المطالب على المثال التالي: لو أن شخصا سمع لفظ (الطاقة)، فإن أول ما ينبغي أن يسأل عنه هو معنى هذا اللفظ، بأن يقول: (ما هي الطاقة؟)، فإن أجيب عن السؤال وتم شرح المعنى له، فإن ثاني الأسئلة سيكون عن وجود هذ المعنى، بأن يقول: (هل هي موجودة؟)، ومع الإجابة عن هذا السؤال يأتي السؤال ثالثا عن حقيقة هذا المعنى الموجود والثابت بالقول: (ما هي حقيقة الطاقة؟)، فإن أجيب عنه وتم بيان حقيقتها، تأتي الأسئلة في الرتبة الرابعة عن أحكام هذه الحقيقة الموجودة بالسؤال مثلا: (هل الطاقة مادية؟)، وعلى الاحتمالين في الجواب: إثباتا بـ (نعم) ونفيا بـ (لا) يأتي السؤال في الرتبة الخامسة والأخيرة عن علة الحكم فقط بـ (لِمَ حكمت بذلك؟)، أو علة الحكم والواقع بـ (لِمَ هي كذلك في الواقع؟).

يبقى السؤال بـ (أي) التي للتصور، وهو سؤال يأتي في الرتبة بعد السؤال بـ (ما الحقيقية) إن لم يكن الجواب عنها كافيا يمنح السائل تمام الحقيقة، كأن يجيب بـ (حيوان) عند السؤال عن حقيقة الفرس مثلا، فيُسأل حينئذ بـ (أيُّ حيوان هو؟).

المطالب الفرعيَّة: وهي مطلب (أين هو؟) و(متى هو؟) و(كيف هو؟) و(كم هو؟) و(من هو؟)، وإنما كانت فرعية لما ذكرنا من إمكان الاستغناء عنها

بالمطالب الأصلية أولا، ولكونها مستعملة في بعض فروع المعرفة ثانيا لا في جميعها، إذ لا يمكن السؤال بها عن بعض مراتب الوجود، فلا معنى للسؤال بـ (أين الله؟) أو (كيف الله؟) أو (متى الله؟) إلخ.

▪ المسألة الثانية (العناوين المستحدثة):

إن علم المنطق ولأهميته في حياة الإنسان، العلمية والعملية على السواء، ودوره الأساسي بتبع ذلك في تحديد مسار ومصير البشرية، جعله عرضة لادعاء التيارات الفكرية المختلفة، التي - ولاحساسها بخطر المنطق على منظوماتها الفكرية، أو ابتلائها بفيروسات التغيير والتطوير في كل ميادين العلم والمعرفة، وغيرها من أسباب لسنا في وارد الحديث عنها في هذا المختصر - أخذت الاسم وقولبته على مقاس رؤيتها لهذا العالم، أو شطبت منه ما لا ينفعها وتركت ما ينفعها، أو استبدلت الألفاظ والمصطلحات لتعزو المنطق لأنفسها. غافلين كل هؤلاء عن أن أرسطو لم يكن في صدد هيكلة نظام فكري خاص به، ملائم لمنظومته القبلية ورؤيته التي ورثها من وسطه وبيئته، أو التي شكَّلتها أغاليط المغالطين وتشكيكات المشكِّكين، أو تلك التي قادته إليها أوهام الزوايا والصوامع. وإنما كان إنسانا قد استبعد كل الخلفيات والقبليات والمؤثرات الخارجية، ليكشف عما يشكل حجر زاوية العلم، ومنهج المعرفة، وقانون العقل الإنساني، الذي يقوده إلى رؤية موضوعية لكل شيء، ومن ثم نظام فكري واقعي.

وكيف كان فإن هذه المسألة وكما أشرنا تتعلق بالعناوين المستحدثة لعلم المنطق، التي قد تُوهِم بوجود منطق بديل للمنطق الأرسطي، سنعرض فيها حقيقة هذه العناوين بنحو مختصر موجز دفعا لهذا الوهم، فإليك هي:

١ـ المنطق الصوري: إن هذا العنوان هو أكثر العناوين رواجا في وصف علم المنطق، وبذات المعنى تأتي عدة عناوين كـ (المنطق الرسمي) أو (المنطق الكلاسيكي التقليدي)، ويريدون بصورية علم المنطق الذي كشف المعلم الأول عن قواعده الجانب الصوري من القوانين المنطقية، وزعم انحصار تلك القواعد به، وما تقدم في مطاوي الكتاب كاف في تفنيد هذا الزعم، وسيأتي مزيد تأكيد على شمولية المنطق الأرسطي للجانبين الصوري والمادي خلال دراسة ومناقشة العناوين المستحدثة الأخرى لعلم المنطق.

٢ـ المنطق المادي: إن هذا العنوان بحسب تتبعنا معاني متعددة، وليكن أولها المعنى الصحيح والدقيق له، وهو ما ذكرناه في هذا الكتاب، فحيث كانت عملية التفكير وظيفة العقل ومهمته، وكانت ذات بُعدين أو جانبين، صوري ومادي، كحرفة النجارة التي مثَّلنا بها في أول الكتاب، وكحرفة الحدادة والبناء وغيرهما الكثير من الحرف التي تتقوَّم بصورة ومادة، كان لابدَّ لهذه العلمية لكي تُعصم عن الخطأ أن تنضبط بقوانين صورية ومادية، والمادية منها بحسب ما أوضحنا في أوائل الكتاب هي بحث الكليات الخمسة في القسم التصوري، والأدلة والصناعات الخمس في القسم التصديقي. وأما ثاني المعاني التي يُطلق عليها هذا العنوان فهو المنطق التطبيقي، وسيأتي بيان المنطق التطبيقي في العناوين اللاحقة، غير أن المهم هنا التنبيه إلى الخلل في جعل المنطق المادي منطقا تطبيقيا، فالتطبيق يأتي في مرحلة لاحقة على القوانين الصورية والمادية لعملية التفكير، ولتوضيح هذا الأمر أكثر لا

بأس بالإشارة إلى بحث المقولات العشر، فهو بحث فلسفي وليس بحثا منطقيا، وإنما دخل كتب المنطق ـ بما في ذلك التعليم الأول لأرسطو ـ من باب التمثيل لبحث الكليات الخمسة الذي يشكِّل مادة التصور، فلهذه المادة قوانينها التي أشير إليها سابقا، ولكي يأنس المتعلم بتلك القوانين المادية أدخل العديد من الحكماء والمناطقة بحث المقولات العشر توضيحا لها، فكان الجنس القريب للإنسان مثلا الحيوان، وفصله الناطقية وهكذا.

٣ـ المنطق الإسلامي: إن علم المنطق وبعد ترجمته إلى اللغة العربية على يد حنين بن إسحاق (٨٠٩ م ـ ٨٧٩ م) انتشر بقوة في أوساط المسلمين العلمية، ودخل في مناهجهم التعليمية، غير أن ردة الفعل حياله لم تكن على نسق واحد، ففريق حافظ عليه وطوَّره في العديد من الجوانب، حيث تصدى لشرحه وبيانه والتأليف فيه، دون أن يتحسَّس هذا الفريق من الاسم أو المسمَّى، وفريق آخر حافظ على المسمَّى فقط، غير أنه استبدل الاسم، مطلِقا على علم المنطق عناوين أخرى كـ(القسطاس المستقيم) و(معيار العلم) و(محك النظر)، وفريق ثالث من علماء الإسلام لم يستسغ حتى المسمَّى، بل رفض علم المنطق الأرسطي من الأساس، وصنَّف في الرد عليه مؤلفات عديدة، وطرح في زعمه بديلا له، مقترِحا قانونا آخر للمعرفة الإنسانية. والحاصل أن عنوان (المنطق الإسلامي) ينصرف في الحقيقة إلى أحد معنيين:

الأول: منطق أرسطو الذي شرحه حكماء المسلمين، كالفارابي

وابن سينا وابن رشد، وأعادوا صياغة مسائله المنطقية وترتيبها، ووسَّعوا الكثير من أبحاثه في كتبهم المشهورة، فلم يتغيَّر شيء من المنطق الأرسطي عند هذا الفريق.

الثاني: ما اقترحه الشيخ أحمد ابن تيمية من بديل للمنطق الأرسطي تحت عنوان (المنطق القرآني)[1]، الذي أوهم الكثير من أتباع الشيخ ومريديه بأنه قد نسخ المنطق الأرسطي وجاء بما هو خير منه، مع أن الواقع هو أن ما اقترحه الشيخ ابن تيمية ليس إلا نسخة محرَّفة من المنطق الأرسطي الأصيل، ففي التعريف قدَّم المثال والإشارة الحسية على الحد المنطقي، وفي صورة الدليل قدَّم الاستقراء والتمثيل على القياس، وفي مواد الدليل أعطى الأولوية للمشهورات والمقبولات على البديهيات العقلية، وفي الصناعات الجدل والخطابة على البرهان، زعما منه أن هذا هو المطابق للكتاب والسنة، وسيرة الصحابة والتابعين.

٤ـ المنطق الرياضي: إن أول من جاء بهذا العنوان هو كل من ألفرد نورث وايتهيد وبرتراند رسل، وذلك بعد الفيلسوف الرياضي جوتلوب فريجه، في خطوة أعقبت التحول الذي أحدثاه في علم الرياضيات، فبعد ابتكارهما العلامات والرموز الرياضية واستعمالها في مؤلفاتهما، كما في كتاب (مبادئ الرياضيات) لبرتراند رسل، وذلك تسهيلا منهما لعلم الجبر الخوارزمي واختصارا لمعادلاته الرياضية المسبوكة في

---

(١) ابن تيمية، أحمد، الرد على المنطقيين، ص١٩٣.

عبارات طويلة ومعقدة، قاما بنقل التجربة وتطبيق تلك الرموز على علم المنطق، مع الحفاظ على قواعد الاستنتاج الأرسطي المعروفة، القائمة على استنتاج قضية من قضية أو من قضايا أخرى، وأطلقا عليه المنطق الرياضي أو الرمزي. غير أن الأمر بعد ذلك أخذ منحى مغايرا لهذا المنحى الذي يحافظ في جوهره على المنطق الأرسطي، بزعم أن المنطق الرياضي منطق آخر أفضل من المنطق الأرسطي وأنفع منه، من خلال الادعاء بأن القياسات المنطقية في المنطق الأرسطي تعتمد من ناحية الشكل على الألفاظ اللغوية الفضفاضة، التي قد تختلف باختلاف المكان والزمان، علاوة على اختلاف دلالاتها ومعانيها في الكثير من الأحيان من شخص أو مجتمع إلى آخر، بخلاف الرموز والعلامات الرياضية الواضحة والموضوعية، وهذا الادعاء لا يعدو كونه وهما قد أوقعهم فيه أمران:

الأول: توهم أن المنطق الأرسطي مجرد قوانين صورية لا علاقة لها بالمادة، وذلك نتيجة الاكتفاء بالرموز واستبعاد الألفاظ بما لها من معاني، وقد اتضح أن قوانين المنطق أعم من القوانين الصورية والمادية.

الثاني: التأثر بالوضعية المنطقية التي ألغت التفكير الفلسفي التأملي، ورسَّخت بدلا عنه التفكير الحسي الرياضي الفيزيائي، وقد ساعدها على ذلك ارتباط الفيزياء الحديثة بعد إسحاق نيوتن بالرياضيات وحاجتها الشديدة إليها، حيث غدت الرياضيات لغة الفيزياء الحديثة.

وكيف كان فإن الحقيقة هي أن ما يسمَّى (المنطق الرياضي) أو (الرمزي) ليس إلا تطبيقا للقواعد الصورية للمنطق الأرسطي على علم الجبر الرياضي، غاية الأمر أنهم استبدلوا الألفاظ اللغوية بالرموز والعلامات الرياضية الكمية، وهو استعمال صحيح في نفسه في دائرة القواعد الصورية، ومن هنا نجح توظيف المنطق الرمزي في العديد من المجالات.

على أننا لا ننكر أن هذا الاستبدال وإن كان صحيحا في نفسه، نافعا في تسهيل الرياضيات الخوارزمية، لكنه إن لم يكن متقنا مراعيا للبنية المنطقية في دائرة القواعد الصورية، فإنه لا محالة سيؤدي إلى أخطاء معرفية، ومن أهم ما يمكن أن يُذكر هنا كشاهد على ذلك، ما شاب ملاك الحق - وهو ثبوت الشيء في نفسه - من تشويش نتيجة اختزال القضية برمز واحد فقط كـ (ب) مثلا، فقد أوهم هذا الأمر علماء المعرفة بأن القضية عبارة عن (شيء)، ومن ثم ينبغي لنا في تقييمها معرفيا أن نبحث عن مصداقها في الخارج لنتحقق من مطابقة هذا الـ (شيء) لمصداقه، مع أن القضية الحملية مثلا ليست مجرَّد (شيء)، وإنما هي (ثبوت شيء لشيء)، فلم يُقيِّم علماء المعرفة القضية الحملية من خلال تحليل العلاقة بين موضوعها ومحمولها، أو مقدمها وتاليها كما في القضية الشرطية، وإنما نظروا إليها كحالة واحدة أو شيء واحد ينبغي البحث عن مصداقه في الخارج للتحقق من المطابقة وعدمها، فأخرجوا الحق عن القضية نفسها وأخذوا بالبحث عنه في مصداق القضية، ليقعوا بعد ذلك في مستنقع الشك في مطابقة الإدراك الباطني (Introspection) أو الظاهري

(Perception) أو حتى التجريبي (Experimental) للـ (شيء) مع مصداقه الخارجي.

٥ـ **المنطق الضبابي (Fuzzy logic)**: إن لهذا النوع من المنطق تسميات وعناوين عديدة، كـ **(المنطق الضبابي أو المضبب)** و **(المنطق العام الترجيحي)**، وكذا **(المنطق الغائم)** و **(المنطق المرن)**، وربما كان هناك عناوين أخرى غير هذه العناوين ليس لنا غرض في تتبعها مع عدم شهرتها، والمهم هنا معرفة حقيقة المنطق الضبابي، وفي هذا السياق لا بأس بالإشارة الاجمالية أولا إلى المراد منه، ثم تحليله والوقوف على علاقته بعلم المنطق أو موقعه منه.

أما المراد من المنطق الضبابي، فهو ـ بحسب بيان المهتمين به ـ علم قوانين التفكير الصحيح بالقضايا غير الواضحة[1]، وقد بيَّنه لطفي زاده[2] من خلال مقارنته بالمنطق التقليدي قائلا: «إذا كان المنطق علما بالمبادئ الصورية المعيارية للتفكير الاستدلالي، فإن المنطق الضبابي يهتم بالمبادئ الصورية للتفكير الاستدلالي التقريبي، ويُنظر إلى التفكير الاستدلالي الدقيق بوصفه حالة حديَّة»[3]، فالمفاهيم والقضايا التي يتعامل معها هذا النوع من المنطق هي مفاهيم وقضايا غامضة غير واضحة، ولأنها كانت كذلك كانت بحاجة إلى قانون يناسبها، فكان المنطق الضبابي أو الغائم الذي يحتوي على

---

(١) النويهي، سهام، المنطق الغائم علم جديد لتقنية المستقبل، ص١٨.

(٢) خسرو، مبانى منطق فازى وكاربردهاى آن، ص٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٣) مصطفى كيا، منطق فازى در MATLAB ، ص١٧.

قوانين التفكير في هذه المساحة من المعارف الضبابية أو الغائمة، ومن الطبيعي بناءا على هذا أن لا يكون الاستدلال دقيقا وإنما تقريبيا تفرضه طبيعة المفاهيم والقضايا التي يتعامل معها، وكمثال على ذلك يذكرون عادة المراحل التي يمر بها الإنسان، من الطفولة إلى المراهقة ثم الشباب وبعده النضج، فالحالة الحديَّة للتفكير الاستدلالي الدقيق تفرض حدًّا دقيقا لكل من هذه المراحل، ولتكن مرحلة الطفولة ممتدة إلى سن ١٢ عام، والمراهقة إلى سن ١٨ عام، والشباب إلى سن ٣٠ أو أكثر، ثم تليها مرحلة النضج، وهذا التحديد الزمني الدقيق لكل من هذه المراحل سيجعل الإنسان في المرحلة الأولى بعد يوم من عامه الثاني عشر مراهقا، فالإنسان إما أن يكون طفلا، وذلك عندما لا يتجاوز عامه الثاني عشر، وإما أن يكون مراهقا في اليوم الذي يتجاوزه فيه، ولكنه بناءا على ضبابية التفكير الاستدلالي التقريبي يبقى طفلا بنسبة معيَّنة ويصبح مراهقا بنسبة أخرى، فلا يدور أمره بين الطفولة والمراهقة بشكل حدِّي. ومن هنا أصر المهتمون بالمنطق الضبابي على أنه يقع في قبال المنطق التقليدي الثنائي الذي يدور بين قيمتي الصواب والخطأ أو الصدق والكذب، فهو يسعى لحل مشكلة المفاهيم والقضايا النسبية التقريبية غير المحددة، كالحار والبارد، والطويل والقصير، والصغير والكبير وغيرها، وذلك من خلال إعطاء قِيَم انتماء رمزية متعددة بين (١) و (٠)، فإن القيمة (١) تمثل تمام الانتماء، والقيمة (٠) عدم الانتماء، وما بينهما يمثل انتماءات متعددة بدرجات حسابية

متعددة، فتتراوح الأشياء الباردة مثلا وتقترب في النهاية من الانتماء إلى البرودة أو عدم الانتماء إليها.

هذا هو موضوع المنطق الضبابي، وأما مبادؤه الصورية التي يُراد بها قواعد التفكير الاستدلالي التقريبي الصورية، فيمكن اختصارها في عدة خطوات:

أولها: تحديد الموضوع الذي يُراد تأسيس نموذج نظام استنتاجي له كالطفولة مثلا، فالإنسان بعد عامه الثاني عشر يبقى طفلا، غير أن نسبة أو قيمة انتمائه إلى الطفولة تأخذ بالتضاؤل كلما ابتعد عن هذا الحد، وترتفع في المقابل قيمة انتمائه إلى المراهقة، فنكون أمام نسب وقِيَم عديدة للطفولة، وكذا للمراهقة وما بعدهما من مراحل.

ثانيها: إدخال المعلومات والمعطيات المتعلقة بالموضوع محل البحث، أي طبيعة الموضوع والظروف المحيطة به كالزمان والمكان وغيرهما، ثم تحويل كل ذلك إلى متغيرات لغوية من خلال الأسوار الضبابية أو الغائمة، وهي (إلى حد ما) و (جدا) و (جدا جدا)، فالمتغيرات اللغوية عبارة عن التدرُّج في الموضوع قيد الدراسة، الذي تعكسه طبيعة الموضوع والظروف المحيطة به.

ثالثها: تحديد المتغيرات اللغوية بمجموعات غائمة، فإن بين المراتب والدرجات مراتب ودرجات أيضا، تزداد كثرة بإزدياد خصوصيات الموضوع، فالمجموعات الغائمة بما تحتوي من أعضاء عبارة عن احتمالات كثيرة لكل واحد منها نسبة وقيمة انتماء إلى أحد الحدَّين (إما أ وإما لا أ). في مثال الطفولة لا نكتفي فقط بضرب

حد معيَّن للطفولة، وهو العام الثاني عشر من عمر الإنسان، ومن ثم نحوها إلى متغيرات لغوية من خلال الأسوار الضبابية أو الغائمة، وهي طفولة (إلى حد ما) وطفولة (جدا) وطفولة (جدا جدا)، وإنما نكون هنا أكثر تحديدا من ذي قبل، فنحاول تأسيس نموذج نظام استنتاجي للطفولة في بلد محدَّد، أو حتى طفولة شخص ما، ونأخذ حينئذ بالحسبان الظروف والعوامل التي تؤثر على نمو الإنسان ونضجه العقلي في ذاك البلد، أو تلك الظروف والعوامل الخاصة المحيطة بذاك الشخص.

رابعها: تحويل الاحتمالات مع تقاطعها إلى قضايا شرطية من خلال ما يسمونه قواعد اللزوم الغائم، ففي مثال مشروع شق طريق سريع بطول وعرض محدَّدين في بلد ومنطقة ما، تدخل خصوصيات الموضوع الزمانية والمكانية كاحتمالات وتكون في هيئة قضايا شرطية، فـ (إذا كانت الأرض رملية مستوية كان مقدار الإسمنت المستعمل فيها لشق الطريق كذا)، و (إذا كانت مائلة كان مقداره كذا)، و (إذا كان أدنى درجات الحرارة في تلك المنطقة كذا وأعلى درجات الحرارة فيها كذا كان نوع القير كذا)، إلى غيرها الكثير من القضايا الشرطية.

خامسها: إقصاء بعض المجموعات الغائمة التي لا تناسب خصوصيات الموضوع قيد البحث، وذلك بواسطة ما يسمونه قواعد التركيب والدمج. فالطريق السريع الملائم والمطلوب لتلك المنطقة يناسبه مجموعة غائمة من جملة المجموعات الغائمة التي تم تحديدها سابقا،

وهـذه المجموعـة تحتوي على احتمالات تسـمَّى كما ذكرنـا (أعضاء)، تتفاوت نسـب وقِيم انتماء هـذه الأعضاء إلى الطريق السـريع الذي يمثل الحد.

سادسـها: رفـع الغيـوم، أي إقصاء الأعضـاء في المجموعـة الغائمة التي تم تحديدهـا للوصـول إلى نتيجـة صريحـة، لا ضبابية غائمـة في مجموعة مـن الأعضاء.

بهـذا نكون قـد أوضحنـا بإيجاز المـراد من المنطـق الضبابي، مـع تطبيقه عـلى مثـال أو أكثر توضيحا لمـا ذكره المهتمون بـه. والملاحظ بعد هذا البيان:

أولا: أن المفاهـيم والقضايـا الغامضة غير الواضحة الـتي يتعامل معها هذا النـوع من المنطق هي عبارة عـن المعاني العرضيـة لا الذاتية، وتحديدا تلـك الـتي تندرج تحـت مقولة الكيـف، فهي - إن جـاز التعبيـر - أبرز مصاديـق المفاهيم والمعاني (المشـكِّكة) بحسـب الاصـلاح المنطقي، إذ تقـدم أن المفهـوم الكلي قـد يقال على أفـراده ومصاديقـه بنحو واحد بلا تفاوت، ويسـمَّى (المتواطئ)، كانطباق مفهوم الإنسـان على الرجل والمـرأة، والعـدد عـلى الثلاثـة والأربعة، فقيمـة انتماء كل مـن الرجل والمـرأة إلى الإنسـان واحـدة، وكـذا قيمة انتمـاء الثلاثـة والأربعة إلى العـدد واحـدة. وقـد يقـال المفهوم الـكلي عـلى مصاديقـه بالتفاوت، ويسـمَّى (المشـكِّك)، ومن أمثلة هذا المفهوم كما سـبق مفهوم السـواد الـذي يقـال على أفـراده بالتفاوت، كالأسـود الغامق والأسـود الفاتح، فهـذا الموضـوع بحسـب المنطـق الضبـابي يخضـع للقواعـد الصورية

للتفكير الاستدلالي التقريبي آنفة الذكر، كما أن الطفولة تخضع لهذه القواعد كإحدى الكيفيات العارضة على الإنسان.

ثانيا: مما سبق يتضح أن المنطق الضبابي لا يبحث حقيقة الأمر في المفاهيم والمعاني، فهو مع كونه ينشط في دائرة المعاني العرضية المندرجة تحت مقولة الكيف أو غيرها، غير أنه لا يبحث في هذه المعاني وإنما يتعامل مع مصاديقها، الجزئية الشخصية على وجه التحديد، فهو لا يبحث في ماهية السواد مثلا، وإنما في درجاته حيث يكون عارضا على هذا الجسم، فكل درجة تُعبِّر عن السواد كعارض كيفي على مصداق شخصي، ويكون إذ ذاك في جميع الدرجات شخصيا كمعروضه، فالأمور التي يتعامل معها المنطق الضبابي هي أمور شخصية.

ثالثا: أن المنطق الضبابي يستعمل القضايا الموجبة والسالبة معا، إيجابُ عارضٍ كيفي على الموضوع الشخصي وسلبه عنه، وكل منهما ـ أي الإيجاب والسلب ـ جزئي، لأن البحث فيه عن درجات العارض الكيفي الواقعة بين الحدَّين، بين (أ أو لا أ)، بين الإيجاب الكلي والسلب الكلي، بين تمام الطفولة وعدم الطفولة، بين الطفولة (١٠٠ ٪) والطفولة (٠ ٪)، فالقضايا الموجبة فيه على مراتب ودرجات متعددة، تبدأ من (١٪) وتنتهي عند (٩٩ ٪)، والسالبة درجاتها تقابل الموجبة.

رابعا: أن المنطق الضبابي يستعمل القضايا الشرطية، فمع إدخال المعلومات والمعطيات المتعلقة بالموضوع محل البحث، ينتج مجموعة من الاحتمالات في هيئة (إذا كان كذا فإنه كذا) كما اتضح سابقا.

والحاصل أن المنطق الضبابي ليس من شأنه البحث في الجانب التصوري أصلا، لا على مستوى الصورة ولا المادة، فهو ليس معنيًا بالبحث في الماهيات، وإنما يبحث في المصاديق الشخصية للمعاني والمفاهيم (المشكِّكة) حيث تكون عارضة على شيء آخر، فلا يبحث في ماهية السواد وحقيقته مثلا، وإنما يبحث في مصاديقه الشخصية عندما يكون عارضا على جسم معيَّن. وأما في الجانب التصديقي، فإنه على مستوى صورة القضايا يستعمل القضايا الموجبة والسالبة، الكلية والجزئية، الشرطية. وعلى مستوى صورة الاستدلال يستعمل الاستقراء أولا، وربما استفيد من التمثيل أيضا في بعض خطوات التفكير الاستدلالي التقريبي الصورية آنفة الذكر، ولا مناص له في نهاية المطاف من القياس في الاستنتاج. وأما على مستوى المادة فإنه حيث ينشط في دائرة الكيفيات المحسوسة بالدرجة الأولى، فإن مادة القضايا التي يستعملها هي الحسيات والتجريبيات.

فالمشكلة الجوهرية في وضع البعض ما يُسمَّى بالمنطق الضبابي مقابل علم المنطق بناءً على هذا هي عدم فهم علم المنطق بصورة صحيحة، وذلك أن المنطق كما بات واضحا علم بقواعد التفكير الصحيح في الجانبين التصوري والتصديقي، وليس التصديقي فقط. ثم إنه يحقق تلك القواعد في هذين الجانبين صوريا وماديا، فالجانب التصوري يتمثل صورةً في ترتيب أجزاء التعريف، ومادةً في الكليات الخمسة، والجانب التصديقي يتمثل صورةً في صور الاستدلال الثلاث ـ القياس والاستقراء والتمثيل ـ ومقدمتها القواعد

الصورية للقضايا، ومادةً في الأدلة والصناعات الخمس ومقدمتها القواعد المادية للقضايا، وقد اتضح كل ذلك سابقا. فلا مفر من هذه القواعد في أي عملية تفكير، وهذا المسمَّى بالمنطق الضبابي أو الغائم ليس استثناءا في الخضوع لهذه القواعد.

ختاما نشير إلى أمر مهم وهو ادعاء المهتمين بالمنطق الضبابي قيامه على أساس وجود مفاهيم وقضايا غامضة لا تخضع لمبدأ الثالث المرفوع، ومبدأ الثالث المرفوع هو استحالة ارتفاع النقيضين، فمن المفاهيم والقضايا ما لا يكون مصداقا لـ (إما أ وإما لا أ) كما تبيَّن، وحيث كان علم المنطق في زعم هؤلاء ثنائي القيم، أي يتعامل مع خصوص المفاهيم والقضايا التي تكون مصداقا لـ (إما أ وإما لا أ)، لم يكن مؤهلا للخوض في المفاهيم والقضايا الغامضة، ولذا دعت الحاجة لمنطق ثلاثي القيم أو لانهائي القيم يغطي هذه المساحة من المعارف. وهذا الأمر أيضا من جملة مؤشرات عدم فهمهم لعلم المنطق، إذ توهموا قيامه على مبدأ التناقض فقط، ولم يلتفتوا إلى بقية المبادئ الأولية التي يقوم عليها، مبدأ التضاد منها على وجه التحديد، والفرق بين النقيضين والضدين، هو أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلو أخذنا أيَّ شيء في هذا العالم، فإنه كما لا يمكن أن تجتمع فيه الإنسانية واللاإنسانية معا في ذات الوقت، إذ لا يمكن أن يكون (إنسان ولا إنسان) في ذات الوقت، كذا لا يمكن أن ترتفع عنه الإنسانية واللاإنسانية معا في ذات الوقت، بأن لا يكون (إنسانَ ولا إنسان) في ذات الوقت، فأي شيء نفرضه هو (إما

إنسان وإما لا إنسان)، وهو أيضا (إما فرس وإما لا فرس) وهكذا، لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما، وهذا هو قانون التناقض، والشق الثاني منه ـ أي استحالة ارتفاع النقيضين ـ هو مبدأ الثالث المرفوع. وأما الضدان فمع أنهما لا يجتمعان، غير أنهما قد يرتفعان، فالسواد والبياض لا يجتمعان في جسم واحد معا في ذات الوقت، ولكنهما قد يرتفعان عنه معا بحلول لون آخر في الجسم.

ثم إن خلط حدَّي الموضوع ـ الذي يُراد تأسيس نموذج نظام استنتاجي له ـ بالصدق والكذب مغالطة واضحة، إذ لا شأن لعلم المنطق بحد الحرارة أو البرودة مثلا، وليس معنيًّا بدرجة الصلابة المثالية والنموذجية للطريق السريع الذي يُراد شقه في منطقة معيَّنة من هذا البلد مثلا، فهي من شأن علوم أخرى كما أشرنا، والصدق والكذب في التقييم يأتي بعد تشخيص الدرجة المثالية للصلابة، فإن فُرِض مثلا أن الصلابة إنما تكون بدرجة معيَّنة، التي تمثل عضوا من أعضاء إحدى المجموعات الغائمة، بعد إقصاء بقية أعضاء تلك المجموعة بإدخال خصوصيات الموضوع والظروف المحيطة، فإن تقييم الطريق السريع المنجز في تلك المنطقة سيكون على أساسها، ولا محالة سيكون هذا التقييم ثنائيا، أي أنه إما أن يكون مطابقا للدرجة المثالية للصلابة وإما غير مطابق، وبعبارة أخرى: إما صادقا وإما كاذبا. فمبدأ التناقض لا مفر منه، لأنه يجري في كل شيء، وذلك لأنه يدور بين إثبات الشيء ونفي ذلك الشيء، بين وجود الشيء وعدم ذلك الشيء، فأي درجة من درجات الصلابة ـ كصفة ـ

للطريق السريع المنجز هي: (إما العضو ١٪ من المجموعة الغائمة أ، وإما ليست العضو ١٪ من المجموعة الغائمة أ)، فهو لا يجري في الصفات والمعاني العرضية (المشكِّكة) بين الحدَّين وما يتخللهما من درجات، فلا يجري بين الصلابة (١٠٠ ٪) والصلابة (٩٩ ٪)، وإنما بين الصلابة (١٠٠ ٪) وبين عدم تلك الدرجة من الصلابة بالخصوص. فعلم المنطق ثنائي القيم بهذا المعنى، ولا مفر منه في تقييم أي نتيجة مطلوبة، فإن كانت الدرجة المطلوبة لصلابة الطريق السريع المزمع تنفيذه هي (٨٠ ٪)، فإن تقييم صلابة ما تم تنفيذه وإنجازه سيكون بـ (إما ٨٠ ٪ وإما ليس ٨٠ ٪)، ولا يهم في التقييم مع عدم مطابقة درجة صلابة الطريق السريع المنجز للدرجة المطلوبة أن تكون (٩٠ ٪) أو (٧٠ ٪)، وليس المعنى ما فهموه من عدم تصدي علم المنطق للمفاهيم الغامضة، وقد اتضح في بيان مبدأ التضاد أن المنطق بهذا المعنى ليس ثنائيا فقط، وإلا لما اشتمل على قضايا جزئية من الأساس، ولكانت القضايا التي يحقق قوانينها هي خصوص القضايا الكلية، لأنه لو كان ثنائيا لدار الأمر فيه بين الإيجاب الكلي والسلب الكلي فقط، ومن هنا يتضح الخلط بين الصدق والكذب، وبين الحدَّين في المفاهيم الغامضة والدرجات التي بينها.

والحاصل أنه وبناءا على ما تبيَّن فيما سبق من موقعٍ للمنطق الضبابي وعلاقته بعلم المنطق، في الجانبين التصوري والتصديقي، وعلى المستويين الصوري والمادي، فإنه يمكن القول: إن هذا النوع من المنطق عبارة عن مسعى استقرائي تجريبي، يعتمد بشكل أساسي

على حساب الاحتمالات والمنهج الرياضي الحسابي لتحديد المفاهيم الضبابية الغائمة ـ كيفيات محسوسة بالدرجة الأولى ـ التي يتصف بها الموضوع قيد البحث والدراسة، وتكميمها بعد ملاحظتها مع كل الظروف المحيطة به مكانا وزمانا، ومن ثم إخراجها في هيئة قضايا شرطية متعددة، وصولا إلى إقصاء واستبعاد ما هو أجنبي عن المطلوب. فالنتائج التي يؤدي إليها تندرج منطقيا تحت القضايا التجريبية، ولإدراك هذه القضايا لابُدَّ من جملة من العمليات أو الخطوات، لم يأخذ علم المنطق على عاتقه بيانها تفصيلا، فاكتفى بتعريف التجربة بأنها «تكرار المشاهدة لجزئيات متماثلة تحت ظروف مختلفة، لأجل إحراز السبب الذاتي المؤثر»[1]، وترك تحقيق هذا المعنى وما يتطلبه من عمليات على عهدة التجريبيين، كلٌ في المجال والدائرة التي ينشط فيها، فأرسطو وهو مؤسس علم المنطق قد طبقها في العلوم التي تعتمد على المنهج المعرفي التجريبي[2]، في حين أنه لم يتعرض لها في علم المنطق. على أننا ـ وكما أشرنا سابقا ـ لا ننكر الجهود التي بذلها أتباع المنهج المعرفي التجريبي في العصور الأخيرة تطويرا لهذه العمليات، ومن جملة ذلك الاعتماد على مثل نظرية الاحتمالات والمنهج الرياضي، علاوة على الإمكانات الهائلة المتمثلة بالأجهزة والآلات المتقدمة التي تساهم في تحقيق نتائج تجريبية غاية في الدقة.

---

(١) المصري، أيمن، دستور الحكماء في شرح برهان الشفاء، المصباح للنشر، ص٤٦٦.
(٢) النشار، مصطفى، نظرية العلم الأرسطية، دار المعارف، ص١٥٤ ـ ١٥٥.

٦ـ المنطـق القضـوي: المنطق القضوي أو ما يُسـمَّى أيضا (منطق القضايا) وكـذا (منطـق المحمـولات)، همـا كمـا يظهر مـن عنوانهمـا يبحثان في الجانـب الصـوري من القضايـا والقياسـات الحمليـة الاقترانية، ولكن بشـكل رمـزي تفصيـلي معاصـر، فهمـا من أبحـاث المنطـق الصوري الأرسـطي وجـزءا منه، ولا يشـكلان بديـلا عن المنطق الأرسـطي.

٧ـ المنطق الاسـتقرائي: هو عبارة عن بحث يتناول أسـاليب متعددة لتقوية الاسـتقراء الموجـود في المنطـق الصـوري الأرسـطي، وتقريـب القيمـة المعرفيـة لنتائجـه إلى مرتبة اليقـين أو الاطمئنان، كنظريـة الاحتمالات وغيرهـا مـن الطرق العلمية التي اسـتحدثها علماء النفـس والاجتماع المعاصرين.

٨ـ المنطـق التطبيقي: قد تقدم في بدايـة الكتاب ـ ضمن بيان أحد عناصر تعريـف علم المنطـق ـ الكلام في حاجة كل علم إلى مرحلتين لتحقيق الغايـة المتوخاة منـه، وذكرنا بـأن المرحلة الأولى عبارة عـن إتقان فهم قواعـد العلـم بمـا فيها مـن خطـوات، كسلاسـة البيـان والابتعاد عن التعقيد ثم أسـلوب طرح المسـائل، وأما الثانية فقد أشرنا هناك إلى أنها ملَكـة تطبيق قواعد العلم ومهارة اسـتعمالها بصـورة تلقائية صحيحة، وهـذه المرحلـة تتطلـب بدورهـا جملة من الخطـوات أيضا، كاسـتبعاد الأبحاث الاسـتطرادية التنظيرية قليلة الفائـدة والنفع في عالم التطبيق، ثم التمريـن عـلى القواعد وممارسـتها قدر المسـتطاع في مجـالات العلم التطبيقيـة كافـة. والمنطـق التطبيـقي عبـارة عن بحـث يُراد بـه تحقيق هـذه المرحلـة مـن علـم المنطـق، فهـو يشـتمل عـلى قواعـد المنطق

الأرسطي التقليدي نفسه، مع تبسيطها وتطبيقها على أمثلة حياتية معاصرة ومتنوعة. والملاحظ فيه كما ذكرنا هناك التركيز أكثر على صناعة المغالطة، التي تُعدُّ أفضل الأبحاث المنطقية نموذجا وأكثرها ملائمة للتطبيق على الحياة العملية، وقد نبَّهنا سابقا إلى الخطأ الذي أدى إليه هذا التركيز على الحياة العملية، وهو توهم انحصار فائدة المنطق التطبيقي في الجانب الاجتماعي من حياة الإنسان، وذلك لأن فائدة علم المنطق بالدرجة الأولى علمية، قبل أن تكون اجتماعية، وصناعة البرهان التي تتربع ـ من حيث الأهمية ـ عرش الأبحاث المنطقية كافة، لا وجود لغير الفائدة العلمية فيها، ولكي تتحقق هذه الفائدة العلمية لابدَّ من إتقان فهم هذه الصناعة أولا، ثم اكتساب مهارة تطبيقها ثانيا، فالمتوقع من المنطق التطبيقي أن يحقق مهارة التطبيق في الجانبين العلمي والاجتماعي من القواعد المنطقية.

٩ـ **مهارات التفكير الصحيح**: هي مجموعة من المهارات التي اكتشفها عالم النفس المعاصر إدوارد دي بونو بخبرته العملية، والهدف منها مواجهة المشاكل الجزئية المتغيرة التي تواجه الإنسان في حياته اليومية، قد جمعها بونو وأطلق عليها قواعد التفكير الإحاطي (Lateral thinking)، مع الإشارة إلى بعض تطبيقاتها العملية. وهي مع بالغ أهميتها وجدوائيتها العملية الكبيرة ليست ـ كما قد يتوهم البعض ـ بديلة عن المنطق التقليدي، وإنما هي في الواقع عبارة عن نصائح عملية وتوصيات أخلاقية قد ذكر بعضها الحكماء الأوائل، وانتبه إليها بونو بخبراته التجريبية الطويلة، كأخصائي وخبير نفسي وتربوي ماهر، فصاغها بعد تحليلها وترتيبها للفت انتباه الناس إلى بعض القواعد التطبيقية،

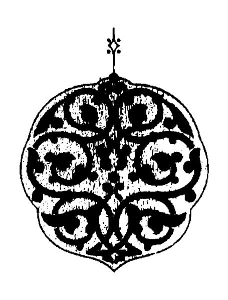
وتجنيبهـم الكثيـر من الأخطاء التي يمكـن أن تؤثر على مواقفهـم وأحكامهم على الأشـياء في حياتهم العملية، كأن يزن المرء إيجابيات وسـلبيات الأمر الذي ينوي الإقـدام عليـه قبل القيام بـه، وأن ينظـر في العواقب المتوقعة منـه، وأن يلاحظ الموضـوع مـن كل حيثياتـه، وأن يكـون موضوعيا حياديـا، وأن لا يكـون أنانيا، وأن يجتنـب التعصـب والانفعال والرؤية الجزئيـة الضيقة، وأن يتـروّى ويتأنّى في تفكيـره ولا يتسـرع في أحكامه، إلى غيرهـا من توصيات.

▪ ختاما:

وفي ختـام هذا الكتاب نرى من المناسـب أن نقدم لمـن يطلب الحقيقة دون سـواها ـ مـن غلبـة أو شـهرة أو غيرهمـا ـ مجموعـة مـن الوصايا النافعـة، والتي يناسـبها عنوان "الوصايا العقلية العشـر":

- فكر بعقلك الذاتي، ولا تكل تفكيرك إلى غيرك ليفكر بالنيابة عنك.
- كـن موضوعيا وانفصـل عن رأيك، وبادر إلى نقـده (النقد الذاتي) كما تنتقد آراء الآخرين.
- لاتتعصب لرأيك وكن على استعداد للتخلي عنه إذا تبيَّن لك خطؤه.
- كـن حَذِرا من المشـهورات العرفية والمقبولات الدينية او السياسـية، فلا تتسـرَّع بتصديق كل ما تسـمع أو تأنس به فأكثرها أمور نسـبية متغيرة.
- كن متجردا في البحث عن الحقيقة، ولا تكن مبرِّرا لاعتقادك ومدافعا عنه.
- عليـك بالتفكير في الأصول والمبادئ المعرفية الأساسـية للاعتقاد دون الفروع.

- لا تسقط رغباتك على الأشياء، فتصدق ما تحب أن تصدقه، ولا تجعل من أمانيك معيارا للحق، فإن الواقع لم يُفصَّل على مقاسها.
- اجتنب الأساليب الانفعالية العاطفية المشحونة وكن حَذِرا منها، في مقام البيان كنت أو في مقام التلقي.
- ميِّز بين الخطابة والبرهان، فلا يخدعنَّك زخرف القول وجماله عن جوهر الدليل وحقيقته.
- لا تجعل من شدة حرارة الاعتقاد الذاتي معيارا لصوابه، وليكن الشك من نصيب كل اعتقاد يستفز النقد صاحبَه.



المصادر

١. مصطفى، عادل، المغالطات المنطقية، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٩ م.

٢. ثاولس، روبرت، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨ م.

٣. دي بونو، إدوارد، تعليم التفكير، دار الرضا للنشر والتوزيع، ٢٠٠١ م.

٤. ماكلويد، ساول، جان بياجيه ونظريته في مراحل التطور المعرفي، scientific research journal، ٢٠١٨.

٥. ابن سينا، الحسين، الإشارات والتنبيهات، نشر البلاغة، إيران، ١٩٩٣ م.

6. Logic: An Aristotelian Approach: Spangler, Mary Michael, Publisher, Wipf and Stock; Revised ed. Edition, January 23, 2013.

٧. المصري، أيمن، التنبيهات العقلية، مؤسسة الدليل، ٢٠٢٣ م.

٨. أرسطوطاليس، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، ١٩٢٤ م.

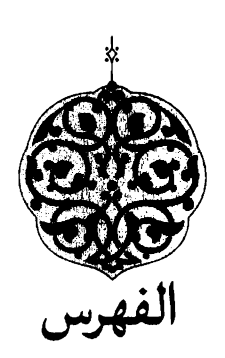
٩. الفارابي، أبو نصر، المنطقيات، منشورات المرعشي النجفي، إيران، ٢٠١٢ م.

١٠. ابن تيمية، أحمد، الرد على المنطقيين، مؤسسة الريان، بيروت، ٢٠٠٥ م.

١١. النويهي، سهام، المنطق الغائم علم جديد لتقنية المستقبل، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٢١ م.

١٢. كيا، مصطفى، كتاب منطق فازى در MATLAB، نشر دانشگاهى كيان، ٢٠١٦ م.

١٣. سليمانى، خسرو، مبانى منطق فازى و كاربردهاى آن، انتشارات جهاد دانشگاهى، ٢٠١٧ م.



الفهرس